

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: علوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية مشتركة في مكافحة الإرهاب

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: تعاون الدولي

تحت إشراف الأستاذ :

- ابصير أحمد

الشعبة: العلوم السياسية

من إعداد الطالب :

- عباد شمومة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ..... بلعربي على..... رئيسا

الأستاذ..... أبصير أحمد..... مشرفا مقرا

الأستاذة..... بوقراص رقية..... مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم: 2020/06/29

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من
أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :
" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضيء أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة
وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى
"أمي "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيته وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز
عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى
"أبي "

أطل الله في عمره

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " أبصير احمد " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم
وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل
هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلبي ولن يتجاوزهم قلبي أهدى ثمرة جهدي المتواضع .

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل " أبصير احمد "

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت بمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المتشفع بأصدق الدعوات

مقدمة

تعتبر الظاهرة الإرهابية من أهم الظواهر التي أثارت قلقا دوليا، بسبب انتشارها في معظم أنحاء العالم ونظرا لما تحدثه من تهديد للأمن والسلام العالميين، وأمام هذا الوضع عقدت عدة مؤتمرات ولقاءات سياسية و أمنية من أجل مكافحة الظاهرة الإرهابية واجتثاثها من جذورها . كما شهدت الساحة الأكاديمية العلمية العديد من الجهود والبحوث التي تناولت هذه الظاهرة سعيا منها لكشف خبايا الظاهرة والأسباب التي انطلقت منها، والعمل على مكافحة الظاهرة من خلال تشريعات وإجراءات إقليمية ودولية .

و منه فإن الإرهاب موضوع حساس وجد معقد نظرا لما تخلفه هذه الظاهرة من مآسي ودمار لكل الشعوب، هذه الحقيقة التي تبعث فينا الفضول لكشف أسباب الظاهرة وأبعادها الحقيقية، ومن ثم تحصيل الدواء الناجع لهذه المعضلة، لكن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه في ظل غياب تعريف موحد ودقيق لمفهوم الإرهاب، إذ تباينت المفاهيم المقدمة لظاهرة الإرهاب تبعا لتفاوت منطلقات الباحثين في الموضوع، وكذا تم استعمال هذا المصطلح "الإرهاب" خدمة لمصالح، سياسية وذاتية بحتة .

و تعتبر الجزائر طرفا مهما على الساحة الدولية عامة و الإفريقية خاصة، على اعتبارها متموقعة في قارة و منطقة تشهد بؤر توتر ومصدر تهديد للأمن، خاصة بعد التغيرات التي حدثت في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و العالم و ظهور تنظيمات إرهابية عابرة للقارات و تنامي النزاعات المصلحية الدولية التي أصبحت دول الجوار ساحة لها الى جانب ذلك ما مرت به محليا طيلة عشرية من حرب أهلية خسرت فيها الجزائر سنوات ثمينة من التنمية في مختلف الأصعدة و لكنها استطاعت من خلالها الحصول على تجربة مكنتها من وضع إستراتيجية أمنية مشتركة ساعدتها على الخروج من أزمة بلغت حدا رآه الكثير من المحللين بالغ التعقيد بسبب خطورة التهديدات و الأزمات على غرار الجماعات المسلحة التي جعلت من الصحراء الكبرى منطقة لنشاطاتها بالإضافة إلى الجماعات المختصة في التهريب و غيرها ، كل هذا دفعها الى تطوير إستراتيجية أمنية مشتركة و جهود إقليمية ودولية من خلال (الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوربي و التعاون العربي).

أهمية الموضوع:

مما لا شك فيه أنه لا يوجد موضوع شغل العالم المتقدم و المتخلف على حد سواء مثلما شغله موضوع الإرهاب و الآثار الناجمة عنه التي تتكبدتها الدول منها الجزائر من دون عون و مؤازرة هذا من جهة والعمل على إزالته و مكافحته من جهة أخرى .

مبررات إختيار الموضوع :

إن مبررات إختيار الموضوع، تقود أساسا إلى الأهمية البالغة التي تتبع من عدة إعتبرات موضوعية و اخرى ذاتية تزيد من دفع الباحث إلى محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة .

1. مبررات موضوعية (علمية) :

- زيادة الإهتمام بمشكلة الأمن بمختلف انواعه و اطرافه و بالخصوص موضوع الإرهاب الذي أصبح من أخطر ما يهدد المجتمع الدولي.
- نظرا لنتامي ظاهرة الإرهاب و تسببه في مشاكل امنية خاصة وان مفهوم الإرهاب تطور من حركة لأخرى كما أن الظاهرة أصبحت عالمية.
- خطورة الظاهرة الإرهابية في حد ذاتهما دفع بنا إلى ضرورة إجراء مثل هذه الدراسات علاجيا للظاهرة و اتقاء لها.

2. مبررات ذاتية :

- باعتبار أن الظاهرة الإرهابية قبل أن تكون دولية، فهو ظاهرة داخلية ما فتئت تنخر جسد المجتمع الجزائري.
- نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب و الإشادة بما من طرف كل دول العالم ، دفعني لدراسة الموضوع.
- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه الدراسات .

اهداف الدراسة:

- التأكيد على أن مكافحة الإرهاب بكل اصنافه لن توتي ثمارها كاملة إلا بالقضاء إلى مسيبتها الحقيقية والتي تتمثل بصفة أساسية في تحقيق التعاون الدولي و الإقليمي و تحقيق الديمقراطية... إلخ
- التأكيد على ضرورة إلتزام كافة الدول ببذل كل ما في وسعها لمنع و مكافحة الإرهاب ، خاصة وان الجزائر عانت من هذه الظاهرة و حاربتها لوحدها و قدمت الكثير لمعالجة هذه الظاهرة، من خلال وفائها بإلتزاماتها الدولية و إحترامها لها.
- كما تهدف الدراسة إلى عرض الإستراتيجية التي تعتمدها الجزائر لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه ، كذلك رؤية الجزائر للإرهاب على المستوى الدولي ذلك لأن الإرهاب لا يحترم حدود الدول ولا سيادة الأوطان .

ادبيات الدراسة:

إن أي دراسة علمية أو بحث أكاديمي، يتطلب القيام بعملية مسح معرفي للدراسات السابقة في نفس مجال البحث، او القيام بعملية الإطلاع بأكبر قدر ممكن على الدراسات السابقة و البحوث الصادرة في مجال البحث الذي نحن بصدده، و قيامنا بهذه العملية سمح لنا بالإطلاع على بحوث و دراسات تناولت هذا الموضوع ، اما عن الاطار النظري يمكن الإشارة إلى :

الكتب التي تناولت مكافحة الجزائر للإرهاب فنجد التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب أما عن الدراسات و الرسائل التي تناولت هذا الموضوع فنجد بعض رسائل الدكتوراه و ماجستير تناول فيها الأزمة الجزائرية و الإستراتيجية التي إعتمدتها على المستويين الداخلي والدولي بالإضافة إلى كتابات أخرى و دراسات تناولت الموضوع و كلها تمكن من إستخلاص ركائز الإستراتيجية الأمنية و المقاربة الأمنية التي تتبناها الجزائر للقضاء على الإرهاب.

الإشكالية:

إن كل دولة تعاني من مشاكل تعمل جاهدة على حل هذه المشاكل و إيجاد العلاج لها عبر طرق و مناهج معينة، و نحن في دراستنا نحاول التطرق إلى الإستراتيجية التي تعتمد عليها الجزائر في مكافحة الإرهاب. ولجعل الموضوع أكثر حركية و ديناميكية، لابد لنا أن نحدد مسارا تحليليا، و الإلمام بكل جوانب الموضوع و للوصول إلى ذلك إعتدنا الإشكالية الرئيسية التالية :

- ماهي ركائز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في ظل التعاون الدولي؟

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالأمن وماهي الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن؟
2. ما المقصود بالإستراتيجية و الإستراتيجية الأمنية ؟
3. ما المقصود بالإرهاب؟ وما علاقته بالظواهر المشاجرة؟
4. ماهي الإستراتيجية التي تعتمد عليها الجزائر لمحاربة الإرهاب ؟

الفرضيات:

هي عبارة عن تقارير واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في رصد العلاقات بين الظواهر بالدراسة، و العلاقات بين المتغير المستقل والتابع، وعلى هذا الأساس يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تعتمد الجزائر في مكافحتها للظاهرة الإرهابية على تجربتها في محاربة الإرهاب.
- الإرهاب ظاهرة عالمية و عابرة للحدود تستدعي تطوير إستراتيجية أمنية دولية.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن من ضروريات البحث العلمي الأكاديمي هو الاعتماد على مناهج علمية بعضها أساسي و الآخر مساعد للتمكن من الإحاطة بكل متغيرات الظاهرة، ومن خلال الدراسة التي بين أيدينا اعتمدنا على عدة مناهج ذلك أنها تخدم الموضوع قيد الدراسة ، ولان طبيعة الموضوع تفرض ذلك.

1. المنهج التاريخي : هذا المنهج يعتبر مساعدا ، يستخدم لسماح للباحث في فهم الأبعاد

التطورية للظاهرة المدروسة دون التركيز عليه وحده ، كما انه يستعمل لفهم لتطور الظاهرة .

2. المنهج الوصفي: حيث يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل و

التفسير ، حيث يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة أو المشكلة التي يراد دراستها.

و قد اعتمدنا هذه المناهج في هذا البحث فموضوع الإرهاب و الأمن و الإستراتيجية

الأمنية كل هذا يحتاج إلى استعمال هذه المناهج، و هي مناهج تلاهمت مع موضوع الأمن

والإرهاب أما المنهج الوصفي فإنه يمكن من وصف الوضعية كما هي، ثم تحليل الظاهرة لتقديم

مايمكن تقديمه من حلول واقتراحات و ما سوف تقوم به الجزائر في هذا الشأن.

تقسيم الدراسة:

إن هذه الدراسة تدرس الإستراتيجية الأمنية للقضاء على الإرهاب الذي هو ظاهرة من

الظواهر المعقدة و لغرض بلوغ بهذه الدراسة إلى مصاف الدراسات العلمية للإجابة على هذه

التساؤلات قمت بتقسيم هذا البحث إلى فصلين أساسين ، حيث تناولت في الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري، ويتضمن مبحثين جاء الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة

والمبحث الثاني بعنوان الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، لكون هذه

المجالات واسعة ومتعددة لا يمكن حصرها في بحث كهذا .

أما الفصل الثاني الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتتضمن مبحثين

جاء الأول التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وجزء الإخلال بها والمبحث الثاني بتجريم دفع

الفدية بعنوان أما المبحث الثالث جاء بعنوان برفض التدخل الأجنبي لمكافحة الإرهاب وخاتمة

حددنا فيها نتائج البحث راجيين أن تكون في المستوى البحث و الجهد المطلوب.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

تمهيد

تعتبر تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية وعلاقتها ببعضها ، فقد ارتبط مفهوم إلى غاية نهاية الحرب الباردة ، وما حملته من تغيرات عميقة بفعل حركات العولمة التي أدت إلى مراجعة هذا الطرح ليشمل مفهوم الأمن مضامين جديدة ، و أبعاد إضافية خارج الإطار العسكري التقليدي.

اما مفهوم الإرهاب فهو من المفاهيم الأساسية التي وظفت في السياق العام ، فهناك استعمالات متعددة ومتباينة لمفهوم الإرهاب ، و عليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الأمن و مستوياته و مفاهيمه الجديدة .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

على إثر انهيار الإتحاد السوفيتي ، شهد المجتمع الدولي مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وتشكل أحادية قطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مما أحدث عدة تغيرات في السياسة الدولية عموما ، إثر تغير موازين القوى وأنواع التحالفات و بروز تكتلات سياسية جديدة مما أدى إلى إعادة صياغة مفاهيم جديدة منها الأمن والإرهاب.

المطلب الأول : ماهية الأمن

يثير موضوع الأمن جدلا وخلافا نظريا واسعا، يتجلى ذلك في تضارب الآراء ، وتعدد التعاريف حوله إذ انه يعد من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي.

الفرع الأول: تعريف الأمن

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة ، وصانعي السياسة الذين اعتبروا ضمان ظروف البقاء و الاستمرار أعلى أولويات السياسة الخارجية و الداخلية على حد سواء وتأكيدا على ذلك احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول ، التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا ما، ويتم تحقيقه بإتباع إجراءات

وقائية، وأخرى علاجية، وهي تبتغي من ورائه تغيير ما أطلق عليه أرنو لد الفرز " wolfers Arnold " "أهداف البيئة"¹ .

ويعتبر الأمن أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى ويمكن أن نرجع حالة الغموض و التضارب في تحديد تعريف موحد له إلى سببين وهما:

- غياب ارضية و توجه مشترك في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة الاختلاف و اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان ، و المتغيرات المكونة له ، وأيضا المصادر المهددة للأمن ، وإشكال تحقيقه.

- التواتر النظري الذي طبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما، و في حقل الدراسات الأمنية خصوصا، كأحد فروع دراسات العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار يعترف الباحث الأكاديمي "JaquesRoche" احتواء الأمن مفهوما واحد و ثابتا ، ويرجع هذا الى اسباب ثلاثة²

- لا يمكن إعتبار الدولة الضامن الوحيد للأمن.

- طبيعة التهديدات تختلف باختلاف المنطقة .

- ينظر للأمن من خلال أبعاده السياسية الاقتصادية ، البيئية ، الثقافية و النفسية و الاجتماعية والمخاطر.

أولا : التعاريف المختلفة للأمن: قدم الباحثون مجموعة من التعاريف التي تناولت مصطلح الأمن ، من خلال الابعاد و الدلالات التي يأخذها هذا المفهوم. وفي السياق نفسه ذهب باري بوزان احد ابرز المتخصصين في الدراسات الأمنية في تعريفه بأنه : "العمل على التحرر من التهديد"³، وفي سياق النظام الدولي فان الأمن هو قدرة الدول و المجتمعات

¹ - سليمان عبد الله الحربي ، "مفهوم الامن : مستوياته و صيغه و تمديداته - دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" المجلة الدولية للعلوم السياسية (العدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية جويلية 2008)، ص 9.

² - عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي، متوفر على الرابط التالي : <http://www.politics.ar.com/ar/index.php/perma-link/3106.html> (2019/12/12)

³ - عمار بن سلطان كيفية حل المشاكل الدولية و كيفية تنظيم المجتمع الدولي مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية . (الجزائر: اكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع 2011) ، ص 11-15.

الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" ، في حين يذهب الى تعريف الامن القومي بالقول: "أنه قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية"¹ ويعرف أرنولد وولفرز "Arnold Wolfers" في تعريفه للأمن: "أنه في جانبه الموضوعي يعني غياب اية ذات تجاه قيم مكتسبة ، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من ان يتم المساس بأي من هذه القيم"².

ويتفق هنا مع "باري بوزان" في تعريفه للأمن ، لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي و الذاتي و مسألة القيم ، التي يظل الإشكال مطروحا حولها ، و ماهو موضوع الأمن (الدولة ، المجتمع ، الفرد)؟ و ما هي التهديدات عسكرية و غير العسكرية التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها لضمان بقائها؟

و يعرف "والتر ليبمان" Walter Lippmann الأمن: تكون الدولة أمنية عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب و تكون قادرة على حماية تلك المصالح ، وإن امن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية و الأمن العسكري إضافة إلى إمكانية الهجوم المسلح و التغلب عليه"³.

يركز "والتر ليبمان" في تعريفه للأمن على البعد العسكري الذي يتمثل في حماية المصالح المشروعة للدولة من خلال تعزيز القدرة ، والقوة العسكرية، والعمل على تتميتها بما توافق المصلحة الوطنية و يشير تعريف "هنري كسنجر" Henry Kissinger إلى الضرورة استخدام عناصر القوة المختلفة وليس العسكرية فقط: "الأمن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء و هو مدفع البعض بالقول أن هذا التعريف يعني ترجمة لعبارة الغاية تبرر الوسيلة".

¹ - امحمد برقوق "دراسة الأمن الدولي : مقارنة نظرية : محاضرة غير منشورة مقدمة لطلبة السنة اولى ماجستير في مقياس العلاقات الاستراتيجية و جيوبوليتيكية تخصص العلاقات الدولية و الأمن الدولي كلية الحقوق و العلوم السياسية

وهران 120 فيريل 2010

² - عادل زقاغ ، مرجع سابق.

³ - جمال مناصر تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني "مداخلات الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و افاق جامعة قسنطينة :كلية الحقوق و العلوم السياسية 2008 ، ص 315.

وعرفه "روبرت مكنمارا" Robert McNamara¹ "يعني التطور و التنمية ، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو السياسية ، في ظل حماية مضمونة ،إن الأمن الحقيقي الدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي لها قدرات، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل" من خلال هذا التعريف يتضح أن الأمن ائسم بنظرة شمولية ، حيث أكد على ضرورة التنمية التي تشمل في مضامينها الكثيرة جميع القطاعات و المجالات.

كما أشار إلى نقطة هامة تفيد بان التنمية تحمل في طياتها استمرار الحياة ، و أن القوة العسكرية لا تعني الأمن فقط فالملاحظ أن امتلاك الأسلحة لم يمنع الثورات و العنف و التطرف. وصولا إلى الدلالة النفسية يعتبر الأمن تحررا من الخوف و انتقاء للتهديد أي انه حالة شعورية² ، و يمكن أن نصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من كوفمان "Kaufmann" الذي رأى بأنه على الرغم من تعدد من وجهات النظر حول الامن ، إلا أنها تصب في اتجاه واحد ، وهو التحرر من الخوف ،و تندرج هنا كتابات "لينكولن" أيضا ، حيث يرى أن الأمن هي أولى الحاجات التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها بعد إشباع حاجته البيولوجية الأساسية تأسيسا عليه يمكن تلخيص هذه النقاط في الجدول الآتي :

الجدول رقم 01: دلالات الامن من خلال أبعاده .

الدلالة	البعد
المحافظة على الكيان السياسي و القوة العسكرية.	الأمن في بعده السياسي والعسكري
الرفاهي الاقتصادي و تأمين حاجيات الأفراد وضمان الاستمرارية.	الأمن في بعده الاقتصادي والتنموي
تعزيز الشعور بالانتماء والولاء والتماسك لدى المواطنين.	الامن في بعده الاجتماعي
التحرر من الخوف و زوال التهديد.	الأمن في بعده الكلي

المصدر: عادل زقاغ إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، متوفر على الرابط التالي :

<http://ramus.jeeran.com/nato/archive/2020/3/16.0936.html>

¹ - روبرت مكنمارا (1916- 2009) وزير الدفاع الأمريكي السابق (1961-1968) و احد المفكرين الإستراتيجيين البارزين والمدير الأسبق للبنك الدولي (1968-1981)

² - روبرت مكنمارا جوهر الأمن ترجمة: يوسف شاهين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970) ، ص 125.

انطلاقاً من هذه التعاريف المقدمة يمكن أن نستخلص ثلاث خصائص تميز الامن:

- **خاصية التغير و الديناميكية:** يتخذ مفهوم الأمن مفهوما مرنا فهو حقيقة متغيرة على غرار مختلف الظواهر الاجتماعية والدولية تبعا لظروف الزمان والمكان ، يخضع لاعتبارات البيئة الداخلية والخارجية فهو ليس مفهوما جامدا يتطور بتطور الظروف ، كما يرتبط بعوامل محلية وإقليمية ودولية ، فهو حالة ديناميكية ومركبة.
- **خاصية النسبية :** الأمن كذلك حقيقة نسبية و ليست مطلقة فالسعي المستمر من طرف الدول إلى زيادة قواها و تعزيز قدرها ما يعطي للمفهوم صفة النسبية ، فهو لا يتحقق بصفة مطلقة ، بل يرتبط تحققه بالتهديد ، فأمن الدولة يعني لا امن الدول الأخرى¹.
- **خاصية الانعكاسية:** المقصود بذلك هو أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول إلى هدف أعمق هو الحفاظ على مصالحها و قيمها ، لان أي تهديد يمسه هو تهديد لوجودها المادي ، معنى أن دفاع الدولة عن أراضيها و أفرادها هو انعكاس ضمنى للدفاع عن قيم معينة أي أن الدولة في سعيها لتحقيق أمنها و امن مواطنيها تحاول ضمان استمرار قيمها و مبادئها و مصالحها ، الحالة الجزائرية نموذج مثالي للدراسة فيما يأتي².

ومنه يمكن القول أن الأمن مفهوم يتضمن تركيبة مشكلة على مستوى العلاقات الدولية (حركي ، حيوي متعدد الأبعاد و الفواعل ، مفهوم شامل و ليس شمولي) ، فالفاعل في حد ذاته مفعول به ، و ذلك بربط الغايات و الحاجات و الفواعل و الحاضر والمستقبل دون نسيان الماضي ، و الأكثر من ذلك هو مفهوم واسع و يتسع سواء من حيث منطق الفهم ، أو التفسير بشكل يجعل الدراسات الأمنية تزداد تعقيدا و تركيبا و تشابكا.

ثانيا : مستويات الأمن

يشكل التعرف على مستويات التحليل في الدراسات الأمنية إحدى أهم الأدوات المنهجية ، و الركائز التي يستند إليها في فهم و تحديد طبيعة المفهوم وضبطه ، بالإضافة إلى محاولة وضع أرضية أولية لرصد و فهم الاختلاف الحاصل بين معظم المقاربات

¹ - تامر كامل الخزرجي العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات الاردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005، ص 329-331 .

² - تامر كامل الخزرجي ، المرجع السابق، ص 333.

النظرية التي سعت إلى تحديد طبيعته و بالتالي فان فهم مستويات الأمن تعد خطوة مهمة لإدراك حقيقته من جهة ، ومحاولة الاعتماد عليها لتحليل الموضوع محل الدراسة من جهة أخرى.

انطلاقاً من ذلك فان الأمن يرتبط بثلاثة مستويات: الأفراد ، الدول و النظام الدولي ، الأمر الذي تناوله "باري بوزان" في كتابه "الناس ، الدول و الخوف" و يرى الأمن ضروري على بعض المستويات¹ ، يقترح "مولير" Muller ثلاثة مستويات الدراسة الأمن ، يوضح فيها الأطراف موضوع الدراسات الأمنية الدولة ، المجموعة أو المجتمع ، الفرد) ، و القيم المهددة وهذا لا يمنع وجود مستويات أخرى على غرار المستوى الإقليمي و الدولي والتي لا تقل أهمية عن المستويات الأخرى.

1. المستوى الفردي: يعتبر من المستويات المهمة لارتباطه بإطار كوني ، حيث أصبح يحظى بالاهتمام خاصة في إطار عالم ما بعد الحرب الباردة ، الذي عرف تحولات، و تغيرات جذرية سواء على المستوى الواقعي لبروز تمديدات و مخاطر جديدة تمس أمن الإنسان ، أو من الناحية النظرية، من خلال تحول مفهوم الأمن الذي كان يركز على الدولة كفاعل و إطار للتحليل لينتقل بعد ذلك إلى جعل الفرد كوحدة أساسية للتحليل يعني تأمين الفرد من أية أخطار تمدد حياته أو ممتلكاته او عائلته ، و العمل على تحقيق رفاهيته وهي الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار و السكينة و الطمأنينة نتيجة لانعدام ما يهدد أمنه² .

2. مستوى المجموعة او المجتمع: ويقصد به تأمين المجتمع من أية أخطار تمس هويته او ثقافته او المعتقدات و الحقائق التي يؤمن كما و يفسر ذلك رؤية "أولي وايفر" "OleWaeffer" انه مع زوال القطبية الثنائية و بروز جملة من الظواهر (العولمة ، الظواهر العابرة للحدود ، البناء الأروبي و ظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية ، الهجرة ، الاستيراد الواسع للبضائع و الثقافات الأجنبية، النزاعات والصراعات العرقية داخل الدول...)

¹ -Mariana stone."security According to Buzan :A comprehensive security analysis" security discusion papers series . colombia university.school of international and public affairs :new York U.S.A spring 2009 p03.

² - عادل زقاغ إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج بحث في الأمن المجتمعي متوفر على الرابط التالي :
http://www.politics, ar :com/ar/index.php/perma link.3106.btm(2020/05/19)

إن المجتمع بات مهددا أكثر من الدولة ، فقد انشغل الأفراد وارتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة ، الغزو الثقافي ، ضياع القيم الثقافية ، وفقدان نمط الحياة ، يرتبط هذا المستوى بالهوية عكس المستوى الأول بالسيادة.

3المستوى الدولاتي: ينصرف إلى الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي، وصاحبة المرجعية و موضوع الأمن ، وهو مايعني تأمينها من أية أخطار و ضمان استمراريتها، و حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تمديد داخلي أو خارجي كوما فاعل وحدوي و عقلائي محرك للعلاقات الأمنية ، و يعبر عنه بالأمن الوطني National Security¹.

4. المستوى الإقليمي: يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الإقليمي الذي هو : مجموعة من التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة ، تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة ، الأمر الذي يبرر العلاقة الموجودة بين الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها ، إذ تتداخل و تتقاطع في كثير من الأحيان ، مايدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي.

يفسر بروز و تشكل العديد من التكتلات الإقليمية على الصعيد الدولي ، حيث لعبت البيئة الأمنية " السائدة الدور الكبير في إنشائها ويمكن اعتبار الأمن الإقليمي بأنه مفهوم مابين الأمن الوطني و الأمن العالمي ، إذ يتمثل الأمن في مستواه الإقليمي في : مجموعة من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام و المعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية في ظل ظروف معينة ، إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى".

¹ - امحمد برفوق "دراسة الامن الدولي مقارنة نظرية : محاضرة غير منشورة مقدمة لطلبة السنة اولى ماجستير في مقياس العلاقات الإستراتيجية و جيوبوليتيكية تخصص العلاقات الدولية و الامن الدولي كلية الحقوق و العلوم سياسية

وهران 20 افريل 2012، ص 25

5. **المستوى الدولي**: ارتبط الحديث عن الأمن الدولي "معاهدة واستقاليا" 1648 وأساسه الدولة كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية ، بالمقابل فإن الأمن الجماعي ظهر مع "اتفاق فيينا" و ارتبط بفترة الحرب العالمية الأولى ، وصعود المذهب المثالي ، ومع تطور آليات العولمة ، وظهور التهديدات الجديدة ، و تعدد مستويات التحليل انتقل الحديث عن الأمن العالمي وقد كرس هذا التوجه ابتداء من القرار 78/13 الصادر في 28 سبتمبر 2001 ، الذي جعل فواعل أخرى من غير الدول جزء من القراءات حول الأمن الدوائي من هذا المنطلق أصبحنا نتحدث عن الأمن العالمي ليشمل التهديدات الناجمة عن التباين الاقتصادي المنتج لحركات الانتقال الديموغرافي .

الفرع الثاني: المقاربات التقليدية لمفهوم الأمن.

أولا : الأمن من المنظور الواقعي: يعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء ، و مرجعيتهم في ذلك الفكر الواقعي أمثال (هوبز ، ريمون ارون) حيث يقول هوبز "حال الطبيعة أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء وعليه يقول ريمون" في حال الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية¹ و قد يؤسس الأمن على أضعاف المنافسين (نزع التسلح شامل أو جزئي) و عليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.² يبني التصور الواقعي على أساس مسلمة مركزية وهي الحالة الفوضوية للنظام الدولي و المرادفة لحالة الحرب ، بمعنى غياب حكومة مركزية عليا وعليه مبدأ كل لنفسه هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي وانه في "الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى"³ ومن هنا فسياق الفوضوية يفرض ثلاث شروط أساسية على مفهوم الأمن حسب باري لوزان أولها المرجعية الأساسية لموضوع الأمن ، ثانيا الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن ثالثهما "إنه في ظل الفوضوية الأمن لن يكون إلا نسبيا ، أبدا مطلقا "

¹ عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة الجزء الرابع (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1986) ، ص 141.

² جميلة علاق ، خيرة وبيفي، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة مداخلات الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق" : جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008 ، ص 308.

³ عبد الوهاب ألكيالي، مرجع سابق، ص 145.

أن المقاربة التقليدية الواقعية تصور الأمن و تختزله في المجال العسكري حصرًا (القوة القومية) حيث اعتبر الواقعيون أن الأمن مشتق من القوة¹، ويقرون بأنه كلما كانت الدولة قوية عسكريا كلما كانت أكثر أمانا على الأرجح بمعنى الاعتماد على الدولة ذات السيادة كوحدة مرجعية قاعدية للنظام الدولي وان البحث عن الأمن هو واحد من الأهداف الخالدة للسياسات الخارجية للدول.

ثانيا : الأمن من منظور نقدي

مع نهاية الحرب الباردة و تصلب التهديدات الجديدة وغلبة نمط الصراعات الداخلية على الصراعات الدولية ، و تنامي ظواهر العولمة ، تم توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع التهديدات الجديدة لكن انجر عنه إشكالية موضوع الأمن "الأداة الأساسية لتحليل الأمن" أي موضوعه المرجعي وعليه ظهرت مقاربة جديدة تعمم النظرة الشمولية للأمن ، و وسع ليشمل الجوانب العسكرية السياسية والاقتصادية،الاجتماعية والثقافية وقد ساهمت مدرسة كوبنهاجن في توسيع برامج البحث حول الأمن و تعميقها باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة و على قطاعات أخرى غير العسكرية تتضمن مختلف أشكال التهديدات وتوصل المفكر وهذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي النظام الدولي، الأنظمة التحتية (الأقليمية) ، الوحدات (مثل الشركات ، الدولة والشركات متعددة الجنسيات) ، الوحدات التحتية (les sous unités) مثل (البيروقراطيات ، اللوبيات ، الإثنيات ، القبائل) اهم اسهامات هذه المدرسة نقل الموضوع المرجعي الأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية ككل بمعنى الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد و الشعوب².

كما أن من الإسهامات المركزية لهذه المدرسة ، تقسيمها إلى قطاعات (أبعاد الأمن) بحيث هذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل كل منها تحدد نقطة مركزية

¹ - عبد الناصر جندلي التطير في العلاقات الدولية بين التفسيرية و النظريات التكوينية (الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع 2007) ، ص 161.

² - عبد النور عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر - اروبا والحلف الأطلسي (الجزائر المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع 2005)، ص7.

أو نقطة بؤرة التوتر في الإشكالية الأمنية ، و كذا يمكن تحديد القطاعات الطريقة التي ترتب كما الأوليات ولكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من المترابطات كالتالي¹ :

1. الأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

2. الأمن السياسي ويعين الاستقرار التنظيمي للدول ، نظام الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3. الأمن الاقتصادي و يخص النفاذ او الوصول إلى الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاهة و قوة الدولة.

4. الأمن الاجتماعي و يغص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة ، الثقافة ، الهوية ، والعادات في إطار شروط مقبولة لتطورها.

5. الأمن البيئي و يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية و محيطها المحلي و الكوني كحامل اساسي تتوقف عليه كل الأنشطة للإنسان).

ثالثا : مفهوم مركب الأمن.

أ- **الأمن الإقليمي و مفهوم مركب الأمن :** التحليل مسألة الأمن القومي يقترح بوزان مفهوم "مركب الامن" كنموذج فوضوية صغيرة و يعرف "مركب الأمن" مجموعة دول ترتبط همومها او هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن دولة بمعزل عن امن الدول الأخرى ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة . اما العامل الأساسي في تعريف مركب فهو عادة مستوى عالي من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين او اكثر². و قد تشكل الروابط الثقافية و العرقية عوامل لتحديد مركبات الأمن.

¹ - سليمان عبد الله الحربي **مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتمديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر المجلة الدولية العلوم السياسية ، (العدد 19بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية جويلية 2008)، ص 30.**

² - مالك عوني " رهان الثورات **تساعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**" ملحق مجلة السياسة الدولية (القاهرة ، مؤسسة الأهرام العدد 186 السنة السابعة الأربعون أكتوبر 2011)، ص 5.

يحلل بوزان الأمن القومي من خلال مفهومي التهديدات و الأنكشافات ويقول : "انه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات والأنكشافات سويا ، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي اما ان تتجه نحو الداخل لتخفيض من انكشافات الدولة نفسها ، و اما نحو الخارج لتخفيض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره.

ب- الأمن والدفاع : الأمن لا يتم الوصول إليه إلا من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله الدولة ليكون سدا منيعا ضد الأخطار الخارجية ، فقوم الأمن هو الدفاع وما يرتبط به من بنى عسكرية تنطلق من الحصول على الأسلحة المناسبة خاصة المتطورة منها ، فقد لعب التسلح الاستراتيجي دورا هاما في توازن القوى وتحقيق الأمن والسلم العالميين ، فالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي أكثر المراحل تحقيقا للأمن العالمي ، بفعل ما تفرضه أسلحة الدمار الشامل من موانع وحواجز أمام الانخراط في أي عمل مسلح تكون عواقبه وخيمة على العالم أجمع ومن جانب آخر فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خاصة التي تعرف توترا على حدودها أو تعرف مشكلات تمدد الأمن تأتي من جيرانها¹ ، غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية وابتكار الوسائل الملائمة أو الحصول عليها من أجل محاكمة هذه التهديدات وبالتالي فإن توفير الأمن الداخلي يستلزم تبني سياسة دفاعية خارجية استباقية كعقد اتفاقيات أمنية دفاعية مشتركة مع دول الجوار ، أو عبر توسيع دائرة المراقبة بالوسائل التكنولوجية الحديثة خارج الحدود الإقليمية .

الأمن يستدعي الدفاع والدفاع يقوم على القوة وامتلاك القوة يؤدي إلى زيادة الأمن واستتبابه فمفهوم الأمن لم يعد يقتصر على توفير القوة العسكرية وتحسين متطلبات الدفاع الوطني بل تعدى ذلك إلى الصيانة والمحافظة على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، كما أن توفر الأمن من خلال المنظومة الدفاعية يسمح بالتطور العادي والمنسجم للمجتمع ، ناهيك عن التطور الاقتصادي والصناعي للدول .

¹ - جمال الدين بوزغاية مفهوم الدفاع الوطني الجزائر مجلس الأمة الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني

11 نوفمبر 2001 ، ط 2003 ، ج1، ص35.

الفرع الثالث: الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن.

إن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي وهما المفهومان ، (Human Security) الأمن الإنساني (Global Security) الشامل الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية¹ .

أولاً: الأمن الإنساني Hunnan Security.

أ- مفهوم الأمن الإنساني : كان المفهوم السائد للأمن في سياق النظام الدولي قائماً على الدولة الأمة ، كوحدة أساسية ومهيمنة في العلاقات الدولية ، حيث كانت القوة المصلحة الوطنية ، و ميزان القوى هي النظريات المهيمنة على السياسات الخارجية للدول وكان يعتقد أنها أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبعد إنشاء الوكالات المتخصصة : منظمة الصحة العالمية ، برنامج الغذاء العالمي برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة ، ازداد الاهتمام بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب على المستوى الدولي ، والذي جسده زيادة المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن هنا تبلور مفهوم الأمن الإنساني يعتبر النقاد أن الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، وذلك بسبب تراجع دور الدولة في مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة² .

مفهوم الأمن الإنساني يضع الإنسان في مركز أي سياسة كانت ، وأنه هو المستهدف الأساسي ، لأنه لا يمكن الحديث عن أمن سياسي ولا أمن اقتصادي ولا عسكري إذا كان الإنسان مهدداً في وجوده وحرية وحياته واحدة من هذه المخاطر ، إلى جانب الفشل التربوي ، القهر السياسي.. الح؛ الأمن والإعتاق هما وجهان العملة واحدة ، إنه الإعتاق

¹ - قاسم باحمانى، الراعي الأمن و الدفاع في المتوسط مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2012 ص 25.

² - أكرم حسام " الفاعل الفرد ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة ، مؤسسة الأهرام العدد 186 السنة السابعة و الأربعون أكتوبر 2011) ، ص 100.

وليس القوة والنظام التي تنتج الأمن الحقيقي ، والإعتاق من وجهة نظر النظرية يمثل الأمن¹.

أما كوفي عنان "يقول " الأمن الإنساني في أوسع معانيه يعني أكثر من مجرد غياب الصراع العنيف ، إنه يشمل حقوق الإنسان ، الحكم الصالح ، الحق في التعليم والرعاية الصحية ، ضمان امتلاك كل فرد لفرص وخيرات لتفجير طاقته للتحرر من الخوف وضمان أن أجيال المستقبل سترث بيئة طبيعية صحية " والملاحظ على أغلب هذه التعاريف أنها حددت أبعادا تركز على الكرامة الإنسانية وهي مترابطة ومتداخلة ، تصعب من الربط بينها وترتيبها في إطار تحليلي واحد خاصة أن اهتمام بالأمن الإنساني في تزايد مستمر يواكب تطور القضايا الإنسانية الدولية².

ب- الأمن العالمي : هو ثاني المفاهيم الأساسية للأمن في المنظور النقدي ، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان ، أي النظر إلى الحرب ، الفقر ، الاضطهاد السياسي ، ندرة الموارد الطبيعية ، انعدام المرافق الصحية ، كتهديد الأمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي.

وعلى هذا الأساس تسعى النظرية النقدية إلى تشكيل بنية عالمية تضمن دعم السلم وتقوية منظمات حقوق الإنسان والتنمية وذلك بتحويل الدور التقليدي للقوات العسكرية والاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين " تعود جذور مصطلح الأمن الشامل إلى لجنة" بالم palme وذلك في تقريرها حول السباق نحو التسليح بين القوى العظمى وأثرها على الحياة البشرية والإنسانية بصفة عامة سواء الأغنياء أو الفقراء ، ثم بعد ذلك لجنة براند 1983 حيث بينت العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية وطرحت هذه الدراسة فكرة أن الاختلاف بين الدول الفقيرة والدول الغنية بإمكانه أن يؤدي إلى خلق تهديدات أهمها:

اللاعادلة واللامساواة ، وكذلك المجاعات التي تشكل خطرا كبيرا على مجتمعات الدول الفقيرة ، و بالتالي اختلال التوازن العالمي. وبالتالي ظهر مفهوم الأمن العالمي الشامل ،

¹ - جمال منصر تحولات في مفهوم الأمن : من الوطني إلى الإنساني، مداخلات الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع و انفاق، جامعة قسنطينة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2008، ص 298.

² - صالح دعاس عميور، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري ، التحدي والاستجابة، مداخلات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع و انفاق جامعة قسنطينة 2008، ص 69.

وخاصة حول مسألة الأمن الغذائي ، وذلك عن طريق توسيع نشاطات ومجهودات الأمم المتحدة، وكذا الدول التي تعمل على تحقيق الأمن والسلام العالميين بالإضافة إلى المنظمات الدولية¹.

لجنة " رمفال" « ramphal» حول الحكم العالمي 1955: التي حددت العلاقة بين مفهومي الديمقراطية والأمن على المستوى العالمي ، عن طريق بذل مجهودات جماعية لخلق معايير ومؤسسات أمنية من أجل مراقبة المشاكل الوطنية وعبر الوطنية نتيجة متطلبات العولمة ومنه نستنتج أن "الأمن الشامل" أو العالمي يرتبط بوجود تمديدات غير عسكرية ضد الأمن تتلخص في الظروف السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية ، والتي بإمكانها تمديد بقاء الدول إلى جانب تمديد بقاء الأفراد من خلال التفاعلات التي تثيرها ، مما يعني ضرورة العمل الجماعي العالمي بين مختلف الفواعل لمواجهة هذه التحديات الجديدة .

المطلب الثاني : مفهوم الإستراتيجية.

في هذا المبحث سوف نتطرق لمفهوم الإستراتيجية ومقوماتها ومتطلباتها وكذلك سنتعرض إلى الإستراتيجية الأمنية .

الفرع الأول : تعريف الإستراتيجية.

تعني التخطيط أو خطط بصفة عامة ، وهي مصطلح عسكري بالأساس وتعني العمليات عقب نشوب الحرب وهي في نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحرب .

لغة : بالنقل الحرفي للكلمة الانجليزية " strategy " وهي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد ، اعتمادا على التخطيط والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير .

¹ - مالك عوني ، " رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية" ، ملحق مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الأهرام العدد 186 السنة السابعة الأربعون أكتوبر 2011) ، ص15

أصل الكلمة : مصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذة من الكلمة الإغريقية strategod (start) ، وتعني الجيش أو الحشود العسكرية ، وتعني إدارة وقيادة الحروب¹ .

أولا : نشأة مفهوم الإستراتيجية.

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان واكبت مسيرته على هذه الأرض وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل وظهرت بواكير الملفات في هذا المجال قبل أكثر من 22 قرن على يد بعض العسكريين الصينيين ومؤلفين إغريق ورومان وعرب وأوروبيين ، تناولت جميعها بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية والتفصيلية للحرب ، مما نشأ عنه ظهور فرع جديد من فروع المعرفة الإنسانية والتفصيلية للحرب.

ثانيا : مبادئ الإستراتيجية : حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ الإستراتيجية العامة ، فكان اختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من اختلافهم في تعريف الإستراتيجية ذاتها ، والسبب الرئيسي في ذلك الاختلاف هو أن الإستراتيجية ليست فكرة محددة المعالم جلية السمات ولكنها كما يقال يوفر لكل موقف إستراتيجية تلاؤمه ولكل دولة إستراتيجية تتناسبها وتتلاءم مع ظروفها وقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك صائبا في زمان أو مكان معين فالإستراتيجية تتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين وظروف العصر وتقنية وغير ذلك من العوامل² . بالنسبة للنين وستالين فقد حددا 3 مبادئ رئيسية هي:

- تلاءم معنوي بين الجيش والشعب في حرب شاملة .

- أهمية حاسمة.

- ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل البدا بالعمل العنيف .

الفرع الثاني : متطلبات ومقومات الإستراتيجية

يقصد بالإستراتيجية هنا ما هو قائم وما هو قادم ، من ظواهر إجرامية فرضتها ظروف العصر ومتغيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومواجهتها مواجهة متلاحقة وتعبها تحقيقا لاستقرار الأمني. ويتطلب النجاح الإستراتيجية بمفهومها المتقدم ، ضرورة

¹ - مجدي إبراهيم، الإستراتيجية العسكرية. المبادئ و المقومات (دمشق ، دار العلوم للنشر الجزء 12005)، ص 81 .

² - حسن علاوي ، خليفة النظرية الإستراتيجية المعاصرة (دار الحكمة 2012) ، ص 28.

توافر متطلبات ومقومات لا غنى عنها في هذا الصدد و بدونها تغدو الإستراتيجية كلمة جوفاء لا صدى لها في الواقع فهنا يلزم التنبيه إلى أن ثمة فارق بين المتطلبات والمقومات فالمتطلبات هي دعائم أو ركائز ثابتة لا تتغير بتغير الظروف والأحوال ، أما المقومات فهي لا تعدو أن تكون مجموعة من العناصر تتسم بالمرونة لتواكب الظروف التي توجد من وقت لآخر.

أولاً : المتطلبات :

تحكم الإستراتيجية دعائم معينة ، تتمثل في مجموعة من الأفكار الأساسية تعتبر منطلقات التحقيق أهداف معينة. و تتمثل هذه المتطلبات في :

أ- **مبدأ العلمية** : بمعنى الاستناد دائماً إلى الأساس العلمي القائم على الاستفادة من الخبرات والتخصصات ودراسة الخطط السابقة والاستخدام العلمي المتطور عند وضع خطط مواجهة الجريمة.

هذا المبدأ فرضته بالمقابل السمة العلمية التي غدت ملازمة للجريمة الحديثة . فعالم الجريمة يجتاز مرحلة حاسمة من مراحل التطور المذهل للجريمة الحديثة ، ومراحل تطورها المذهل ، فالجريمة العصرية التي شاع وقوعها منذ أوائل الستينات من هذا القرن بدأت تعتمد على التخطيط العلمي الدقيق ، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الجنائي. والجدير بالذكر هنا إن مبدأ العلمية ينبغي أن يسير بالتوازي مع الصبغة العلمية للجريمة إذن فالمواجهات يتعين أن تكون علمية تقوم على التخطيط العلمي¹

ب- **مبدأ مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ**: يقصد أولاً بمركزية التخطيط ذلك التخطيط المركزي الذي يتيح منهاجاً متكاملًا من الناحية العلمية ، وفي هذا الصدد فإن التخطيط المركزي يكفل إيجاد التوازن والتنسيق الضروري بين خطط القطاعات المختلفة وكذلك يحقق التنسيق عند التنفيذ ، كما أن التخطيط المركزي يمكن من مواجهة المشاكل العامة التي لا تدخل في نطاق عمل معين أو جهاز معين.

إلى جانب مبدأ مركزية التخطيط يوجد مبدأ آخر يقوم على لا مركزية التنفيذ ، بمعنى أن تلقي مسؤولية التنفيذ على عاتق القطاعات المختلفة كل حسب موقعه وقدر اختصاصه.

¹- سامي عوض ، معجم المصطلحات العسكرية (القاهرة ، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1) ، ص20

ج- مبدأ الإلزامية والمرونة : ويعني مبدأ الإلزامية أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف عقب اعتمادها وإبلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة ، والعمل على مكانية استجابة الخطة للظروف الطارئة اعتمادا على الدراسات التنبؤية ، ومدى قابلية مواجهة أية مشاكل عند التنفيذ.

أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة ، بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة. فمن المسلم به أن حرية أجهزة الأمن ليست مطلقة في اختيار نوع التخطيط لمواجهة تلك الأخطار ، بل يتعين أن يكون هذا التخطيط وليد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وينبغي أن يطور التخطيط بحيث يناسب حاجة المجتمع وقدراته في ظل ما يجد من ظروف¹.

د- مبدأ الواقعية : يقصد بهذا المبدأ مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه وتقدير الإمكانيات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها ، أما الشق الأول من المبدأ والذي يمثل في مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع فإن تقدير هذه الملائمة من إطلاقات القيادة وتخضع تحض ترخيصها بلا معقب عليها في ذلك ، إلا إذا شاب تقديرها خطر مؤثر.

و- مبدأ المشاركة : يعني ذلك أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملا عارضا تلجأ إليه في ظروف معينة فقط ، بل له صفة الاستمرارية بإعداد السابق والتطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق وإعادة التقييم كذلك.

ثالثا : مقومات الإستراتيجية: بادئ الرأي أن الإستراتيجية تعتبر في حقيقتها مفاهيم نظرية يلزم بالضرورة الالتزام بها والعمل على مراعاتها والتعرف على ما تحويه من دلالات ، ثم القيام بترجمة تلك الدلالات إلى معطيات في ضوء المطلوب من مهام والمتاح من إمكانيات² . و بالتالي فإن مقومات الإستراتيجية هي:

¹ - زكي زكي حسن زيدان الاستخبارات العسكرية و دورها في تحقيق الأمن للدولة في الفقه الإسلامي و القانون

الوضعي (دار الكتاب القانوني ، طنطا، 2) ، ص 10.

² - حسن علاوي خليفة، مرجع سابق ، ص 30.

أ- **مقومات بشرية** : يقصد بما هنا رجال الأمن بحسابه هو محور الإستراتيجية وركيز كما ، فالوظيفة الأمنية تتسم بالأهمية وتأتي أهميتها ليس فحسب في كونها وظيفة متشعبة ومتعددة ، بل أيضا بالنظر إلى ظروف أداء رجل الأمن لوظيفته في الاتجاهات المختلفة المتصلة بعمله إلا أننا نعني هنا بالعنصر البشري المنوط به تنفيذ الإستراتيجية بتبعاتها ومسؤولياتهما وما يتطلب ذلك بالضرورة من توجيه.

ب- **مقومات مادية** : ويقصد بما الوسائل والإمكانات العملية الحديثة ، التي تمكن رجال الأمن من أداء دوره بفاعلية وتلك المقومات لا تقع تحت حصر ، بل إنما تتباين من قطاع إلى آخر والشيء الهام الذي يجب إبرازه هنا هو أن دور الشرطة يجب أن يمتد إلى أبعد من مجرد المجهود الوقائي أو العلاجي ذلك أن التحديات المستقبل تتطلب قدرا كبيرا من القدرات الفنية من توفير كل ما يتصل بجوانب الحضارة الآلية والميكانيكية ، وفي إطار ما يمكن أن يعيننا من إنجازات تكنولوجية نجد أربعة مجالات هامة النقل و المواصلات ، الأسلحة ، وسائل الاتصال ، الأجهزة الإلكترونية .

ج- **مقومات تنظيمية** : تعني المقومات التنظيمية ضرورة وحدة القيادة لمتابعة كافة الأجهزة المشتركة أو المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية ، الأمر الذي يحقق بالتالي وحدة الأوامر والتعليمات لكافة الأجهزة ، وعلى العكس إذا تعددت القيادة في صدد أمر معين ، فيؤدي ذلك إلى تعدد القرارات والأوامر أو التعليمات الأمر الذي قد يقضي إلى تضارب تلك القرارات وتنعكس بآثارها على أداء رجل الأمن¹.

د- **مقومات تشريعية** : ونقصد بها القوانين والأنظمة سواء تلك التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن أو التي تتعلق بأداء عملها. وفي خصوص التشريعات التي تتعلق بشؤون أجهزة الأمن ، فهي قانون قوات الأمن العام أو قانون الشرطة ، تقوم على ترتيب الأوضاع الوظيفية بمختلف مظاهرها ، التعيين ، الترقيّة ، النقل ، التأديب وغيرها إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين في أجهزة الأمن ، سواء كانوا في الخدمة أو بعد انتهاء خدمتهم.

¹ - مجدي إبراهيم ، مرجع سابق، ص 85.

الفرع الثالث: الإستراتيجية الأمنية .

اولا : العقيدة الأمنية : أصل كلمة عقيدة (Doctrine) لاتيني وهو Doctrina وهو يعني عملية تعليم ، نظرية او منهج ، و تعرف العقيدة على انها مجموع الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة و التي بواسطتها تفسر الوقائع تر شد و توجه أفعال الإنسان في مجالات الدين ، الفلسفة و العلم ، والسياسية كما تعرف العقيدة على جملة من الآراء لمبادئ المعتقدات والأطروحات او مفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد أو التي تكون جزءا من عمليتهم التعليمية والتي تهدف إلى توجيه السلوكات و المساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية ، الاقتصادية ، الفلسفية ، الدينية العلمية و كثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر أو سياسي أو حركة افكار ، و تأخذ العقيدة بعدا ايديولوجيا اذا شكلت نظاما فريدا و متناسقا من التصورات للعالم والتي تقبل على أنها صحيحة و صادقة و دون نقد أو مناقشة¹ .

أما "العقيدة الأمنية" فتعرف على أنها مجموعة القواعد و المبادئ و النظم العقائدية المنظمة و المترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني أو غير تعاوني) و قراراتها على المستوى المحلي والدولي و التي تحدد نظرة و قراءة قادتها لبيئتهم الأمنية ، كيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية ، سياسية وعسكرية ، أو غيرها) كيفية توظيف هذه القوة لتحقيق أهداف الإستراتيجية ، و أخيرا طبيعة الوسائل و الأدوات المستخدمة عسكرية دبلوماسية او غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على ارض الواقع² تسمح العقيدة الأمنية بما تحويه من مبادئ و قواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع و تساعدهم على شرح افعال دولتهم للدول الأخرى و تعريف اهتمامتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي في المقابل تتخذ العقيدة الامنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى ، و تكتسي العقيدة الأمنية اهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسية الأمنية للدولة ببعديها الداخلي و الخارجي ، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة

¹Toupie « **définition de doctrine** », <http://www.toupie.org/Dictionnaire/doctrine.html>

²- عبد الجبار شعبي، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، الجزائر : جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 30 أبريل 2008 ص 141 ، الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط.

الأمنية والسياسية الخارجية ، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه أمنها على المدى البعيد ، القريب المتوسط و البعيد هذا و تؤدي التجارب التاريخية أيضا دورا في بلورة العقائد الأمنية للدول¹ .

ثانيا : الإستراتيجية الأمنية : تتحدد الإستراتيجية الأمنية للدولة عبر عدة عوامل تشمل التهديدات الخارجية ، الجغرافيا ، الثقافة السياسية ، القدرات العسكرية ، الحاجات الاقتصادية ، رأي النخبة ، رأي الشعب (في الديمقراطيات) ، بالإضافة إلى عقيدة قادتها الأمنية و نظر تم لمصالح الدولة ، و تعتبر العقيدة الأمنية العامة المبدأ التوجيهي والإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صياغة الإستراتيجية الأمنية العامة للدولة ، وقد تتطابق أحيانا في بعض الدول لكن الأرجح غالبا الإستراتيجية الأمنية هي تطبيق و إسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع بنحو تكون فيه هي دائما لتكريس أفكارها و تصوراتها عن كيفية تحقيق الأمن و مواجهة التهديد.

الإستراتيجية الأمنية هي فن و ممارسة العقيدة الأمنية ، أنها عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة و مواطنيها ، كما يمكن أن تسمى "خطة سياسة" ، "تصور" نظام" ، وتضطلع الإستراتيجية الأمنية بدور آني و مستقبلي فهي تحدد المصالح الجوهرية الخاصة بالدولة و تضع الأسس الإرشادية اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية و المتوقعة وفرص وقوعها².

وعادة ما تعتبر الإستراتيجية الأمنية العامة كلية ، أي اشمل من السياسة الأمنية الثانوية والجزئية التي تتناول الأمن القومي باعتباره يقع ضمن اهتمامات أجهزة محددة ، مثل تقويم أداء المؤسسة العسكرية أو الاستخباراتية أو تحصره في قضايا معينة مثل أزمة حدودية ، أو مشكلة أثنية أو أي قضية أمنية تشكل جزءا من الأمن القومي للدولة و لا تشملها كله ، و تسعى الإستراتيجية الأمنية عادة إلى الدفاع عن اقليم الدولة وتفادي كل ما هو قادر على إلحاق ضرر بمصالحها الجوهرية أو تفويض نظام حكومتها بكافة فروعها عبر سياسيات

¹ - حسن درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية و التحديات المعاصرة (القاهرة ، دار الكتاب المصري (1999)، ص 25.

² - زكرياء حسين الأمن القومي دار النهضة العربية ، القاهرة مصر (2001) ، ص 25.

الدفاع ، التحالف أو حتى الحياد ، إلى جانب اضطلاعها بتوفير الأمن للمواطنين و كافة شرائح الشعب عبر حمايتهم من التهديدات ¹.

هذا و تسعى الإستراتيجيات الأمنية الحديثة عبر استشرافها للمستقبل إلى الحيلولة دون وقوع المخاطر و التهديدات من خلال الإجراءات الوقائية ، و عموم هناك خمسة أسباب رئيسية تدفع الدول إلى إعداد استراتيجيات أمنية عامة ، وهي ضمان قيام الحكومة بالتعامل مع كافة التهديدات على نحو شامل عبر تعريف المصالح الأمنية القومية ، وزيادة فاعلية القطاع.

المطلب الثالث : الظاهرة الإرهابية مقارنة معرفية .

الإرهاب ظاهرة اجتماعية معقدة ومركبة تمتد جذورها في التاريخ لزمان بعيد وأخذ يتطور إلى أن أصبح اليوم من أهم وأخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد العالم، وقد اكتست هذه الظاهرة أهميتها من وسيلة العنف التي تتخذها كطريقة لبلوغ أهدافها ، وتقوض نفسها في الوقت الراهن ضمن القضايا الشائكة والجادة التي تعقد من أجلها ملتقيات ومؤتمرات دولية لدارستها وتشريحها قصد وضع حد لها.

الفرع الأول : تعاريف الظاهرة الإرهابية

1. التعريف الموسوعي والقاموسي للإرهاب : يعتمد التحليل اللفظي المفردات اللغة بصفة أساسية على المعالم اللغوية التي تشير إلى أصل الكلمة ومعناها في لغة الكلام ، و ننتاول التحليل اللفظي للمصطلح في اللغات العربية ، الفرنسية والإنجليزية. لم ترد كلمة الإرهاب أو الإرهابي في المعاجم القديمة بحرفيتها ، وذلك لحدائثة استخدام هذه الكلمات ، ولكن ضمت هذه المعاجم معاني لكلمات جذرها وأصلها مادة رجب" ، فقد ورد المفرد في لسان العرب على النحو الآتي ² :

- رهيب ، رهب ورهبا ، ورهبا :أي خاف.
- رهب الشيء، رحبا ورهبا ورهبة :أي خافه.

¹- حسن درويش عبد الحميد، مرجع سابق، ص 30.

²- عباسة الطاهر، التعاون الدولي لمكافحة جريمة الإرهاب الدولي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي ، جامعة وهران 2011، ص30.

- الاسم : الرهب والرهبى ، والرهبوت ، والرهبونى : " اسم لمن يسبب الخوف والرهبه .
- وفي حديث الدعاء " :رغبة و رهبة إليك" ، الرهبه تعني الخوف والفرع.
- أرهبه و رهبه واسترهبه :أي أخافه وأفزعه.
- ترهب : أي تفرع وتخوف.¹
- أما ترهب الرجل ، أي صار راهبا يخشى الله ، والراهب : المتعبد في الصومعة ، ومصدره الرهبه والرهبانية .
- وتستعمل أيضا في اللغة العربية صيغة " استفعل من نفس المادة ، فنقول -) أما ترهب الرجل ، أي صار راهبا يخشى الله ، والراهب : المتعبد في الصومعة ، ومصدره الرهبه والرهبانية.
- وتستعمل أيضا في اللغة العربية صيغة " استفعل من نفس المادة ، فنقول) استرهب . فلانا أي رهبة وأفزعه وأخافه .
- أما في قواميس اللغة العربية . فقد كان القاسم المشترك فيما بينها ، وفيما يتعلق بمشتقات رهب، ، هو نفس المعنى المرتبط بالخوف والتخويف باللغة (terreur) أو (terrorisme) يقابل مصطلح إرهاب باللغة العربية مصطلح باللغة الإنجليزية ، وهي كلمات مشتقة من الكلمة اللاتينية (terrorism) الفرنسية ومصطلح معين جعله يرتعد و يرتجف (tersere) - (terrere)
- إن استعراض جملة من التعاريف ، كما وردت في الموسوعات والمعاجم اللغوية والقواميس ، سوف يعيننا على فهم أبعاد الإرهاب وطبيعته ، في مجال بحثنا عن تعريف جامع له ، فنجد: في المعجم السياسي : نجد كلمة أرهب تعني" : محاولة نشر الفرع والذعر الأغراض سياسية " في الموسوعة السياسية " الإرهاب هو استعمال العنف غير القانوني ، أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف ، بغية تحقيق هدف سياسي معين ، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات

¹- زين الدين محمد بن هادي المدخلي ، الارهاب أثره على الأفراد و الأمم (مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الأولى 2002)، ص 25.

عند أو المؤسسات ، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال" ¹ ، ويشكل عام استخدام ، الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية" وعرف المجمع اللغوي: " أن الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية"²

وعرف قاموس أكسفورد كلمة الإرهاب على أنه " استخدام العنف والتخويف ، بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية" عرف قاموس روبير الفرنسي ، الإرهاب على أنه " الاستعمال المنظم لوسائل العنف ، من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء على السلطة وممارسة السلطة" وفي قاموس السياسة الحديثة نجد أن كلمة إرهابي تستخدم لوصف " المجموعات السياسية التي تستخدم العنف كأسلوب للضغط على الحكومات لتأييد الاتجاهات المطالبة بالتغييرات الاجتماعية الجذرية³ الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له ، وهو موجه إلى أفراد أو مؤسسات أو الهيئات او مصالح تابعة لدولة ما ويقوم به أفراد أو جماعات مستقلون أو مدعومون من دولة ما ، وقصده تحقيق أهداف سياسية ". إن استقراء مختلف هذه التعاريف ، دليل إلى الكشف عن المعنى العام للإرهاب باعتباره يرتبط بالعنف والفرع والخوف، واستخدام التهديد باستخدام القوة لتحقيق أهداف معينة.

2 - إشكالية إيجاد تعريف جامع للإرهاب: لم يتم الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب ولا يوجد تعريف جامع وشامل يعالج الظاهرة ، فكانت ولا تزال صعوبة تعريفها عقبة في سبيل الحد منها أو الخروج بعلاج نهائي لها ، فلم يتفق المتخصصون على تعريف محدد وقاطع لظاهرة الإرهاب لما تتميز به من تطور وديناميكية ، حيث تتغير وتتلون وتتشكل باختلاف المكان و الزمان.

¹ - احمد يوسف التل الإرهاب في العالمين العربي و الغربي (عمان ، الطبعة الاولى 1998) ص 35.

² - الإرهاب و تداعياته على الأمن و السلم العالمي ، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي ، دراسة لمبحث أبحاث الإنسانية ، المجلد 1 العدد 1 2306-2011.

³ - جرادي محمد وليد أحمد، الإرهاب في الشريعة و القانون (النفائس للطباعة و النشر والتوزيع 2008) ، ص 60.

كما يوجد العديد من المفاهيم الأخرى التي تتداخل مع مفهوم الإرهاب وتتشابه معه بالإضافة إلى أن محاولات تعريف مصطلح الإرهاب لم تكسبه الدقة الكافية ، كما أنه لا يخدم غرضا قانونيا فاعلا بالإضافة إلى الغموض الذي يكتنفه.¹

3. المساهمات المتعددة لتعريف الإرهاب: منذ بداية القرن الماضي وموضوع الإرهاب يحظى باهتمام المفكرين والفقهاء والقانونيين ورجال السياسة ويشكل محورا أساسيا لعدة لقاءات ومؤتمرات دولية .

أ - المساهمات الفردية في التعريف بالإرهاب: لا يكاد يوجد إجماع فيما بين الباحثين والمختصين على تعريف محدد واضح ودقيق للإرهاب ، حتى أن البعض منهم أصبح يعارض أصلا محاولة التعرض لتعريفه ، باعتبار أن الإرهاب ظاهرة جد غامضة ومتداخلة إلى حد بعيد مع ظواهر إجرامية أخرى ، وبالرغم من ذلك فقد بذلت جهود فقهية كثيرة حيث تعود أولى المحاولات العلمية للتعريف بالإرهاب إلى عام 1930 حيث عرفه " هارد مان " في مقاله بموسوعة العلوم الاجتماعية : "الإرهاب هو منهج أو نظرية كامنة وراء النهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب ما إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية ."² وتوالت بعد هذه المحاولة الفكرية العديد من المحاولات الجادة والتي ساهمت بدرجة أو بأخرى في توضيح المفهوم وتقريبه إلى الأذهان نذكر منها مثلا:

- يعرف " رولان غوشيه " الإرهاب بأنه لجوء إلى أشكال من القتال قليلة الأهمية بالنسبة للأشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية ، ألا وهي القتل السياسي أو الاعتداء على الممتلكات "³.

ب- التعريف من خلال الاتفاقيات: تعريف حسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 أبريل 1998 : وقعت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي أقرها مجلس وزراء الداخلية

¹ - الدجال محمد سلامة والحرب ضد الإرهاب (دار الزهران للنشر و التوزيع 2007). ص 50

² - شرقي عبد الغني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1992 - 2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007، ص 20.

³ - لخضر موساوي ، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2009 - 2008 ، ص30.

و العدل العرب بالجامعة العربية في القاهرة في 22 أبريل 1998 ، وقد تناولت هذه الاتفاقية أهم مسألتين هما : تحديد مصطلح " الإرهاب والجريمة الإرهابية " من ناحية ، ومشروعية حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال والعدوان بمختلف الوسائل . حيث نصت الاتفاقية في المادة الأولى البند الثاني على تعريف الإرهاب بأنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذًا المشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر¹ "

في نفس المادة البند الثالث : نصت على تعريف الجريمة الإرهابية بأنها " أي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة ، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي ، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المختلفة الخاصة خطف الطائرات أو القرصنة البحرية.²

كما ورد في المادة الثانية من الاتفاقية ما نصه.... " : لا تعد جريمة إرهابية حالات كفاح الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها ، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي ، وذلك كله وفقا للمبادئ و مقاصد ميثاق وقرارات الأمم المتحدة" والمميز في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من الاتفاقيات السابقة أنها في تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية ميزت بين الإرهاب وحالات الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي وفق الموثيق الدولية.³

وما يعاب ويؤخذ على هذه الاتفاقية أمرين :

¹ - تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، أبحاث الندوة العلمية حول مكافحة الإرهاب في الوطن العربي 1998، ص 15.

² - المادة الأولى البند الثالث من اتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 افريل 1998.

³ - المادة الثالثة اتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 افريل 1998.

1 -إغفال الإشارة إلى إرهاب الدولة والتركيز على ما يمكن أن يمس بها فقط ، دون تحميل الدولة مسؤولية ارتكاب أي أعمال إرهابية.

2-عدم اعتماد الدوافع كمعيار لتمييز الأفعال الإرهابية عن غيرها ، فالأفعال العنيفة التي تنتشر الرعب والفرع العام تعتبر أفعالاً إرهابية دون مراعاة مشروعية الدافع المحرك لمثل هذه الأفعال.

5 -تعريف الإرهاب من خلال اتفاقيات أخرى : إن الجدير بالذكر هو عدم الاتفاق بين الدول على تعريف جامع مانع للإرهاب من خلال هذه المشروعات الجماعية السابقة في ظل الهيئات والمنظمات الإقليمية إلا أن المجتمع الدولي قام بإصدار اتفاقيات وإعلانات بالنسبة لأعمال التي تعد إرهابية ، حيث نجد¹ :

- الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرة من خلال:

-اتفاقية طوكيو في 04 سبتمبر 1963

-الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965

-اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات ، لاهاي في 16 ديسمبر 1970

-اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني ، مونتريال في 23 سبتمبر 1971

-اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري ومعاينة مرتكبيها 1973.

- اتفاقية منع ومعاينة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين ، الموقعة في نيويورك في 14 ديسمبر 1973 والمنفذة اعتباراً من فيفري 1977.

-الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن الموقعة في نيويورك في 17 ديسمبر 1979

-اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية من خلال اتفاقية فيينا في 03 مارس 1980

- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها من خلال اتفاقية مونتريال في 01 ماي 1991.

¹ - جرادي محمد وليد احمد ، مرجع سابق، ص 50.

ولتوحيد الجهود الجماعية أكثر أنشأت هيئة الأمم لجنة خاصة بالإرهاب لتقادي حصر الاتفاقيات في إطار إقليمي أو استبعادها لجرائم دون أخرى عن نطاق الإرهاب.

6-تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي عام 1980 ذكرت: يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به يصدر من فرد أو جماعة ، سواء كان يعمل بمفرده أو مع أفراد آخرين ، وبوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز لجنس أو لون أو جنسية بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم أو التسبب في إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف إفساد علاقات الصداقة والود بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة أو بين مواطني الدولة الواحدة أو ابتزاز تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت.¹

الفرع الثاني : علاقة الارهاب ببعض المفاهيم.

يتداخل الإرهاب مع ظواهر أخرى كالعنف والجريمة العادية و الجريمة المنظمة والجريمة السياسية و حرب العصابات وجرائم الحرب والجرائم ضد السلام وتلك التي تأخذ طابعا دوليا ، من الضروري الإشارة إلى تلك الظواهر وإبراز أهم الفروق بينها وبين الإرهاب.

1- الفرق بين الإرهاب والعنف السياسي: العنف هو طاقة من أصل إنساني تستعمل أساسا بطريقة غير مشروعة تتجه إلى إحداث أضرار للأشخاص والأموال والعنف يجد في القوة طاقته الأساسية حيث يستحيل وجود عنف بدون قوة" وينظر إلى العنف من خلال ثلاث جوانب رئيسية²:

أ - الجانب النفسي السيكلوجي : العنف هو انفجار للقوة يتخذ صيغة لا تخضع للعقل وغالبا يتخذ شكل الجريمة أو أسلوب التصور الهستيربي الخارج عن الحالة الطبيعية.

¹ - التشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي ، أبحاث الندوة العلمية حول مكافحة الإرهاب في الوطن العربي 1998، ص 35.

² - زين بن محمد بن هادي ، مرجع سابق ، ص 45.

ب - الجانب الأخلاقي : المتمثل بإحداث العنف انتهاكا لممتلكات الآخرين وتعديا على أرزاقهم وحررياتهم .

ت - الجانب السياسي : والمتمثل في استخدام العنف للقوة بالاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة ويتقارب العنف كثيرا مع الإرهاب ، فالإرهاب يقترن دائما مع العنف وبعد إشارة له ، ولكن ليس أي درجة من العنف بل درجة جسيمة تخرج عن نطاق التجريب العام لجرائم العنف لتندرج في إطار التجريب الخاص لجرائم الإرهاب.

إن العمل الإرهابي يشكل نوعا من العنف من خلال وضعه الإنسان في حالة خوف ورعب شديدين ، فيعد نشر الرعب بالنسبة للإرهابي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدفه و بالتحديد العنف المولد للرعب كما قد يصبح العنف هدفا بحد ذاته ، أما الفرق بينهما فتوضح في الجوانب الآتي¹:

1 -يختلف الهدف من الإرهاب عن الهدف من ارتكاب أعمال العنف السياسي ، فيهدف الإرهاب إلى الدعاية القضية ما وجلب انتباه العالم نحوها ، كما يركز عادة على التأثير على تفكير الجماهير ومشاعرهم وبالتالي سلوكهم وهذا غير وارد بشكل مطلق في صور العنف السياسي الأخرى.

2-ينظر إلى العمل الإرهابي عادة على أنه جرم عادي دون مراعاة الهدف السياسي الذي يسعى الإرهابي لتحقيقه بعكس العنف السياسي ، حيث يأخذ الباعث السياسي في الاعتبار عند محاكمة مرتكبيه.

3 -يعتمد العمل الإرهابي وبشكل أساسي على استخدام وسائل الإعلام في تحقيق أهدافه وتوصيل رسالته بعكس صور العنف السياسي الأخرى التي لا تعتمد على وسائل الإعلام بشكل محوري لتحقيق أهدافها.

الفرق بين الإرهاب والجريمة المنظمة: الجريمة المنظمة هي مشروع إجرامي يحوي أنشطة إجرامية متعددة ، ويقوم عليها أناس متعددون ، بتنظيم محدد متفق عليه على شكل منظمات أو جماعات بهدف تحقيق الربح المالي أو اكتساب السطو والقوة عن طريق استخدام العنف

¹ - عباسة الطاهر ، مرجع سابق ، ص 40.

والفساد كما أن نشاط الجريمة المنظمة قد يقتصر على المجال الوطني كما قد يتعدى حدود الدولة أو دول أخرى.

يكمن الشبه بين الجرائم الإرهابية والجرائم المنظمة في درجة التخطيط والتنظيم فكلما النوعين من الجرائم ترتكب من منظمات إجرامية على درجة عالية من التنظيم والتخطيط كما أن تكتيكات العنف والتخويف والفساد كثيرا ما تستخدم من جانب تنظيمات الإجرام المنظم كجزء أساسي من طريقة تنفيذ أنشطتها مثلها مثل التنظيمات الإرهابية¹.

أما الفرق بينهما فتتضح في الجوانب الآتية:

1- فرق في الأهداف والدوافع ، حيث يسعى الإرهابي إلى تحقيق أهداف سياسية والترويج لقضيته ومبادئه عن طريق الفعل العنيف ، أما الجريمة المنظمة فيسعى عناصرها إلى إشباع حاجات خاصة ومصالح ذاتية ومكاسب مادية بحتة سعيا وراء الربح المشروع.

2- الإرهاب يقوم به إما أفراد أو جماعات ، أما الجرائم المنظمة فتقوم بها جماعات منظمة التي تتجلى في مجال نشاط جماعات إجرامية منظمة كثيرا ما يتعدى الاعتداء على الأموال والممتلكات إلى نشاطات أخرى كتجارة المخدرات مثلا وكذا التزوير ، في حين أن النشاط الإرهابي يختلف عن ذلك من خلال اقتصره على أعمال العنف للأموال والوثائق يتضح.²

الفرق بين الإرهاب والجريمة السياسية:

يمكن تعريف الجريمة السياسية بأنها " : الجريمة التي تقع انتهاكا للنظام السياسي للدولة كشكل الدولة ونظامها السياسي والحقوق السياسية للأفراد وهي الجريمة الموجهة ضد الشكل السياسي لمجموعة من الأفراد شريطة أن يكون الدافع إلى هذا الإجرام لغايات شخصية ".³

ومن هنا فإن الشبه بين الإرهاب والجريمة السياسية يأتي لكون كل منهما يعبر عن عنف منظم كما أن الطابع أو المغزى السياسي يمتاز به كل منهما أيضا .

¹ - تركي ظاهر ، الإرهاب العالمي : إرهاب الدول، دول وعمليات الإرهاب ط1 بيروت، دار الحسام 1999 ، ص 11

² - محمد عزيز شكري : الإرهاب الدولي : دراسة قانونية ناقدة، لبنان ، دار العلم للملايين ط 2 ، 1992، ص11 .

³ - مختار شعيب : الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة النهضة للطباعة والنشر 2004، ص15.

4- الفرق بين الإرهاب وحرب العصابات: تعرف حرب العصابات على أنها " : قتال يأخذ صورة الحرب تشترك فيه جماعات من الفدائيين ضد جيش نظامي للحكومة القائمة أو لحكومة أجنبية تفرض سيطرتها على الإقليم ، وتتألف كل جماعة من هذه الجماعات من عدد محدود من العناصر المدربين على القتال تحت قيادة رئيس يدير عمليات الهجوم أو الانسحاب أو الاختفاء في مناطق بعيدة عن متناول أيدي القوات النظامية كالغابات والكهوف والجبال ... وتعتمد على تكتيكات خاصة تملحها طبيعة المكان ويكمن الشبه بين الإرهاب وحرب العصابات في الأساليب التي تتبعها الجماعات الإرهابية الشبيهة ببعض الأساليب المتبعة في حرب العصابات ، كما أن كلاهما ينطوي على عنف منظم بالإضافة إلى أن لكليهما أهداف سياسية.¹

أما الفروق بينهما فتتضح في الجوانب الآتية:

1- تمارس وحدات العصابات أنشطتها بقوات عسكرية تقليدية من خلال هجمات مفاجئة ، ويتركز عملها على المباني الحكومية ووحدات الجيش ثم الاختفاء السريع عند ظهور مقاومة حكومية ، بينما الإرهابيون لا يتميزون بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية.

2- تتركز أنشطة العصابات في الأماكن الجبلية والغابات والسفوح ومفارق الطرق والقرى والأحراش ، أما الإرهابيون فتتركز أنشطتهم في المناطق الحضرية والمدن حيث الأماكن مكتظة و كما تمثل هدفا ملائما لهم وذلك للدعاية ونشر القضية والسعي للتأثير في أكبر عدد من الناس وكذا التأثير في القرار السياسي²

الفرق بين الإرهاب والتطرف: يمكن تعريف التطرف بأنه " الشدة أو الإفراط في شيء أو موقف معين وهو أقصى الاتجاه أو النهاية أو هو الحد الأقصى ، وحين يبالغ شخص ما في فكرة أو في موقف معين دون تسامح أو مرونة يقال عنه شخص متطرف في موقفه أو معتقده أو مذهبه السياسي أو الديني أو القومي ، التطرف ينشأ من التناقض في المصالح أو القيم بين أطراف تتوافر الرغبة لدى كل منها للاستحواذ على موضع لا يتوافق بل وربما يتصادم مع رغبات الآخرين ويستخدم التطرف والإرهاب كمترادفين في المعتاد ، كما أن

¹ - مختار شعيب ، مرجع سابق ، ص 25.

² - محمد عزيز شكري ، مرجع سابق ، ص 20.

التطرف هو اعتناق فكر متشدد لا وسطية فيه ، أما الإرهاب فهو وسيلة يتبعها بعض المتطرفين لفرض هذا العنف والإكراه، وبالتالي فإن الإرهاب أثر من آثار التطرف.¹

الفرق بين الإرهاب والكفاح المسلح:

يتمثل الكفاح المسلح في عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات النظامية المسلحة دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية ، حيث يباشر هذا الكفاح إما فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارجه ، فالكفاح المسلح التحرر الشعوب يتميز عن الإرهاب في جوانب كثيرة منها:

1- الكفاح المسلح من أجل الاستقلال يسانده جمهور كبير من الشعب الساعي لتحرره كما تصاحبه رغبة عميقة وشاملة من قبل قطاع عريض من أبناء الشعب للانخراط فيه ، أما الإرهاب فالمنخرطون فيه هم أشخاص ناقمون على الأوضاع في مجتمعاتهم أو مجرد فئات خارجة متمردة على الوضع القائم.

2- إن المجموعات الإرهابية تمارس أنشطتها ضد أنظمة الحكم الشرعية القائمة سواء في في بلادهم أو بلدان أخرى منطلقين من أفكار مستساغة لديهم دون أن يكون لها أي ارتباط بالوطنية أو الأهداف القومية المتعارف عليها والتي يتبناها أفراد المقاومة المسلحة التي تهدف إلى إخراج العدو الأجنبي من التراب الوطني.

3- إن المقاومة الشعبية المسلحة تقود عمليات ضد عدو أجنبي فرض وجوده بالقوة العسكرية الغاشمة على أرض الوطن ، أما الأنشطة الإرهابية فعادة ما توجه إلى أهداف محددة داخل المجتمع أو خارجه ليست كأهداف نهائية ولكن كسبيل لنشر رسالة الإرهابيين .

الفرع الثالث : الأسباب والدوافع.

إن الإرهاب مظهر من مظاهر الحياة ، يستمر بدوامها ، وهو ثمرة لظروف المجتمع ونبت من غرس معطيته وإفراز لذاتية أشخاصه، فالإرهاب إذن جماع لعوامل شتى ، ونتاج لضغوط عادة تتصاع الإرادة لها ، وتطوع لمكنون أمرها ليأتي سلوكها في النهاية مجسدا لطلباتها ومحققا لغاياتها ، ولا سبيل لمواجهتها إلا بالإحاطة بكافة الظروف وتفهم تلك المعطيات ، ومدارسة الأسباب المختلفة لها، حيث تعدد أسباب ودوافع ظاهرة الإرهاب

¹ - محمد عزيز شكري مرجع سابق، ص 33.

ومعرفة هذه الدوافع يساهم بشكل كبير في مكافحته ولا سيما عن طريق المنع ، بمعرفة أسبابه العميقة مما يبين أنه لا يجب أن نكتفي في هذا الصدد بإدانة الإرهاب دون فحص أسبابه الحقيقية.¹

- الأسباب الإعلامية والثقافية : الدافع الإعلامي هو القاسم المشترك في كافة جرائم الإرهاب على اختلاف صورها وعلى اختلاف دوافعها وأسبابها ، فالإستراتيجية الإعلامية لجرائم الإرهاب تستند القاعدة - التي تم تناولها سابقا" - أربح عدوك وأنشر قضيتك" ، فالدافع الإعلامي للعمليات الإرهابية يهدف إلى طرح القضية أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية، فقد ترى الجماعات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام لقضيتهم. فيقومون بهذه الأعمال الإرهابية لجذب الانتباه إليهم وإلى الظلم الذي يتعرضون إليه ومحاولة كسب تأييد دول وجماعات أخرى المناصرة قضايهم و للاهتمام بهذه القضية وإعطائها العناية الكافية لحلها أو للتفاوض مع أطرافها ولا يقتصر الهدف الإعلامي في جرائم الإرهاب على ما تقدم أي "نشر القضية فقط) و إنما يهدف أيضا البث الرعب والفرع داخل نفوس أكبر عدد ممكن من البشر ، فذلك يساعد التنظيمات الإرهابية كثيرا في تحقيق أهدافها وأغراضها ، بل أصبحت مطالبهم ، حديث وكالات الأنباء العالمية وتتصدر صفحات الجرائد و نشرات الأخبار مما لاشك فيه أن الإعلام يلعب دورا كبيرا في تفشي وتضخيم ظاهرة الإرهاب ، وفي سبيل توضيح العلاقة بين الإرهاب والإعلام يقول "والترلاكير "إن الإعلامي هو أفضل صديق للإرهابي".²

ب - الأسباب السياسية: الإرهاب يرتبط بطبيعة النظم السياسية ، ودرجة الشرعية التي تستند إليها ، ونجاحها أو إخفاقها في توفير الحريات العامة ، ويقصد بالشرعية هنا كيفية تقلد الحكام للسلطة ، وهل تم ذلك عن طريق الانتخاب والاختيار أم أن ذلك جاء عن طريق اغتصاب السلطة من الغير نتيجة انقلاب أو ثورة وقد اعتبر البعض ، أن الكبت السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة و عصفها بحقوق الأفراد وحرياتهم ، وكذلك التعديلات السياسية

¹ - برباش رتيبة الأمن و الإرهاب في المغرب العرب مقارنة إستراتيجية مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2012، ص 11.12

² - شرقي عبد الغني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب 1992 - 2007 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2008. ص 50.

الفجائية المتعلقة بنظام الحكم خاصة والتوجهات السياسية الداخلية بصفة عامة أحد أهم أسباب اللجوء إلى الإرهاب

الأعمال الإرهابية ذات الدوافع والأسباب السياسية هدفها في النهاية هو الوصول إلى قرار سياسي بمعنى إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الامتناع عن قرار تراه في مصلحتها ، وما كانت لتتخذة أو تمتنع عنه إلا بضغط العمليات الإرهابية لأنها السبيل الوحيد للتعبير عن رأيه أو الحصول على حقه أو الإعلان قضيته للرأي العام العالمي.

كما يلاحظ أن تخلف الأحزاب السياسية عن المساهمة في حل المشكلات المختلفة التي تواجهها الدولة وعدم قيامها بدور ملموس وواقعي في تقديم الأطروحات والتصورات لها يعتبر أحد أهم الأسباب السياسية الداخلية للإرهاب.

الأسباب الاقتصادية:

مفهوم الوسط الاقتصادي : هو أحد المجالات البيئية التي تحيط بالفرد في مسيرة حياته اليومية وتؤثر في سلوكه سلبا وإيجابا ، ولعل ذلك يعود إلى حقيقة الدور الذي يلعبه المال في حياتنا باعتباره عصبها.

دور الفقر في الإرهاب وعلاقته بالعوامل الأخرى : يعتبر الإرهاب من أهم العوامل المؤثرة في الوسط الاقتصادي والمؤثرة أيضا في اهتمامات الفرد وتوجيه سلوكه سواء العام أو الإجرامي. ولقد أثارت العلاقة بين الفقر والإرهاب جدلا كبيرا بين المفكرين والباحثين بهدف التعرف على طبيعة وحقيقة مدى تأثيره في السلوك الإجرامي كما وكيفا.

-فيعتقد الفقيه" دي توليو "أن الفقر ليس هو العامل الإجرامي الأساسي لارتكاب الجرائم ولكنه عامل مساعد للتكوين الإجرامي.

د - الأسباب الاجتماعية: من المستقر عليه أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمة عن طبيعة الحياة في المجتمع ، فهي ثمرة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر تأثيرا ثابتا على الفرد وتسهم بالتالي في تكوين شخصيته وطبع سلوكه.

ويلاحظ أن تلك العوامل عديدة ومتنوعة ويمكن تأصيلها بردها إلى الأسرة والمدرسة والعمل والأصدقاء، وبصفة عامة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد.¹

- **الفقر والبطالة:** تعد البطالة أحدث أهم الظواهر التي ترتبط بالفقر وتلعب دورا كبيرا في ارتكاب الجرائم الإرهابية حيث أنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى فراغ ذهني يسهل عملية استقطابهم من جانب الجماعات الإرهابية ، فتقوم باستغلالهم وبث أفكارها المسمومة إليهم، وتجندهم لخدمة أهدافها سواء كانت سياسية أو غيرها فالحاجة والفاقة تدفع بالإنسان على حالة من اليأس والقنوط تجعله يفكر خلال ذلك في الطرق العنيفة لتلبية حاجياته.

هـ - **الأسباب الأمنية:** لاشك أن الخطر الإرهابي يستهدف بالدرجة الأولى إحداث هزة أمنية مروعة في أي مجتمع من المجتمعات وذلك عن طريق بعثرة عناصر الاستقرار الحياتي في أي جزء من أجزائه.

يظهر ذلك بوضوح في الأثر المترتب عن الخطر الإرهابي والمتمثل دائما في الرعب وبث الذعر في النفوس حتى وإن لم يكن موجها إلى هدف بذاته ، وذلك كله بقصد زعزعة الثقة في حالة الاستقرار الأمني المنشود.

في الحقيقة فإن الشيء الملاحظ هو أن تزايد المدى الإرهابي في أي فترة من الفترات يعود بالدرجة الأولى إلى بعض الأسباب الأمنية والتي يمكن إجمالها في الآتي:

* عدم ارتفاع الحس الأمني لدى بعض الكوادر الأمنية المنوط بها مهمة التأمين والحراسة إلى المستوى القادر على إمكان التمييز بين الخطر الإرهابي في مرحلتي التوقع والوقوع ، ونعني بذلك انتظار تلك الكوادر في غالبية الأحيان لحين وقوع الخطر الإرهابي في شكل ردود فعل متأخرة.

* الإخفاق الأمني ونقص به فشل الأجهزة الأمنية في احتواء الحدث الأمني وحابه ته ، وهو الأثر الذي يزيد من استفحال حجم ذلك الحدث ويغري الإرهابيين بتصعيد نشاطهم الإجرام .

¹ - جرادي محمد وليد احمد، مرجع سابق ، ص 60.

الفرع الرابع: الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالميين

إن احد المبادئ المسلم كما في الفقه والقضاء الدوليين المعاصرين يتجلى في أن الإرهاب يعد عملا من أعمال العنف يتسم بالوحشية المفرطة والبربرية العمياء ، وبما يبيته من رعب في النفوس يتعدى حدود رقعة جغرافية معينة او حدود إقليم دولة محددة .

قد تفاقمت ظاهرة ارتكاب الأعمال الإرهابية في السنوات القليلة الماضية وعلى نحو مختلف متخذة أشكا" وصورا عدة حتى بدأ التخوف من أن ينعث قرننا الحالي بقرن إرهاب . يعد الإرهاب شكلا من أشكال العنف الذي يلجأ إليه بعض الأفراد أو المنظمات أو الدول او الكيانات ويتخذ صورا متعددة كالقتل بأبشع صوره وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وجرائم الحرب و بوسائل وأدوات مختلفة كاستخدام القوة العسكرية في التدخل بشؤون الدول وخطر احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل¹.

أصبح الإرهاب اليوم سلاحا تستخدمه بعض الدول كبديل للحروب التقليدية ، في صراعها واندفاعها نحو تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية ، بغض النظر عن مدى مشروعية الوسائل المؤدية إلى ذلك وتلجأ أحيانا إلى ارتكاب أعمال إرهابية بطرق مباشرة وغير مباشرة من اجل تحقيق أهدافها.

فأزمة ضمير وأخلاقيات النظام السياسي الدولي الذي يتجسد فيما هو موجود في المواثيق الدولية من مبادئ وقيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة ، وبين ما ينم عن سلوكيات العقلية التي قد تصل إلى مستوى التتكر العام لكل تلك القيم والمثاليات.

إن الضعف الدولي في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة وراذعة وسياسية المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية وفي التعامل مع القضايا العالمية الساخنة ، يفتح المجال أمام الإرهابيين وتشجيعهم لانتهاك قواعد القانون الدولي والاعتداء على سيادة الدول ومصالحتها المشروعة بالتهديد والتشهير والابتزاز والقتل وغيرها، هذا التخازل وعدم تعاون المجتمع الدولي سوف ينتهي بكارثة دولية لا حدود لها واللافت للنظر أن إرهاب الدولة لم يقتصر على الكيانات التي تعجز عادة عن تحقيق أهدافها بالوسائل الدبلوماسية او المواجهة العسكرية كالكيان الصهيوني ، بل امتد إلى اكبر

¹ - احمد يوسف التل ، مرجع سابق ، ص 30.

الدول وأكثرها قوة من الناحيتين العسكرية والدبلوماسية كالولايات المتحدة الأمريكية فاتخذ من الشرعية الدولية ستارا لها في التدخل في شؤون الدول والاعتداء عليها بل حتى احتلالها كما جرى في أفغانستان والعراق .. الخ.¹

وربما كان تغاضي المجتمع الدولي عن الخوض في جريمة الإرهاب الدولي راجعا إلى أنها غالبا ما ترتكب من قبل الدول الكبرى ذات التأثير السياسي الكبير في المسرح الدولي الأمر الذي كان يحول دون اتخاذ موقف حاسم تجاه مرتكبيها وإدانته مع إقدام المزيد من الدول على اقتفاف هذه الجريمة ، تعالت الأصوات الدولية المنادية بإسباغ وصف الإرهاب عليها.

تم إدراجها للمرة الأولى في مشروع قانون الجرائم المخلة بإسم الإنسانية وأمنها الذي تبنته لجنة القانون الدولي عام 1945 ، وصدرت المادة السادسة من هذا المشروع مفهوم إرهاب الدولة بأنه قيام سلطات الدولة بأنشطة إرهابية او بالتشجيع على القيام بأنشطة إرهابية داخل إقليم دولة أخرى أو تغاضي سلطات الدولة على أنشطة منظمة ترمي إلى القيام بأعمال إرهابية داخل إقليم آخر كما أشار إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1980 إلى جريمة إرهاب الدولة وضرورة الامتناع الدول عن أي عمل قسري من شأنه حرمان الشعوب من حقوقها الشرعية.

لقد أدى ظهور النظام العالمي الجديد إلى بروز زعزعة والحدة وبدا يسود مناخ الخوف الذي قد يكون من الأسباب الرئيسية لحدوث ظاهرة الإرهاب ، وخاصة بعد أن بدأت الولايات المتحدة تسعى إلى فرض هيمنتها وسطوتها على العالم ، ومحاولة تدخلها في الشؤون الداخلية للدول بصورة مباشرة وغير مباشرة وأحيانا بالقوة. أن هذه الأحداث جعلت العالم يسير نحو أحداث إرهابية أكثر سخونة وأكثر خطورة قد تؤدي بالعلاقات الدولية إلى التآزم والتدهور بل الانمييار ، وذلك أن العنف لا يولد إلا العنف ، وخاصة في حالة الشعور بالظلم والتسلط والهيمنة واستغلال المقدرات وحب الثروات والتدخل في الشؤون الداخلية. وفرض

¹ - التشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي (ابحاث الندوة العلمية حول مكافحة الإرهاب في الوطن العربي

(1998)، ص 50.

الأجندة الخاصة للقوى على الضعيف بالقوة ، وازداد الأمر سوءا عندما اكتشف العالم أن العدالة الاقتصادية والاجتماعية لم تتحقق وان العالم يزداد فقرا وان الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد رغم نمو وتقدم الاقتصاد العلمي ورغم انفتاح الأسواق وسيادة قيم العولمة إلا أن الأمر يزداد تفاقما .

لأن أساليبه وأشكاله المختلفة قد ينتج عنهما دمار المنازل وحرق الممتلكات وإيقاع الخسائر المادية ويدفع الدول والحكومات إلى صرف وإنفاق مبالغ طائلة وكثيرة على الإصلاح والترميم.

هذا بحد ذاته من المؤشرات السلبية الرئيسية على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما يعود بالضرر على حقوق الإنسان والانتقاص منها ومن انعكاسات الإرهاب الدولي أيضا هو مظاهر الانفلات الأمني العالمي والأوضاع العسكرية والأمنية السيئة التي تمدد العالم. الأمني في العالم¹، الدعوة الغربية المعلومة لإجبار العالم كله على السير وفق نظام سياسي و اقتصادي وثقافي واحد يتفق مع أهداف و مصالح الغرب.

كذلك من تداعيات الإرهاب الدولي الاعتداء على الدول والتدخل في شؤونها الداخلية بما أن القوانين الدولية أقرت حق الدول في استقلالها وسيادتها الداخلية والخارجية ومنعت الدول من التدخل في شؤون بعضها البعض من الحجج التي ليس لها إلا العواقب الوخيمة التي تؤدي إلى تدمير البنية الأساسية للنظام الدولي السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وان التدخل في شؤون الدول ليس له إلا العواقب الوخيمة والتي من اقلها صناعة العنف والتطرف وفتح المجال للجماعات والطوائف والأعراف للانتقام وتصفية حساباتهم وكذلك من تداعيات الإرهاب الدولي أدى إلى إيجاد خلل واضح في ميزان العلاقات الدولية وتمر بأزمة أخلاقية أدت وتؤدي إلى اضطراب العالم وخاصة بعد أن عصفت أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة ، مما أثر على مجرى العلاقات الدولية وجعلها تزداد تازما وتشنجا خاصة مع ظهور

¹ - الارهاب و تداعيته على الأمن و السلم العالمي(دراسة تحليلية من منظور إجتماعي مبحث ابحاث كلية التربية الأساسية المجلد 1 العدد 23 /06/2011)، ص 30.

طروحات جديدة تنادي بصراع الحضارات و بنهاية التاريخ وبالشرق الأوسط الجديد وغيرها من المشاريع التي هدفها إيديولوجيا قبل أن يكون سياسيا.¹

إن كل هذه الأزمات والطروحات والمشاريع ولدت في نفوس الناس في الشرق تحديد عنفا وحقدا أكثر من ذي قبل تجاه الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة مما فتح المجال لظهور العنف والتطرف والإرهاب.

من خلال ماتم دراسته في هذا الفصل نستخلص أن الأمن مفهوم مركب و نسبي متغير و ذو أبعاد و مستويات متعددة ويتعرض لتهديدات مباشرة و غير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجاتها أو أبعادها و توقيتها سواء تعلق الأمر بالأفراد داخل الدولة و النظام الإقليمي و الدولي ، من بين هذه التهديدات الإرهاب الذي يعتبر ظاهرة اجتماعية معقدة و مركبة تمتد جذورها في التاريخ و هو لا يعبر عن ظاهرة جديدة، لكنه اليوم ليس على ما كان عليه سابقا بسبب انتشار منظمات الإرهاب انطلاقا من فكرة التنظيم الإرهابي الذي أصبح يتبين إيديولوجيات و أفكار تحكمه و توجهه.

بالإضافة إلى إشكالية مفهوم شامل يحدد مفهوم الإرهاب كل ذلك يستدعي من الدول انتهاج إستراتيجية أمنية انطلاقا من عقيدتها الأمنية لمكافحة ظاهرة الإرهاب و تحقيق الأمن الذي يعتبر هدف عالمي.

¹ - هيثم الكيلاني : إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية (مجلة الوحدة العدد 67 أبريل 1990)، ص 34

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

تشكل ظاهرة الإرهاب التي امتدت شبكاته في العالم كله مشكلا حقيقيا للدول أي تحديات جديدة والملاحظ أن هذه الظاهرة تعرف تطورا كبيرا ، وتعد الجزائر من البلدان السبابة التي وضعت إستراتيجية ملائمة و شاملة لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه من خلال قوانينها الداخلية من خلال مصادقتها على جميع الاتفاقيات مكافحة الإرهاب، كما استطاعت إقناع جميع دول العالم بعالمية الظاهرة الإرهابية و بضرورة التعاون لمحاربتها ، إيماننا منها أن التعاون الدولي أحسن من أن تدخل الدول مع بعضها في حروب من اجل مكافحة الإرهاب .

المطلب الأول: التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب

تسعى الجزائر دائما إلى المقاربة الجماعية ، من خلال دعوتها للتعاون وتبني سياسات موحدة بين الدول فيما يخص الامن والتنسيق ومكافحة الإرهاب من خلال المصادقة على الاتفاقيات سواء جماعية ، او ثنائية على المستوى الإقليمي و الدولي .

الفرع الأول: التعاون الإفريقي:

أولا : الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب و منعه (جويلية 1999): ساهمت الجزائر في إخراج هذه الإتفاقية حيز التنفيذ - منع و مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي انعقدت في الجزائر في الدورة العادية 35 لقمة منظمة الوحدة الإفريقية و دخلت حيز التنفيذ في 06 جوان 2002 حين صادقت عليها 40 دولة إفريقية ، من خلال تعهد الدول بمكافحة الإرهاب داخليا و إعطاء الأولوية للمصادقة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ، وهي الإتفاقية التي سعت الجزائر من خلالها إلى خلق تعاون إفريقي بغية التصدي للظاهرة¹.

إجتماع الفريق الرفيع المستوى لحكومات دول الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية: عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002 حيث كانت المقاربة الجزائرية بزاعمة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تنص على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب ، و تعزيز قدرة الدول على مراقبة

¹ - العربي بومدين ، واقع الأمن الانسان في الساحل الأفريقي و أثره على الأمن الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي ، جامعة وهران 2013 - 2014، ص 201.

الحدود و إقامة تریصات تدريبية للجمارك و حرس الحدود و قمع جريمة تمويل الارهاب و تعزيز تبادل المعلومات الأمنية و الإستخبارتية المتعلقة بالجماعات الإرهابية في محاولة لتجفيف منابع الإرهاب في القارة السمراء¹.

إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب (ACSRT):

في إطار الاهتمام بمسألة الإرهاب و محاولة معالجة هذه الظاهرة سعت الجزائر في إطار الإتحاد الإفريقي إلى إعطاء الظاهرة أبعادا علمية من خلال إنشاء منبر فكري أكاديمي علمي يساهم في تقديم المعلومات و المساعدة التقنية و التكتيكية و الإستراتيجيات اللازمة لوقف المد الإرهابي كما أن هذا المركز يقوم بالدراسات المتخصصة و المعمقة حول الجماعة الإرهابية ، اين تحوي على قاعدة بيانات مهمة حول الجماعات الإرهابية وإستراتيجيتهم ، وكان للجزائر الدور الأبرز في إنشاء المركز بعد إلحاحها على معرفة الإبعاد السوسيو-سياسية الانتشار الظاهرة بشكل متسارع بإعتبار هذا المركز جهاز تابع لمنظمة الإتحاد الإفريقي سنة 2004.²

ندوة حول الأمن و الاستقرار في الساحل الإفريقي في 16 مارس 2010: في ظل تزايد الاهتمام الاجنبي منطقة الساحل الإفريقي المتمثل في النفوذ التقليدي الفرنسي و الحضور الأمريكي المتزايد بوتيرة سريعة خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 كما تم بيانه في اجزاء سابقة من الدراسة ، وهو الأمر الذي تنظر إليه الجزائر بريبة و تحفظ معتبرة ذلك تمديدا على امنها الوطني انطلاقا من هذه الاعتبارات نظمت الجزائر ، تشاد ، ليبيا ، موريتانيا ، النيجر ، بوركينافاسو و مالي ، حيث سعت الجزائر خلال الاجتماع إلى التأكيد على أن المشاكل المنطقة الامنية و التنموية من اختصاص دول المنطقة في المقام الأول معتمدة على مبدأ عدم التدخل اي من الاطراف الخارجية في القضايا الداخلية لدول الساحل³.

ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة و الأمن و التنمية: احتضنتها الجزائر بتاريخ 7، 8، 9 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات الاجتماع الوزاري لدول الميدان المنعقد بتاريخ 20 ماي

¹ - الندوة الجزائر الدولية ، دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية مجلة الجيش (العدد 579 الجزائر أكتوبر 2011)، ص 22.

² - عربي بومدين ، مرجع سابق ص 203.

³ - الإذاعة الجزائرية، ندوة الجزائر حول منطقة الساحل (8 سبتمبر 2011)

2011 بالعاصمة المالية باماكو اين إتزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية ثنائية فيها - فضلا عن دول الميدان - (38 وفد مابين دول و شركاء إقليميين و مؤسسات مانحة و منظمات إقليمية لتعتبر اول ندوة تبحث في إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن و التنمية ، حيث استطاعت ندوة الجزائر توحيد الرؤى التي أنتجت مقارنة أمنية لمكافحة الإرهاب الدول الميدان و الشركاء من خارج الإقليم.

سعت هذه الندوة إلى تقريب وجهات النظر وتبني سياسيات موحدة بين دول الميدان فيما يخص مسائل التنمية و الأمن في المنطقة ، وهو مايقراً من خلال الندوة الصحفية التي عقدها "عبد القادر مساهل" مع وزير الخارجية المالي و وزير خارجية النيجر ، إثر اختتام اشغال "ندوة الامن و الشراكة و التنمية في منطقة الساحل بقصر الامم" إن المنطقة عبرت عن حاجتها لمواصلة التنسيق فيما يخص تبادل المعلومات و الدعم بالوسائل الكفيلة لمواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة و كل دول المنطقة بمن فيها الدول الملاحظة ، قدمت إستراتيجيتها الخاصة لمعالجة الظاهرة بمنطقة الساحل ، و تلمس هذه الرؤية من خلال المستشار برئاسة الجمهورية " عبد الرزاق بارة " : "ما تمخض عن هذه الندوة يعد خريطة طريق للشراكة بين دول الميدان و الشركاء خارج الإقليم..". ، فضلا عن تصريح وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي": "... هذا اللقاء هام و هو الأول من نوعه و تنتظر منه أن يفضي إلى تطوير التنسيق و التكامل الجهوي و الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب (النواة الصلبة التي تشكلها البلدان الأربعة وهي النيجر ومالي و موريطانيا و الجزائر) ، إضافة إلى التعاون الدولي خدمة للإنسان في دول الساحل الإفريقي..."¹

المبادرات العملية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: تعتبر الجزائر دولة محورية في فضاء الساحل الإفريقي و تتمتع بمكانة إقليمية متميزة ، ما جعلها تطرح جملة من المبادرات الأمنية في المنطقة لتكريس دورها الريادي و مكانتها الإقليمية للحفاظ على أمنها الوطني والأمن الإقليمي فضلا عن الوقوف ضد التدخل الأجنبي العسكري في الساحل الإفريقي².

¹ - الإذاعة الجزائرية، ندوة الجزائر حول منطقة الساحل ، مرجع سابق

² - عربي بومدين ، مرجع سابق ، ص206.

اتفاق تمناست و مأسسة العمل الأمني: إنعقد هذا الاتفاق في 12-13/05/2009 تطبيقاً لنتائج مؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في بامكو في نوفمبر 2008 ، ويمكن اعتبار هذا الاتفاق آلية من آليات التشاور و التعاون الجهويين قصد مواجهة التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي مؤكداً على ضرورة حل المشاكل الأمنية في إطار جهوي إقليمي دون التدخل الأجنبي.

ويمكن القول أن هذا الإتفاق جاء تجسيدا للتعاون المشترك بين دول الساحل على الصعيد الأمني و ضرورة ملحة املتها مختلف التحديات الأمنية التي ما فتئت تضعف بناء الدولة في هذه المنطقة على غرار نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود و كذا الاعمال الإرهابية. ولإعطاء صبغة عملياتية لمجلس رؤساء الأركان المنبثق عن إجتماع تمناست تقرر تجسيد مشروع إنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة بتعداد قوامه 25 ألف جندي منهم 05 آلاف من طوارق مالي لملاحقة عناصر الجماعات الإرهابية و الإجرامية ، و تجسيد ذلك من خلال عقد بمدينة سيرت الليبية بتاريخ 22/07/2009 ضم كل من دول مالي النيجر و ليبيا و الجزائر ، وقد تقرر تفعيل هذه القوة الأمنية المشتركة بعد إجتماع رؤساء أركان الدول الساحل بالجزائر في افريل 2010. كما قرر المؤتمر في 15/09/2010 في تكوين خلية إستخبارتية يكون مقرها تمناست و هي بمثابة العقل المدبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة ، تتم هذه الأخيرة برصد نشاطات القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و الجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على إتصالاتهم ، و توظيف أشخاص بغية إختراقهم و تحديد اماكن تواجدهم¹.

وحدة التنسيق و الإتصال " انشأت بالجزائر في 6 أفريل 2010 بناء على توصيات إجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة : الجزائر ، مالي ، موريتانيا ، بوركينا فاسو ، ليبيا ، و تشاد ، الذي انعقد بتاريخ 16 مارس 2010 ، وهي الوحدة المختصة و المكلفة بتأمين

¹ - منصور خضاري، إستراتيجية الأمن القومي الجزائري 2006-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2013، ص 346.

المعلومات الأمنية و التكتيكية و العملياتية الضرورية للقيادة "اللجنة" للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب و غيره من أشكال الإجرام المنظم في الساحل الإفريقي¹

لجنة الأركان العملياتية المشتركة: أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أبريل 2010 بمدينة تمراست التي اتخذت مقرا لقيادتها العملياتية من طرف رؤساء الأركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء (دول الميدان) : الجزائر ، موريطانيا ، مالي و النيجر .

قد جاءت اللجنة من اجل العمل على التنسيق و التبادل المعلوماتي و الإستخباراتي الذي تقتضيه مكافحة الميدانية للإرهاب و الجريمة المنظمة ، الاتجار بالمخدرات ، و التي تعد إخطارا عابرة للأوطان مايستلزم ضرورة التعاون و التنسيق ما بين الدول للتغلب على هذه الأخطار ، ذلك أنها تستوجب حولا جماعية .

يمكن اعتبار اللجنة مبادرة لقطع الطريق أمام المساعي الخارجية للتدخل العسكري في الساحل الإفريقي بحجة ضعف دوله و عدم القدرة على التصدي و مواجهة مختلف التهديدات الأمنية و في سياق ضبط تدخلاتها الميدانية و تحديد آليات عملها حددت اللجنة منطقة مشتركة للنشاط العملياتي تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كم و عمق 933 كم يغطي المنطقة المشتركة للدول الأربعة تحددت مهام اللجنة أساسا في² :

- متابعة و تحليل و تنسيق أعمال المنطقة العملياتية .
- مباشرة عمليات البحث و تحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية و شبكاتها و القضاء عليها.

- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة و التخطيط و التنفيذ للعمليات المشتركة.

أما هياكلها متمثلة في أربع خلايا أساسية هي : الخلية العملياتية ، خلية الإشارة في الخلية المكلفة باللوجيستيك خلية الاستعلامات.

¹ - بشكيط خالد بدور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنسان في الساحل الإفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إفريقية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص 138.

² - عربي بومدين ، مرجع سبق ، ص 201 211

فإن هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية الامنية سوف تضاعف من عدم الإستقرار الذي سوف يزيد من استتراف الخزينة المالية للدول الأفريقية ، و منها الجزائر بالأخص في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه ، فخارج إطار التنمية و الحوار الشامل فإن منطقة الساحل و المنطقة المغاربية بحكم الحوار الجغرافي سوف تظل مهددة ، و سيظل البديل الأساسي لحل أزمت المنطقة هو مقاربة السلم الإيجابي¹ أو بناء الأمن التي يطرحها المفكر "يوهان غلتونغ" والتي تترجم من خلال الإنصاف ، العدل و التنمية ، وغياب ظاهرة الاستغلال و العنف بكل أشكاله ، وعدم التكر للشعب في ممارسة حقوقه الإنسانية ، وهي المقاربة التي تعتمد أيضا على الجهد المتعدد الأطراف بين كل الدول المغاربية في إطار تفعيل إتفاقية إتحاد المغرب العربي و التعاون العربي و الإفريقي.

ثانيا : تقييم الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

أ- **على المستوي المحلي** : لقد كانت أول خطوة على المستوى المحلي لمكافحة الإرهاب قانون الوئام المدني، تلاه كإجراء مكمل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفي الحديث عن مدى نجاعة هذه الإجراءات السياسية في استتباب الأمن فإنه تجدر الإشارة أولا إلى أن هناك حدود أو خطوط حمراء تحد من الكتابة النقدية، وهو ما أقرته المادة 46 من المراسيم التنفيذية له، كما ترى الحكومة في الطابع الإلزامي والردعي لميثاق المصالحة ضرورة لحماية مكسب استعادة السلم المدني من دعاة الفرقة و استمرار النزاع، وهو ما عبر عنه رئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة بقوله: "إنني لا أضع مصلحة الجزائر بين أيدي من قرروا التلاعب بأمن الشعب الجزائري و أمالها .

قد حققت المصالحة الوطنية نجاحا نسبيا في أهدافها ، حيث تم استرجاع و بموجب الإجراءات و الشروط السلم المدني ووقف إراقة الدماء التي طالت جميع شرائح المجتمع الجزائري طيلة عقد من الزمن وهو ما نلمسه في معظم مناطق الوطن².

¹ - تحدد شروط السلم الإيجابي بما يلي : سلم اجتماعي ، معتقدات ثقافية ، قيم ومعايير ، وجود عدالة في كل المستويات : إقتصادية ، واجتماعية و سياسية ، القيم الديمقراطية المشتركة في استعمال القوة و نبذ العنف.

² - أعصام بن الشيخ: الفرص والقيود، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلى عفو شامل " جريدة العرب الأسبوعي 03 أكتوبر 2009، ص10

إنه و من بين أهم أسباب النجاح النسبي للمصالحة الوطنية ، هو زيادة مداخيل النفط منذ سنة 1999 إلى غاية اليوم ، حيث استخدمت مداخيل النفط في تمويل مشروع المصالحة الوطنية عبر تقديم التعويضات المادية للمتضررين، و كذا نجاحه في الحصول على دعم رموز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمشروعه السياسي داخل الجزائر مدني مزراق، بوعلام كرتالي، وحتى خارجها (القيادي البارز أنور هدام اللاجئ في الولايات المتحدة الأمريكية) . إضافة إلى القيادي الجيهوي رابح كبير حيث اعتبر هؤلاء القادة المصالحة الوطنية "خطوة حضارية وضرورية لاستتباب السلم المفقود أين وعدوا بالمساهمة في إنجاح المبادرة عبر تقديم نداءات للمتمردين في الجبال للنزول وإلقاء السلاح ، والاستفادة من مراسيم السلم والمصالحة الوطنية.

بالفعل فقد تراجعت وتيرة العمليات المسلحة في البلاد، كما تراجع العديد من قادة الجماعة الإسلامية المسلحة وفي مقدمتهم المدعو "حسان حطاب"، الذي تخلى عن الأعمال الإجرامية و استفاد بدوره من تدابير المصالحة الوطنية، كما ساعد السلطة على فتح قنوات حوار مع من بقي يحمل السلاح في الجبال داعيا إياهم إلى التنازل و العودة إلى أحضان الجزائر وشعبها¹

أدركت السلطات الجزائرية أنذاك أهمية التنمية لاستتباب الأمن، وهو أول ما قام به رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة ، حينما تولى زمام الحكم ، حيث بادر بإحداث قوانين و مشاريع إقتصادية على طول فترات عهده الثلاثة (كما سبق التطرق إليها في بحث سابق) ، ساعد على تمويلها تحسن في دخل قطاع المحروقات ، وقد حققت هذه المشاريع نجاحا نسبيا ، حيث ساهمت في رفع مستوى التنمية، تحسن مستوى معيشة الفرد ، انخفاض مستوى البطالة، كذلك انخفاض مستوى المديونية بنسبة 4 مليارات دولار، بعدما كانت 37 مليار دولار سنة 1999.

لكن بنظر الباحث تبقى الأوضاع الاقتصادية في الجزائر غير مستقرة ، ويبقى الوضع الاقتصادي للفرد والشعب الجزائري مهددا بين الفينة والأخرى ، بحكم طبيعة

¹ - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر : مركز دراسات الوحدة

الاقتصاد الجزائري، إذ يعتمد بصورة شبه كلية على قطاع المحروقات (75 % من صادرات البلاد)، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: ماذا لو تعرض الاقتصاد الوطني لصدمة نقطية معاكسة؟ كيف سيكون مصير المشاريع الآنية والمستقبلية في ظل عدم اليقين من استمرار مصدر تمويلها؟

وهو ما يستدعي ضرورة تطوير قطاعات اقتصادية أخرى خارج النقط (زراعة، صناعة، سياحة) ، ما يعني ضرورة التفكير في إستراتيجية وطنية شاملة، تضع ضمن أولوياتها تحريك عجلة التنمية من خلال الاستغلال الأمثل للثروات التي تتوفر عليها البلاد ترى الباحثة أن من بين أكبر العقبات التي تحول دون تنفيذ مشاريع تنمية ناجحة تنعكس على حياة الشعب الجزائري، هو كثرة الفساد الذي طال شخصيات مرموقة في الدولة... فالعبث بأموال الشعب أصبح واقعا مدركا، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية زاد الهوة بين الشعب ودولته، وتتنظر الباحثة فإننا اليوم أمام مشهد الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم ، حين فقد الشعب الثقة في دولته وحكامها، وراح يبحث عن بديل يجد له ولحاجياته أذانا صاغية ، وربما خير دليل على ذلك إنسلاخ الشعب عن دولته في الإنتخابات الرئاسية لعام 2009، كذلك 2014، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة % 36 ، وهو دليل على فقدان الشعب الجزائري بكل شرائحة الثقة بما تعد به الدولة¹

وفي المجال العسكري نجد أن الجزائر - خاصة في الآونة الأخيرة - تعالج ليس فقط قضية الإرهاب، بل هي مجبرة على معالجة ما تسببت فيه حماقات وسياسات خاطئة للنااتو و فرنسا وغيرها، صحيح أن الجزائر مجبرة على دعم وتقوية قواتها العسكرية في ظل ما تشهده المنطقة من اضطرابات أمنية تضرب العمق الأمني للجزائر، لكن على الجزائر أن تدرك جيدا أنها في ظل حرب إستنزاف باهظة التكاليف، ويجب عليها تحملها، رغم محدودية الوسائل، و النفاق الغربي الذي يرفض تزويد الجيش الجزائري بالوسائل والتقنيات الضرورية

¹ - جمال فينش من الضروري إعادة النظر في عقيدة علم التدخل في شؤون الآخرين (جريدة الخبر ع. 7442، 24 ماي 2014)، ص02.

لمواجهة التهديدات ، وعليه ومن وجهة نظر الباحثة فإن إستمرار القوات العسكرية للجزائر على حدودنا الجنوبية التي تقارب 6000 كلم في حالة إستنفار سوف يؤدي إلى الرفع من ميزانية وزارة الدفاع، وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال على المشاريع الإقتصادية والإجتماعية ويأخذ من نصيبها، وهو بالفعل ما تسعى إليه القوى الغربية سواء مع الجزائر أو الدول الإفريقية.

ب- على المستوى الإقليمي الدولي : إنه ومنذ بروز الظاهرة الإرهابية كتهديد أمني والجزائر في مسعى لتعبئة الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة ، التي عانت طيلة عقد من الزمن في المجتمع والشعب الجزائري، ولم تلق الجزائر آذانا صاغية لنداءاتها إلا بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث أدرك العالم ما كانت تحذر منه الجزائر، وتجد بعدها العالم بعد - إذن أمريكي - في حرب عشواء لمحاربة هذه الآفة.

وفي أولى الجهود الدبلوماسية للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي ، فقد سعت الجزائر إلى محاولة إقناع العالم بضرورة إيجاد تعريف موحد للإرهاب التحديد العدو المشترك وبلورة إستراتيجية شاملة ، وتعزيز وحدة الصف في مكافحة هذه الظاهرة ، كما حثت الجزائر جاهدة عبر مختلف المحافل الدولية المجتمع الدولي، على ضرورة التمييز وعدم الخلط بين ما أصطلح على تسميته الإرهاب وحركات التحرر، لكن جهود الجزائر في ذلك وجدت صعوبات ، حيث أن كل دولة تتصرف وتفسر هذه الظاهرة وفقا لمصالحها الذاتية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، و باتت مكافحة الإرهاب على المستوى الأولى تخضع للممارسات الانفرادية للدول الكبرى ، التي تضرب بعرض الحائط كل الآليات القانونية والشرعية الدولية التي تتنافى ومصحتها، وفي إطار الجهود الدبلوماسية دائما للجزائر إقليميا ودوليا نجد أن الجزائر كانت من الدول السباقة إلى إيجاد قانون دولي يجرم الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي وينمي من نشاطاته ، وقد كثفت الجزائر من نشاطاتها من أجل ذلك ، وبالفعل فقد لاقت مجهوداتها ترحيبا إقليميا ودوليا إذ تمكنت من إقناع مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2009 بتبني القرارين 1904 الذي يكمل القرار 1373، المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب والقرار 1267، المتعلق بتمويل

نشاطات الجماعات الإرهابية، و كذا إقناع الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 بتبني القرار 652، الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية ويطالب المجتمع الدولي بتجريمها¹ كما صادق مجلس الأمن يوم 27 جانفي 2014 ، على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الإختطافات من أجل طلب الفدية للجماعات الإرهابية والقضاء على المزايا المنجزة عن ذلك، ودعى المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار و هو ما إنتصارا دبلوماسيا للجزائر² كما بدأت الجزائر بالتحرك في فضائها الإقليمي (الساحل) باعتباره يمثل العمق الإستراتيجي لها و البطن الرخو لأمنها الوطني ، وعليه بادرت الجزائر بجملة من الإستراتيجيات على المستوى الإقليمي، حيث عملت على دعم مساعي التنمية في دول المنطقة ، من خلال توفير شروط التنمية المستدامة والعدالة واحترام كرامة الإنسان، والتأكيد على مشاركة أكثر إنصافا للعالم النامي حتى يعم الاستقرار والأمن المجتمع الدولي، ولأن الجزائر تدرك تمام الإدراك أنه من بين الأسباب الرئيسية لنمو الإرهاب وتطور نشاطاته هو غياب التنمية ، فقد حثت الدول الكبرى على ضرورة مساعدة دول القارة الأفريقية لتحقيق التنمية وتخفيض مديونيتها من خلال عدة مبادرات، لكن المسعى الجزائري تحد من نجاعته عدة صعوبات ، لعل أهمها ما تفرضه الدول الكبرى من سياسات وشروط ، مقابل الحصول على المساعدات والقروض، وتهدف الدول الكبرى أو المانحة للمساعدات من وراء هذه الإجراءات إلى جعل الدول الأفريقية دائما في وضع إستدانة وتبعية ، أي الحفاظ على علاقة المركز والمحيط، وبالتالي فإن تضارب مصالح الدول الكبرى في القارة الإفريقية حال دول تحقيق الجهود التي تسعى إليها الجزائر لدحر و قهر الأسباب المؤدية إلى تفاقم الإرهاب في المنطقة.

إن محاولة الجزائر بلورة إستراتيجية شاملة في أفريقيا لا تعني بها س وى الدول الأفريقية تهدف أولا وقبل كل شيء إلى منع التدخلات الأجنبية في المنطقة بحجة مكافحة

¹ - التزام وصرامة"، (مجلة الجيش، ع. 607 فيفري 2014)، ص18

² - في مجلس الأمن الدولي بشير إلى مذكرة الجزائر ضد نزع القبة للإرهابيين (مجلة الجيش، ع. 607 فيفري 2014)، ص15.

الإرهاب، فالجزائر حاولت في ظل مجهوداتها سواء الدبلوماسية أو العسكرية على المستوى الإفريقي في محاربة ظاهرة الإرهابن التأكيد على مبدأ "أفرقة الحلول"، لأنها تدرك خطورة التدخل الأجنبي في المنطقة على أمنها القومي، والذي سيولد الضغط على الجماعات الإرهابية التي لا تجد ملاذا ومأوى سوى لصحراء الجزائر المتاخمة للمناطق الساخنة في أفريقيا ، ومع ذلك فقد فشلت الدبلوماسية الجزائرية في منع الوجود العسكري الأجنبي في القارة ،حيث تدخلت فرنسا ويتواطؤ مع بعض الحكومات الأفريقية في الساحل الأفريقي، بحجة تحرير الرهائن الفرنسيين ، وبذلك ضربت فرنسا عرض الحائط المنظومة التشريعية الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، بما فيها القرار 13-73، حين عمدت إلى إستبدال الرهينة بإرهابيين مطلوبين دوليا، كذلك قامت بتحرير رهينة محتجزة بمالي بواسطة دفع الفدية ، وهو ما يتنافى مع القرار الأممي 04-19 ، الذي يجرم دفع الفدية من جهة ، ويحد من الجهود الجزائرية في المنطقة من جهة أخرى، لكن فشل التدخل الفرنسي في المنطقة أثبت صحة ما تصبو إليه الجزائر، وهي أحقية دول المنطقة بمشاكلها والتي من بينها الإرهاب.

ومن جهة نظر الباحثة فإن قصور الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والتي تعد الفضاء الإقليمي لها بالدرجة الأولى، تكمن في عدم إهتمامها بالمنطقة ومشاكلها، فالملاحظ أن الجزائر تتدخل وتفعل من مجهوداتها فقط ، عندما تستشعر وجود خطر حقيقي يهدد أمنها القومي ، وهو ما يوفر فرصا أكبر للقوى الأجنبية التغطية الفراغ الجزائري وزيادة تموقعها أكثر في المنطقة.

إنه على الجزائر أن تدرك أن هناك تنافس كبير بين القوى الكبرى على المنطقة والثروات التي تزخر بها، لذلك فإن كل الإستراتيجيات التي ترسمها هذه الدول والتي تشارك فيها الجزائر هي إستراتيجيات تعكس مصالح هذه الدول وتعمل على ترسيخ وجودها في المنطقة، وما الجزائر إلا دولة محورية ليس في حفظ الأمن، بل في حماية مصالحهم الأنايية، كما تهدف الإستراتيجيات الغربية إلى تقليص وتطوير الدور الجزائري وتهميشه ، وجعله تابعا لمخططاتها، و كذا حصر دورها في إطار مكافحة الإرهاب فقط ، بعيدا عن مشاكل القارة الأخرى ، وذلك لإدراكها أهمية الطرح الجزائري على مستوى القارة خاصة في الجانب الإقتصادي والتنموي والحل السياسي، الذي في رأيها لو نجحت الجزائر والدول

الأفريقية في "أفرقة الحلول" فإن ذلك سوف يؤدي إلى إبعادها و إنسحابها، وهو ما لا يخدم مصالحها، خاصة في ظل الاستكشافات الكبيرة للنفط في النيجر، وبعض دول أفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إستراتيجيات الدول الغربية في أفريقيا عموما وفضاء الساحل خاصة، تركز على تقوية ودعم القوات والجوانب العسكرية ، بدل دعم الجوانب التنموية التي بقيت محصورة فقط في المساعدات دون تطويرها ، وهو ما يحافظ على بقاء علاقات المركز بالمحيط

وعليه فإن الباحثة ترى أنه من بين العوامل الأولى التي تطوق وتحد من فاعلية ونجاح الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب ، هو التدخلات الأجنبية سواء بطريقة مباشرة كالتدخلات العسكرية أو في صيغة التعاون الإقليمي، بل وحتى دوليا فإن الدول الغربية تتعاطى مع الظاهرة وفقا لمصالحها الذاتية ،وليس خدمة للإستقرار والسلم الدوليين، وهو ما يقف حجر بحر عثر أمام كل محاولة جادة ، سواء من طرف الجزائر، أو أي دولة أخرى ترى في الإرهاب تهديدا حقيقيا، وليس مسوغا لتحقيق مكاسب مختلفة.

الفرع الثاني : التعاون العربي :

أولا : الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب 1998. لقد أبرمت على هذا المستوى عدة اتفاقيات وعقدت عدة لقاءات ومنتديات ومؤتمرات تصب في مكافحة الظاهرة الإرهابية وكانت الجزائر عضوا بارزا فيها ، ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر " الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" ، هذه الاتفاقية التي صدرت بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك الذي عقد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 22 /04/ 1998 و تاريخ النفاذ هو 07 ، ماي 1999 ، وقد أنبأت هذه الاتفاقية عن رغبة الدول العربية الموقعة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها وتشكل خطرا على مصالحها الحيوية.¹

تتص الديباجة على أنها جاءت رغبة في تعزيز التعاون بين الدول العربية الموقعة لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية ، وعرفت مفهوم

¹ - بلعيز ليلي، التحديات الأمنية العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية، جامعة بلعباس 2012-2013 ، ص 60. 61 .

الإرهاب الذي ترمي إلى مكافحته مؤكدة على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها وتحتوي الاتفاقية على اثنين وأربعين مادة شملت التعريف ومجالات التعاون المطلوبة كالمجال الأمني وتدابير المكافحة من تبادل للمعلومات والخبرات وتسليم المجرمين ، و شرط ذلك ، وكذا التعاون القضائي وإجراءات الإنابة القضائية وإجراءات التسليم للمجرمين وحماية الشهود والخبراء ثم أحكام ختامية و ديلت بلائحة الدول الموقعة على الاتفاقية حيث كان التوقيع من طرف وزير الداخلية والعدل لكل دولة .

جاءت الاتفاقية كتتويج لمسار طويل ابتداءً منذ سنة 1992 يقصد بشكل غير معلن محاصرة المد الإسلامي ومواجهة الحركة الإسلامية بدفع من الجزائر و تونس و مصر ، حيث كانت مصر تعيش من قبل مواجهة قوية مع الجماعات الإسلامية ترتبت عنها أحداث عنف متكررة ودخلت تونس في معركة شرسة مع الإسلاميين وصدرت أحكام قاسية في حق قيادات وأطر حركة النهضة وصلت إلى السجن بالمؤبد والإعدام اضطر البعض منهم اللجوء إلى الجزائر سنة 1989 ، لتصل العدوى إليها فيما بعد عندما ألغيت الانتخابات التشريعية في يناير 1992 بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بأكثر من 45% من المقاعد في الدور الأول من الانتخابات التشريعية و ثم الانقلاب على الديمقراطية ورحيل الرئيس الشاذلي بن جديد من الحكم وتنفيذ الجهاز العسكري فيه فيما بعد ، مما أدخل البلاد في دوامة من العنف واللا استقرار ومواجهة مباشرة مع جبهة الإنقاذ و الإسلاميين عموماً وسعيًا من الجزائر للخروج من الأزمة الداخلية اتجهت دبلوماسيتها بكل ثقل للبحث في مجال خارجي جهوي بل دولي لتطويق مشاكلها فوجدت استجابة لدى مصر وتونس لما يعيشانه من حالة صدام مع الحركة الإسلامية.¹

صادف هذا كله ظهور توجه أوروبي مساعد لها في مواجهتها لما تسميه الخطر الإسلامي وعلى رأسها فرنسا على عهد وزير الداخلية شارل باسكوا الذي وضع صحبة الجزائر استراتيجية حازمة في الموضوع فيما أيد ميتران رئيس فرنسا يومها صراحة رب تجفيف

¹ - شرقي عبد الغني الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية (جامعة الجزائر 2008 ، 2009)، ص 160.

المنابع الإسلامية في تونس وجاء مؤتمر وزراء الداخلية العربي في دورته العاشرة الذي انعقد في مطلع سنة 1993 ليناقد الخطة الأمنية العربية الخماسية الثانية لفترة (1993-1998) وتطرق مداولات ووزراء الداخلية العرب حول الاتفاق على التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والعنف ، حيث حصل تقارب جزائري تونسي ومصري حول الدعوة للاعتماد استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف الديني¹ ، إلا أنه لم يحصل أي اتفاق بشأنه لعدم وجود إجماع حول مفهوم الإرهاب وأبعاده الاختلاف نظم الحكم والسياسات المتبعة في العالم العربي إزاء هذه القضايا بينما عقدت الدول الثلاثة المتقاربة في الموضوع لقاء عقب اختتام الدورة وشكلت لجنة أمنية ثلاثية بمبادرة مصرية لتكثيف التنسيق حول مكافحة التطرف الديني والإرهاب. وجاء ذلك بعد تعذر اقناع المغرب بالدخول في هذه الاستراتيجية لأنه يعتبر نفسه غير معيني وأن له منظور مخالفًا للتطرف.

ترى الجزائر أن الإرهاب لا بد أن يتضمن المس بأماكن العبادة او وتدنيها واستخدام العنف أو التهديد به أو الترويع بأي شكل من الأشكال ضد رجال الدين. وقدمت الجزائر 15 توصية أبرزها توحيد التشريعات الداخلية للدول العربية وجعلها تتماشى مع الأوضاع العالمية الراهنة في مكافحة الإرهاب والجريمة والالتزام بعدم تسهيل أو التسامح مع المشاريع الإجرامية الإرهابية والموجهة ضد أمن وسلامة أحد البلدان العربية والعمل على تجميد الحسابات المالية المخصصة للأعمال الإرهابية ومصادر تما مع العقارات والمنقولات التي لها علاقة بهذه الأعمال²، وإحداث تعديلات قانونية تكفل السرية المصرفية عند تعلق الأمر بأموال مخصصة لتمويل الأعمال الإرهابية ، والتزام عدم منح حق اللجوء السياسي الأعضاء الجماعات الإرهابية .

ثانيا : الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998 وحقوق الإنسان : و تبدأ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أيضا بتأكيد الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة

¹ - اليمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب (1978 - 2008، مطبوعات إي - كتب - لندن 2014)، ص 101.

² - شرقي عبد الغني ، مرجع سابق ص 165.

الأمريكية ، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1373 الذي نص على تشكيل لجنة في مجلس الأمن تضم جميع الدول الأعضاء فيه لمراقبة تنفيذ هذا القرار ، مع الاستعانة بالخبرة المناسبة .

ودعا "جميع الدول إلى تقديم تقارير إلى اللجنة في فترة أقصاها 90 يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار وبعد ذلك وفق جدول زمني ستقترحه اللجنة، وذلك حول الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار." ومنذ 11 سبتمبر/أيلول 2001 ، كثفت دول عديدة ، بما فيها دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التدابير التي اتخذتها باسم "جهود مكافحة الإرهاب" ، وباسم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1373. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن العديد من هذه الإجراءات تبدو جامعة ومانعة وتضحي بضمانات حقوق الإنسان واحترامها باسم محاربة "الإرهاب". وقد دخلت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب حيز النفاذ في 7 مايو/أيار 1999 ، بعد مضي شهر على المصادقة السابعة من جانب دولة عضو في الجامعة العربية.

تستخدم دول المنطقة نصوص الاتفاقية فضلا عن روحيتها لإظهار التزامها بهذه الجهود وكمؤشر على التدابير التي يمكن اعتمادها في هذا الصدد. ولدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق واسعة حول العديد من نصوص هذه الاتفاقية ، التي لا تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي يترتب على الدول الأعضاء في الجامعة العربية واجب احترامها وتنفيذها قانونا وممارسة¹.

وتقر منظمة العفو الدولية بأن أعمال العنف في الدول الأعضاء في الجامعة العربية وفي المنطقة ليست جديدة. وقد اعتمدت حكومات المنطقة على مدى سنوات عديدة قوانين وسياسات باسم محاربة العنف أو "الإرهاب" لا تتماشى مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب قانون حقوق الإنسان ومعاييرها.

لكن في السنوات القليلة الماضية ، اتخذ المزيد من الحكومات بعض الخطوات الإيجابية باتجاه إدخال إصلاحات في مضمون حقوق الإنسان ، بما فيها اعتماد قوانين جديدة تنص

¹ - ناصري محمد، التعاون العربي الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة سعيدة، 2010-2011)، ص 85.

على ضمانات أوسع ، والتصديق على المزيد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات التي قدمتها منظمة العفو الدولية وغيرها من هيئات أو منظمات حقوق الإنسان ، وإنشاء هيئات لحقوق الإنسان ، ووضع برامج التعليم لحقوق الإنسان وفي ضوء ذلك تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن تنفيذ الاتفاقية سيعيد الدول إلى الوراء بدل أن يسير بما إلى الأمام في احترام الالتزامات المترتبة عليها بموجب قانون و معايير حقوق الإنسان. وتبين دروس الماضي أنه لا يمكن توطيد الأمن والاستقرار بصورة دائمة إلا عندما يتم احترام حقوق الإنسان الأساسية وعدم التضحية كما تحت أية ذريعة.

تعتمد منظمة العفو الدولية أنه لا يجوز للدول الأعضاء في الجامعة العربية تنفيذ الاتفاقية بنصها الحالي لأن عددا من نصوصها لا يتفق مع الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء ، بموجب القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وينبغي على الجامعة والدول الأعضاء فيها إعادة تأكيد التزامها بحقوق الإنسان قانون و ممارسة على أن يشمل ذلك الجهود المكثفة التي تبذل حاليا لمحاربة ومكافحة الأعمال التي صنف بأنهما "أعمال إرهابية".¹

قد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء التشريعات أو التدابير الجديدة المقترحة في أجزاء عديدة من العالم بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. فمثلا ، أصدرت منظمة العفو الدولية ، بيانات شديدة اللهجة تتعلق بالاتحاد الأوروبي ، وبالمثل أصدرت بيانات حول قرارات مجلس الأمن الدولي أو المباحثات الأخرى التي جرت في الأمم المتحدة فيما يتعلق بإجراءات "مكافحة الإرهاب"

كذلك تتابع منظمة العفو الدولية عن كثب المناقشات الدائرة حاليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسودة اتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب الدولي. وقد سبق لها أن أعربت عن قلقها العميق إزاء بعض النصوص الواردة فيها. وإزاء هذه الخلفية ، رصدت منظمة العفو الدولية عن كثب الاعتداءات التي جرت ضد الجماعات المعرضة للانتهاكات بمن فيها الجماعات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، فضلا عن طالبي اللجوء وسواها من الهجمات ذات الدوافع العنصرية.²

¹ - شرقي عبد الغني ، مرجع سابق ص 125.

² - نصري محمد، مرجع سابق، ص 90.

الفرع الثالث : التعاون الأوروبي في مكافحة الإرهاب.

اولا : المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب : اسسته 30 دولة بمدينة نيويورك الأمريكية بتاريخ 22 سبتمبر 2011 على هامش إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فقد قدمته كاتبة الدولة الأمريكية على انه:"هيئة غير رسمية متعددة الأطراف ، تسعى لأن تكون إطارا لحشد الخبرات و الموارد الضرورية لمستلزمات مكافحة الإرهاب بما يساعد على بلورة سياسة عالمية ضد التهديد". كما أكد عبد القادر مساهل " الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية و الإفريقية الأسبق إقتناع الجزائر بان مكافحة الإرهاب ممكنة بفضل التزام المجموعة الدولية ، مشيرا إلى أن المنتدى العام لمكافحة الإرهاب ممكنة بفضل الامن الدولي و ضمان الامن و الإستقرار في العالم".¹

ثانيا : التعاون الأورو متوسطي. تعتبر الجزائر أن السلام والأمن في حوض المتوسط يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية ، وبحكم طبيعته العابرة للحدود يشكل الإرهاب تمديدا خطيرا للامن و الاستقرار في المنطقة و المؤسسات الدولية و الدولة القانون مما يقتضي التعاون بين كافة دول المتوسط لاستئصاله و جاء هذا في التقرير الذي قدمته الحكومة الجزائرية للامين العام للأمم المتحدة ، وكانت الجزائر في لقاء الخبراء المتوسطي سنة 1998 الذي جمع الدول المتوسطية قد قدمت وثيقة مقترحات تحت عنوان "الخطوط الموجهة لمكافحة الإرهاب " ² التي كان مقرا أن يفصل فيها الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي المعقود في مرسيليا 2000 إلا أنه تم تأجيلها لموعد لاحق وبعد تفجيرات 11 سبتمبر التي اكدت الاطروحة الجزائرية بعالمية الظاهرة الإرهابية أعيد النظر في محددات إلى هذه المقترحات العملية لتطويق الشبكة الإرهابية من بين ما جاء في هذه المقترحات:

- وضع مدونة للسلوك ضد الإرهاب.

¹ - المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منتدى غير رسمي متعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب يركز إهتمامه على تحديد الإحتياجات المدنية الحاسمة الأهمية لمكافحة الإرهاب، و يحشد الخبرات و الموارد الضرورية لتلبية هذه الإحتياجات ، و يعزز التعاون العالمي حولها. ساهم في إطلاق المنتدى في 22 سبتمبر 2011 ، ويضم عددا من دول العالم بالإضافة إلى الدول العربية والتي من بينهم الجزائر .

² - قسماني باحمان الراعي ، الامن و الدفاع في غرب المتوسط الواقع و الرهانات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012 ، ص 37.

- وضع مقاييس للشراكة لمكافحة الإرهاب تتضمن:
 - الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب .
 - تبادل المعلومات و المشاورات حول مكافحة مكافحته عن طريق القنوات المناسبة.
 - تفكيك شبكات تدعيم الإرهاب.
- وقد إعتبر المفوض الأوروبي خافيي رسولانا في حوار خصبة جريدة الخبر الجزائرية في إجابة عن سؤال حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في "الإستراتيجية الامنية الاروبية في مجال مكافحة الإرهاب ، و الهجرة غير الشرعية" ، أجب : " إن الإتحاد الأوروبي يعول على الدور الفعال و النشاط للجزائر في هذا المجال و نوه بالمناسبة بالدور الريادي الذي تلعبه الجزائر في كامل القارة الإفريقية بواسطة مركز الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب ، كما اعتبر أن الجزائر شريكا أساسيا للإتحاد الأوروبي في هذا المجال وأضاف: "نتعاون بصورة وثيقة مع الجزائر إن على المستوى الثنائي او على مستوى الإتحاد الأوروبي"¹
- يمكن القول إن إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي كان بمثابة إعلان من الجزائر على قبول الدور الاوروي القوي في المنطقة و الذي يبرز من خلال الدعوة إلى تعزيز تعاون أمني مشترك حتى يتسنى له مواجهة التهديدات و الأخطار ، مثل ظاهرة الإرهاب ، وركزت المادة 50 من إتفاقية الشراكة و التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية على احترام المعاهدات الدولية و تشريعاتها و قوانينها المتعلقة بالتعاون من أجل الوقاية و قمع الأعمال الإرهابية في إطار التنفيذ الكامل للاتحة الأممية رقم 1373 الصادرة عن مجلس الأمن عقب هجمات 11 سبتمبر 2001²، الداعية إلى مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وتبادل الخبرات حول وسائل و طرق مكافحة الإرهاب فضلا عن المجالات التقنية و التكوينية .
- و سعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق و تعاون و تقارب عبر اتجاهين هما العمودي الجزائر - اروبا - إفريقيا و الإتجاه الأفقي ، الجزائر - اسيا - إفريقيا إلى

¹ - قسماني باحمان الراعي ، المرجع السابق ، ص 85.

² - حمدان الطيب ، الشراكة الامنية في حوض المتوسط مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، جامعة وهران 2009 ص 70.

الآن الواقع يقدم الاتجاه الثاني على انه يبقى منظورا مستقبليا ، حيث يبقى التعاون العمودي أكثر إمكانية التحقيق بسبب الإمكانيات و التقارب الجغرافي و حجم التعاملات و التبادلات الجغرافية ، و مضت الجزائر في طرح برامج و اليات و خطط مل لإستعاب المخاطر الأمنية المنطقة المتوسط و على رأسها ظاهرة الإرهاب ، موظفة ذلك تجربتها الطويلة في مكافحته مما جعلها تملك تصورا و خطوطا عريضة للوقاية و مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، وتذكر الجزائر بأهم المبادئ في مكافحة الإرهاب لتقوية الشراكة السياسية و الامنية لاسيما في مكافحة الإرهاب ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

- أ- الإنضمام للإتفاقيات الدولية حول الإرهاب و تطبيقها.
- ب- الإنضمام و تاييد الوسائل الدولية لحقوق الإنسان .
- ج- تبادل المعلومات و المشاورات حول مكافحة الإرهاب عن طريق القنوات المناسبة¹ .
- د- العمل على إقتحام وسائل الإعلام و المجتمع المدني من اجل الإرهاب للاستقرار و الدولة القانون و الديمقراطية و حقوق الإنسان.

رابعا : التعاون مع الحلف الأطلسي : كانت الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر لحضور فعاليات ملتقى حول التحديات البحرية في سبتمبر 1998 ، مما يدل ضمنا على قبول الجزائر في الحوار الأطلسي وفي مرحلة عرفت فيها الجزائر تحسنا امنيا و إستقرار نسبي للأوضاع الداخلية ، و السيطرة على وحدة النظام و القضاء على الإرهاب الذي هز اركان الجمهورية هذا من جهة واقتناع الرأي العام العالمي بخطورة الإرهاب و إمكانية إنتشاره في العالم من جهة أخرى ، فانضمت الجزائر رسميا إلى الحوار المتوسطي في 14 مارس 2000 مؤكدة على إسهامها و مسؤوليتها في التضامن الامني و الدفاعي و إستعدادها لرسم السياسات التعاونية ذات طابع سياسى و عسكري في المنطقة.

صرح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة" خلال زيارته للمقر العام للحلف في بلجيكا سنة 2001 بان الانضمام يعد خيارا إستراتيجيا و أن التعاون و التشاور و حدهما

¹ - قرن محمد إسلام ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية الإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والامن الدولي ، جامعة وهران 2014، ص 66.

يبينان التقارب و السلام ، ثم تلتها زيارة أخرى سنة 2002 ، حيث أعرب فيها رئيس الجمهورية عن شمولية الحوار المتوسطي على كل الأصعدة¹ .

بعد احداث 11 سبتمبر 2001 لم يعد الإرهاب عنوانا تعرف به الدول الجنوبية للمتوسط وإنما ظاهرة عالمية تمدد دول الحلف فسارعت إلى تعزيز وتيرة التعاون ورفع حظر التسلح على الجزائر ، وقد تم قبوله و إدراجه في إتفاق الشراكة و التعاون بعنوان "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب"

إن الإرادة الجزائرية تبحث عن توحيد المواقف الدولية اتجاه الازمة التي عرفتھا خلال عشرية كاملة و هذه المصادقية التي حظيت بما لمحاربة الظاهرة ، إذ سمح الحوار في التفكير الإستراتيجي في المتوسط وإعادة تشكيل المشهد الإقليمي.

كما سمح الحوار بفك العزلة المفروضة عليها ، بالضافة لإستفادتها من الخبرات العسكرية عن طريق التكوين ، الإحترافية ، واثناء إنعقاد مؤتمر حول التعاون بين الجزائر و الخلف في نوفمبر 2005 تحت شعار "من الحوار إلى الشراكة"² الذي كرس فكرة التعاون على أساس وحدة امنية غير قابلة للتجزئة ، ويمكن تحديد أبعاد التعاون في إطار سياسي عسكري عملي يوفر اجواء واسعة من الثقة على مستوى ، و التركيز على الأهداف البراغماتية لكل الاطراف وإستعداد الجزائر للأحداث من خلال عملية إصلاح الاجهزة العسكرية. حيث أن الجزائر في إطار التعاون العسكري لها إهتمامات إستراتيجية خاصة في نوعية التبادل العسكري .

إذ أن الجيش الوطني الشعبي يستفيد من التكوين و التمارين إلى جانب تواجد القوات البحرية للحلف على شواطئ الجزائر ، فمجالات التعاون العسكري إذن هي مجالات مقترحة من قبل الحلف وهي : الحرب على الإرهاب وهو المحور الإستراتيجي للحوار الأمني من حيث النظام المعلومات و المعطيات حول الجماعات الإرهابية و كذا الإجراءات الواجب إتخاذها: بالإضافة لمجالات اخرى كامن الحدودن الإغاثة من الكوارث ، قوات حفظ السلام

¹ - سمايلي شريف، التقارب الأمني بين الجزائر ومظمة حلف شمال الأطلسي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص70.

² - قرن محمد إسلام ، مرجع سابق ، ص 75.

، ويأتي اهتمام الجزائر بالحلف الإهتمامه بظاهرة الإرهاب و إنضمامها إلى العملية العسكرية "active endeavour"¹.

أكد مسؤول بمنظمة حلف شمال الأطلسي بيروكسيل أن تطورا " ايجابيا" يطبع العلاقات بين الجزائر و منظمة حلف شمال الأطلسي خلال السنوات الأخيرة واصفا حصيلة هذا التعاون ب " الايجابية". أوضح ذات المسؤول أن علاقات الجزائر مع منظمة حلف شمال الأطلسي مرشحة لتتطور بشكل أهم مؤكدا على الإمكانيات العديدة المتاحة لتعزيز هذه الشراكة². كما أبرز الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل توجيه التعاون وفقا للمصالح الخاصة و الاستراتيجية لدول الحوار المتوسطي و تكييف التعاون مع الوقائع الجديدة طبقا لترتيبات البرنامج الفردي للشراكة و التعاون الموقع عليه من قبل الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أكتوبر 2014.

تبرز الوثيقة التي ستمثل إطارا قانونيا للعلاقة الثنائية مع منظمة حلف شمال الأطلسي المبادئ المديرة السياسة الخارجية والدفاع الجزائرية و مرجعا للبعد الاستراتيجي للحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتتضمن أيضا محاور التعاون المتعلقة بالأبعاد التأسيسية للحوار السياسي و العملي و المدني و العلمي. كما تشارك الجزائر التي انضمت إلى هذا الحوار منذ 14 مارس 2000 في الجانب متعدد الأطراف للحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (7+28).

أشار مسئولو منظمة حلف شمال الأطلسي إلى أن العلاقة بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي تتميز بتنظيم اجتماعات و زيارات رفيعة المستوى موضحين أنه يجري تحديد الأهداف العسكرية المصنفة حسب الأولوية وفقا لترتيبات هذه الوثيقة. وتم التوضيح أن الجزائر تشارك بشكل مكثف" في نشاطات التعاون العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي بحيث ساهمت سنة 2013 في 33 نشاطا و في تربيصات مدرسة المنظمة.

تم تسجيل توقيفات منتظمة لفرق بحرية تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الجزائر آخرها كانت للفريق البحري الدائم الثاني لمكافحة الألغام في سبتمبر الفارط من سنة 2014.

¹ - حمدان طيب ، مرجع سابق ، ص 80.

² - عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 94

وفيما يتعلق بالذكرى الـ 20 للحوار المتوسطي أكد مصدر بحلف شمال الأطلسي أن الإستشارة الدائمة بين الحلف و الدول المتوسطية سمحت بتطوير أبعاد سياسية و عملية للحوار المتوسطي.¹

في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012 تم إجراء 30 تدريب مفتوح للدول الشريكة في الحوار المتوسطي بحيث ساهمت 4 دول شريكة في هذه الآلية السياسية في مراحل التخطيط و تسيير تدريبات منظمة حلف الشمال الأطلسي منهم الجزائر . وقد جددت منظمة حلف شمال الأطلسي التزامها فيما يخص الحوار المتوسطي بهدف تعميق الحوار السياسي و التعاون العملي وحسب مسؤولي المنظمة فإن الحلفاء مستعدون للعمل مع الشركاء في الحوار المتوسطي قصد الاستفادة من أفضل الفرص المتاحة من طرف الشراكة في إطار هذه الاستشارة.

المطلب الثاني: إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

الفرع الأول: مفهوم الإرهاب من منظور الأمم المتحدة

بسبب الحرب العالمية الثانية فإن كل الجهود الرامية إلى محاولة تعريف ظاهرة الإرهاب تعريفا موحدا، أو محاولة الوصول إلى سبل لمكافحته تراجعت ،لكن ما لبثت أن إستعادت نشاطها بعد عام 1950 تحت رعاية لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، فقد وافقت اللجنة تقنين الجرائم الدولية، التي نصتها في المادة 02 الفقرة 06 على إعتبار قيام سلطات دولة بإعداد وتشجيع العمليات الإرهابية لترتكب ضد دولة أخرى، أو حتى تسامحها تجاه تلك الأعمال التي تهدف إلى إرتكاب أعمال إرهابية في دول أخرى جريمة ضد أمن وسلامة البشرية، وتم إعتبار الإرهاب الدولي جريمة سلم وأمن البشرية جمعا².

ومع أواخر الستينات، أزهرت الحاجة إلى ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى محاولة إيجاد تعريف موحد لجريمة الإرهاب، بفعل تزايد جرائم الإرهاب في مناطق متعددة ومتفرقة من العالم.

¹ - مقال عن جريدة الشباب، العدد 315، الصادر في 20/10/2014 ص7.

² - محمد عبد المطلب الخشن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص.ص.50،51.

ومنذ بداية السبعينات أي من 1972 إلى غاية 1989 ، أدرج بند الإرهاب الدولي في جدول أعمال الجمعية العامة في دورات إنعقادها تحت عنوان " التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة، أو يودي بها أو يهدد الحريات الأساسية، دراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف الناجمة عن البؤس وخيبة الأمل والضيم، والقنوط والتي تحمل بعض الناس على التضحية بالأرواح البشرية بما في ذلك أرواحهم في محاولة لإحداث تغييرات جذرية"¹.

خلال هذه الفترة، وفي سياق هذا العنوان وفي الدورة الأربعين للجمعية العامة ، دارت مناقشات حول موضوع الإرهاب مع التركيز على ضرورة التوصل لتعريف محدد له وتحديد نطاقه، مع إختلاف التشريعات الوطنية بين الدول.

وفي هذا أصدرت الجمعية العامة في 2 ديسمبر 1985 قرار رقم (40/61) ، نددت فيه بالإرهاب بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه وممارساته، بغض النظر عن الفاعل فردا كان أم دولة، وأينما كان محل إرتكابه، ووصفت الأعمال الإرهابية بأنها أعمال إجرامية، بما في ذلك تلك التي تهدد العلاقات الودية بين الدول، وتهدد أمنها، وإقتناعا منها بأن توسيع وتحسين التعاون الدولي فيما بين الدول سيساهم في القضاء على أعمال الإرهاب الدولي وأسبابه الكامنة، وحثت الدول على ألا تسمح بعرقلة تدابير تنفيذ القانون المنصوص عليه في الإتفاقات المعنية بالإرهاب الدولي على مرتكبي هذه الأعمال واعتقالهم ومحاكمتهم أو تسليمهم ويعد هذا القرار بمثابة تنويع للآراء المختلفة، من خلال الجمعية العامة حيث قدم أساسا مقبولا بوجه عام لفهم المعاني والدلالات الضمنية للإرهاب، كسلوك عدواني يتميز بالتضاد والتغاير، كما أكد القرار على العلاقة العنصرية بين ظاهرة الإرهاب والأسباب الكامنة تحت أشكالها المختلفة.

كما دعت مختلف الدول إلى المصادقة على الإتفاقات الدولية القائمة، التي تناولت مشكلة الإرهاب الدولي وحثتها على إتخاذ جميع التدابير المناسبة على الصعيد الوطني، بغرض القضاء السريع والنهائي على المشكلة، وقررت إنشاء لجنة خاصة للإرهاب تتألف

¹ - لونيبي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012،) ،ص.321.

من 35 عضوا يعينهم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل لدراسة الملاحظات التي تتقدم بها الدول ، وأن تقدم تقريرها إلى الجمعية العامة، وقد كلفت اللجنة الخاصة بالإرهاب البحث في ثلاث مواضيع - بحث موضوع الإرهاب ومدى إمكانية وضع تعريف محدد له.

- دراسة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب.

- إقتراح تدابير القضاء على الإرهاب

أثارت فقرة تمهيدية أخرى إهتماما خاصا لدى كل الدول والكتاب المهتمين بشكل موضوع بمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث إعترفت الجمعية العامة على أهمية وضرورة إيجاد تعريف موحد للظاهرة الإرهابية من أجل دعم الكفاح ضدها، وتؤكد هذه الفقرة صورتين:

- يعاني الإرهاب من عدم وجود أي تعريف أو فهم متفق عليه بصورة كلية أو حتى شبه كلية.

- إن الظاهرة الإرهابية ما دامت تفتقر إلى تعريف محدد مقبول، فإن أي خطوة أو محاولة كفاحه على الساحة الدولية سيصاب بضعف شديد، ولذلك فإن أي محاولة للقضاء على الإرهاب في ظل غياب تعريف متفق عليه، قد يكون هو نفسه إرهاباً مضاداً كعمليات الثأر أو الإنتقام، أو الدفاع عن النفس، أو الدفاع الاستباقي¹.

لقد إستمرت المنظمة العالمية من خلال الندوات والقرارات التي تصدرها الجمعية العامة بالتنديد وإستتكار جميع الأعمال الإرهابية بكل صورها وأشكالها والبحث عن سبل مكافحتها، وقد صدر القرار رقم 55/158 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2000 ، والذي قررت أن تواصل اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار 51/210 وضع إتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وقد زاد إصرار الأمم المتحدة على ضرورة إيجاد وتكثيف التعاون الدولي من أجل القضاء على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي سياق هذه الهجمات أصدرت الجمعية العامة قراراً رقم 56/01 بعنوان "إدانة الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية".

وواصلت سعيها في محاولة لوضع إتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي كمسألة عاجلة وفي ديسمبر 2004 أصدرت الجمعية العامة القرار 59/80 في بند " التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، ناشدت فيه جميع الدول الأعضاء على دعم الجهود الدولية لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل وقد توصلت من خلال فريقها الرفيع المستوى إلى تعريف الإرهاب بأنه: " أي عمل يراد به التسبب في وفاة مدنيين أو غير محاربين، أو إلحاق إصابات جسامانية خطيرة بهم، عندما يكون الغرض من هذا العمل بحكم طابعه أو سياقه هو ترويع مجموعة سكانية، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الإمتناع عنه .

الفرع الثاني: معالم إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

حاولت منظمة الأمم المتحدة وضع حلولاً جديدة لمحاصرة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها، وتؤكد ذلك من خلال إبرامها العديد من الإتفاقيات الدولية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها، ورغم ما تخلل تلك الجهود من نقائص، إلا أنها إستطاعت أن تؤكد خطر الإرهاب

¹ – Georg Nolte, le droit international face au défi américain, cours et travaux (6), (Paris université Pnathéon – Assas, paris II, institut des hautes études internationales de Paris, les presses de la nouvelle imprimerie Laballery, 2005), p.p.23–.52

وإنعكاساته السلبية على السلم والأمن الدوليين، مع ضرورة العمل المكثف والموحد للتصدي لهذه الظاهرة وبجميع الوسائل¹.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 2006 القرار رقم (60/288) ، خارج بند التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي تحت عنوان " إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" وقد إتخذت الجمعية العامة هذا القرار ومرفقه بوصفها إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، وقررت دون المساس بمواصلة لجانها المختصة مناقشة جميع بنود جداول أعمالها المتعلقة بالإرهاب ومكافحته، أن تتخذ الخطوات التالية لكفالة متابعة الإستراتيجية على نحو فعال:

- (أ) إعلان الإستراتيجية في جزء رفيع المستوي في دورتها الحادية والستون.
- (ب) إعتبار العديد من التدابير الواردة في الإستراتيجية أهدافا قصيرة الأجل، في حين إعتبار بعضها أهدافا طويلة الأجل، مع القيام كل سنتين بالبحث لمعرفة التقدم المحرز في الإستراتيجية والنظر في تحديثها.
- (ج) تشجيع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية على دعم وتنفيذ الإستراتيجية المقترحة بالوسائل المتاحة.
- (د) تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجية، من خلال مواصلة تشجيع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على ذلك².
- يمكن القول أن إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، قد أعتمدت من قبل الدول الأعضاء جميعها، وهذه المرة الأولى التي إتفقت فيها جميع دول العالم على نهج موحد لمكافحة الإرهاب، وإعتماد هذه الإستراتيجية يمثل تجسيدا لسنوات الجهود الدولية من أجل مكافحة الإرهاب

لقد تضمنت الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ثوابت عدة أهمها:

- إلتزام زعماء العالم بمؤازرة جميع الجهود الرامية إلى دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول، والإمتناع عن إستخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، كذلك دعم

¹ - عبد الله العربي، " بعض الملاحظات حول الآثار القانونية لقرارات الجمعية العامة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، م.31 (1975)، ص.281.

² - لونيبي، مرجع سابق، ص.ص.243/242.

وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وإحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإحترام المساواة في الحقوق بين الجميع ، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، إضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومحاولة التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية، وبصفة عامة إلتزام الدول بالعهد التي قطعتها على نفسها وإحترام مبادئ الميثاق.

- عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنس أو حضارة أو جماعة عرقية.
- ربط كل من التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، وجعلها مسائل مترابطة تعزز كل منها الأخرى.

- التأكيد على ضرورة معالجة الأسباب المؤدية إلى انتشار الإرهاب¹.
- وقد إعتمدت الجمعية العامة لتنفيذ هذه الإستراتيجية خطة عمل تقوم على المحاور التالية:
- إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، إدانة مستمرة وقاطعة أيا كان مرتكبه وأينما ارتكب، وأيا كانت أغراضه وإعتباره أشد الأخطار التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين.
- التسليم بأن التعاون الدولي وأي تدابير تضطلع بها الدول من أجل مكافحة الإرهاب، يجب أن تتماشى مع الإلتزامات المنوطة بها، بموجب القانون الدولي.
- وتضمنت خطة العمل التدابير التالية:

- إتخاذ تدابير رامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب .
- إتخاذ تدابير رامية لمنع الإرهاب ومكافحته، ولاسيما من خلال حرمان الإرهابيين من الوصول إلى الوسائل التي تمكنهم من تنفيذ عملياتهم وبلوغ أهدافهم، واعتبار مسألة إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب جزء من الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.
- إتخاذ تدابير رامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته، وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتعزيز التنسيق داخل المنظومة من أجل دعم التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

¹ - الأمم المتحدة، فرع منع الإرهاب، وثيقة عمل دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية و اليمن، 2009، ص.07.

- إتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، بوصفها الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب مع التشديد على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها¹.

الفرع الثالث: إشكالية تطبيق الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب

لقد كان الهدف الأساسي من صياغة ميثاق الأمم المتحدة على إثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية، هو تكريس مبادئ عدة أهمها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، تحقيق المساواة في السيادة والإستقلال، التحرر الإقتصادي، حماية مصادر الثروة الطبيعية من الإستغلال من قبل الدول الاستعمارية، وفي الحديث عن مكافحة الإرهاب الدولي بكيفية قانونية، فإنه لا بد من العودة إلى المبادئ المثالية إن صح التعبير التي صاغتها المنظمة العالمية لنفسها، لكن كل ذلك أنتهك من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها، حين الإعلان عن الحرب ضد الإرهاب كرد فعل على هجمات 11 سبتمبر 2001 وسيناريو أفغانستان والعراق خير مثال على ذلك².

إن المشكل الأساسي لمبادرة منظمة الأمم المتحدة بأي عمل قانوني دولي في مكافحة الإرهاب يكمن أولاً وقبل كل شيء في ميثاقها بحد ذاته، وفيما يخص مسألة المطالبة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة تجدر الإشارة إلى الصعوبات التي تعترض هذا الطرح، فالمادة الثامنة من الميثاق تنص صراحة على عدة صعوبات للتعديل هي:

- موافقة ثلثي أعضاء المنظمة على التعديل.
- تصديق ثلثي الدول الأعضاء الموافقين.
- لا بد أن يكون الأعضاء الخمسة من بين الثلثين

إن المصالح السياسية للقوى العظمى أعاق تطبيق مبادئ المنظمة العالمية، ولو لم تكن كذلك لساد الأمن والسلم العالميين، إذ أنه من المبالغة اليوم تصور إخراج المنظمة من دائرة سيطرة مثل هذه القوى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التغيرات الدولية والأحادية القطبية التي تتزعمها هذه الأخيرة³، فالحرب على الإرهاب الذي أعلنته الولايات المتحدة

¹ - الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان الدورة 22 بند 2 و 3 من جدول الأعمال، تعزيز و حماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية و الثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، 17 ديسمبر 2012، ص.ص.32،33.

² - ناعوم شومسكي، الإرهاب الدولي الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري (القاهرة: سين للنشر، ط 1، 1990)، ص.94.

³ - بطرس بطرس غالي، خمس سنوات في بيت من زجاج (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، 1999)، ص.385.

الأمريكية، أثبت أن المصلحة القومية لهذه الأخيرة تتقدم على أي دور يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية¹.

وفي خضم الصراعات الدولية المتميزة بالمصلحة الوطنية أو الخاصة، تعجز الأمم المتحدة على إيجاد تعريف يلقي إجماع الجميع، وفي هذا السياق تكتفي الأمم المتحدة بتحديد بعض السمات العامة للظاهرة الإرهابية، وفي ظل عجز الأمم المتحدة عن صياغة تعريف موحد للإرهاب فإنه بات من السهل الخلط بين الظاهرة الإرهابية وصور أخرى قد تتشابه أو تختلف معها، وما زاد من ذلك هو 11 أحداث سبتمبر 2001، حيث أعطت هذه الأخيرة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف المصطلح في غير محله، وبدأت بالتصفية و التصنيف الإعتباطي لدول وأشخاص وجماعات، ولم تفرق بين الهجوم والدفاع، وبين من يحارب للإعتداء ومن يكافح لتحرير أرضه المحتلة لتقرير المصير².

وبما أنه وفي ظل تطور التقنيات العالية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية في تنفيذ هجماتها العدوانية، فإنه بات على الأمم المتحدة بالمقابل إنشاء قواعد قانونية جديدة تعتمد من جهتها على تقنيات وطرق عالية، إذ أن الآليات التي تعتمد عليها المنظمة ضعيفة من الناحية المادية والبشرية وهذا ما ينعكس سلبا على آراء أهدافها ومهامها في ظل تطبيق إستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب

من جهة أخرى، فإن منظمة الأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية مما يجعل هذا المشكل من الموانع التي تحول دون إمكانية مكافحة الإرهاب الدولي بالطرق القانونية، ويرى البعض أن الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة هي أزمة مفتعلة، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي عمدت إلى إضعاف هذه المنظمة في محاولة السيطرة عليها سياسيا³. فحصة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الميزانية العادية للمنظمة يعادل 25 % من الميزانية التي يكون من واجبها سدادها في أول جانفي من كل عام، إلا أنها تسدد جزء من ديونها عن الأعوام السابقة

¹ – Butros Butros Gali : "Peut on reformer les nations – unies, pouvoir", 2004/2, No 109, p.514.

sur : www.cairm.info

² – مصطفى أحمد أبو الخير، تحالفات العولمة العسكري والقانون الدولي (مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص.ص. 168، 169.

³ – عمير نعيمة، ديمقراطية الأمم المتحدة (الجزائر: الجزائرية للكتاب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص.229.

في أكتوبر من كل عام، بحيث تظل مدينة للمنظمة بما يعادل 30 % إلى 35 % من الميزانية الجارية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدد بتجميد سداد مساهمتها لمنظمة الأمم المتحدة كلما رفض مجلس الأمن التصديق على بعض الأعمال العدوانية التي تريد القيام بها

لقد حاولت الدول في إطار الأمم المتحدة وضع حلول جديّة لمحاصرة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها، وذلك بعد نجاحها في إبرام إتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب، وكذا تبيان ضراوة وخطورة التهديد الإرهابي على المصالح الحيوية للأفراد والدول، كما أكدت منظمة الأمم المتحدة أن القضاء على الإرهاب شرط ضروري لحفظ السلم والأمن الدوليين، لكن الحديث عن إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب في عالم تتضارب فيه المصالح، ويصعب في ظلها إيجاد تعريف محدد للظاهرة يحدد أسبابها صورها وأبعادها، ويضع إطارا قانونيا ملزما لجميع الدول لهو ضرب من الخيال، بل الأكثر من ذلك أن المنظمة الدولية، المنوط لها حفظ الأمن والسلم الدوليين ، تعاني من مشاكل عدة، لعل أهمها خضوعها لمصالح القوى الكبرى ، فكيف لها أن تقود إستراتيجية بهذا المستوى من الضخامة وهي غير مستقلة في قراراتها ولا حتى ميزانيتها لتدعيم مشاريعها، وعليه فإن القضاء على الإرهاب تقوضه بالدرجة الأولى مصالح القوى العظمى ،وتضاربها في ظل نظام عالمي البقاء فيه يكون للأقوى.

المطلب الثالث: رفض التدخل الأجنبي لمكافحة الإرهاب.

إن الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية ضمن إستراتيجيتها ، فالجزائر ترفض كل المقاربات التدخلية في المنطقة و تعتبرها تهديدا للأمن الوطني و مساسا للسيادة الوطنية

الفرع الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

تستمد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها من ثورة 1 نوفمبر 1954 إذ أن هناك ارتباطا مباشرا مع اندلاع الكفاح من أجل التحرير البلاد على صعيد بشري بما أن عدد من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين بجبهة التحرير الوطني ، ومن حيث الأهداف أيضا لأن المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية تحددت قبل الاستقلال منذ بيان نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام إلى فترة ما بعد الاستقلال من خلال الدساتير التي عرفتھا الجزائر 1963-1976-1989-1996 حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من

المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 حيث تبنت الجزائر هذه المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ، الإتحاد الإفريقي ، الجامعة العربية ، و حركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي اقترتها العديد من المنظمات الدولية.¹

حيث استمرت السياسة الخارجية الجزائرية تسير وفق هذه المبادئ منذ استقلالها مروراً بمرحلة الأزمة الأمنية و في فترة ما بعد الأزمة الأمنية وما بعد الأزمة حيث أكد صناع القرار الخارجي أن الجزائر ستواصل احترام مبادئها في تسيير السياسة الخارجية.

يقول أغلب المراقبين أن الجزائر بخلاف عدد من الدول لها حساسية اتجاه قضاياها السيادية و ترفض رفضاً مطلقاً كل ما بإمكانه أن يمس هذه السيادة لأنها دفعت ثمناً من أجل انتزاع حريتها واستقلالها ، وفي هذا الإطار رفضت الجزائر استضافة قواعد عسكرية أمريكية في أراضيها معتبرة أن "وجود مثل هذه القواعد على ترابنا لا يتوافق و سيادتنا و الإستقلالنا و على رغم تشديده على أن التعاون بين الجزائر وواشنطن في مجال مكافحة الإرهاب مثمر لغايته فإنه رأى أن قرار تأسيس قيادة إقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي و الصحراء الكبرى امر "يخص الولايات المتحدة وحدها" .

قالت إن الجزائر "لن تقبل إقامة قواعد عسكرية على ترابها مهما كان البلد الذي تنتسب إليه هذه القواعد" .

من جهة ثانية تصر الجزائر على إحترام المواثيق الدولية و هذا ما يفسر السلوك الجزائري الذي رفض الانقلاب في موريتانيا في 2008 بحيث أكدت الجزائر تشبثها و التزامها بالمسار الدستوري في موقف ينبع من احترامها للشرعية الدولية و إحترام للنظام الدستوري.

رفضت الجزائر انقلاب السادس من أوت 2008 على الرئيس الموريتاني المنتخب ، وأكدت أن الإتحاد الإفريقي لن يتعامل مع أي حكومة في إفريقيا تتولى السلطة عن طريق الإطاحة بالحكومات القائمة و دعت إلى العودة إلى النظام الدستوري في البلاد و حين وصل المبعوثان الموريتانيان في إطار شرح دواعي التغيير في موريتانيا ، رفض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إستقبالهما وكلف الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغربية بلقائها و قالت

¹ - العمري منير ، الاستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الازمة الأمنية 1999-2013 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص تحليل السياسة الخارجية ، جامعة الجلفة، 2014، ص 50، 51.

الجزائر أنها¹ "لن توافق ابدا أن يؤخذ الحكم في أي بلد خارج الأطر الدستورية و تربطنا بما علاقات طيبة على كل المستويات و لكن بعد الذي حدث في هذا البلد ، بلغت الجزائر قادة الانقلاب في موريتانيا بان موقفها حيال الانقلاب يمليه مبادئها المسجلة في كل المواثيق القارية و الدولية ، خاصة ما تعلق ميثاق تأسيس الإتحاد الإفريقي عام 1999 حيث كانت قرارات الإتحاد واضحة بهذا الخصوص في إشارة إلى رفض الإتحاد التعامل مع أي حكومة في إفريقيا تأتي عن طريق الانقلاب.

إضافة إلى هذا فالجزائر تعطي أهمية بالغة لمبدأ حسن الجوار الإيجابي ، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه لو يتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور و قصد تدعيم علاقات الجوار ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة .

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها ، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة.

إن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها ، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية . وحق الدفاع عن النفس كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتنفذ بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها ، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية².

¹ - مزيان إيجر نعيمة، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007. ص 30.

² - مزيان إيجر نعيمة ، مرجع سابق، ص 37.

و مبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس ، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة.

و بالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء و تمديد كيان الدولة المعترف كما ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.

بخصوص الحراك الذي شاهده بعض الدول المجاورة تثبتت السياسة الخارجية الجزائرية بمبدئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وأعلنت الجزائر إحترامها الإرادة الشعب التونسي ، وأنها مستعدة لتقديم المساعدة ، خاصة في الجانب الأمني و مكافحة الإرهاب ، خاصة بعد انتشار الأسلحة بالمنطقة و تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل بعد سقوط نظام القذافي في 2011.

الفرع الثاني : الحوار السياسي المنتج للأمن:

إن الجزائر في تعاملها مع ظاهرة الإرهاب يمكن أن تكون نموذجا يحتذي به ، خاصة تجربة المصالحة الوطنية التي تثبت نجاحها بنسبة كبيرة لحد الان. بحيث أن الاتجاه العقلاني في معالجة هذه الظاهرة و دراسة أسبابها و الإحاطة بظروفها و الوقاية من عدم تكرارها و يكون هدف الدول الواقعة في أزمات أو حروب البحث عن الطريقة الأنجع للخروج من الوضع الذي هي عليه ، فعادة تلجأ هذه الدول الى استيراد الحلول التي وضعتها مثلتها للخروج من وضعها .

إن دول أخرى تركز على إيجاد حلول بنفسها انطلاقا من واقعها على اعتبار أن الحلول المبنية على نجاح تجربة في دولة ما ليس بالضرورة أن تنجح فيه دولة أخرى ، و خلاصة التجربة هي في الأخير تحقيق الاستقرار السياسي ولو كان بأية وسيلة بإعتباره عامل مهم في الارتقاء بمكانة الدولة داخليا وخارجيا ، ذلك أن الفرق يبدو واضحا بين دولة تتمتع باستقرار سياسي و أخرى تفتقد لذلك ، خاصة إذا كان سبب ذلك العنف او الأعمال المشاجرة له كالإرهاب و القتل و الفوضى... الخ.

يستمد هذا التصور القائم على أسبقية الحوار و العمل السياسي من العقيدة الأمنية الجزائرية¹ ، و التي تكتسي أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسية الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي ، انطلاقا من ذلك تظهر العلاقة الوطيدة بين السياسة الخارجية و العقيدة الأمنية للدولة ببعدها فهي الإطار المنظم للمبادئ التي تساعد صانع القرار على تحديد المصالح الجيوسياسية و إدراك التهديدات و التحديات و التفاعل معها.²

فقد ساهمت عديد العوامل في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية ، كالتاريخ و الجغرافيا و الإيديولوجيات منذ الاستقلال حيث تمثل الثورة التحريرية احد مقومات هذه العقيدة الأمنية و روافدها فبالدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها و رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يتماشى و مبادئ القانون الدولي ، ب الإضافة إلى الجغرافيا التي تعد بدورها عاملا محددًا للأمن الجزائري .

إن العقيدة الأمنية الجزائرية تنطلق من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية ، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تفضيل الآليات السياسية و الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف الأزمات ، وهو ما تجلى بصورة واضحة في التحرك الجزائري حيال الأزمة في ليبيا و مختلف الدول التي شهدت ما أطلق على تسميته " الربيع العربي " ، وصولا إلى الأزمة السياسية و الأمنية في مالي وهي الرؤية المحددة قانونيا ودستوريا³، فالتصور الجزائري السلمي الذي يتخذ من مبدأ الحوار السياسي و السلمي أهم مبادئها كون الكثير من المؤشرات البنيوية لا تحل إلا بشكل سياسي و كذلك من خلال احترام الشرعية الدستورية.

¹ - سعادة إبراهيم ، الجزائر والأمن الإقليمي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص85.

² - غربي بومدين ، مرجع سبق ص 218.

³ - صالح الزباني ، "التحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي التهديدات العولمة" مجلة المفكر (العدد05، بسكرة، جامعة محمد خيضر ، مارس 2010)، ص 292.

الفرع الثالث: نماذج عن موقف الجزائر الثابت لرفض التدخل الأجنبي :

إن الأحداث المتصارعة في المنطقة العربية والشمال إفريقية ومنطقة الساحل تؤكد دائما المقاربة الجزائرية المتحفظة على القيام بأي دور عسكري خارج حدودها ، هذا الموقف الذي تجاوز عمره نصف قرن ، لا سيما وأن هناك دولا أقل إمكانات وقدرات باتت تستغل الاوضاع للعب الدور الريادي. كما يبين الموقف الجزائري على المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية المستندة إلى : مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها و تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي.

لأن مهمة الجيش الأولى والأخيرة هي الحفاظ على الوحدة الترابية. ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، شارك الجيش مرتين خارج الحدود ، سنتي 67 و 73 ، ضد الجيش الإسرائيلي ، وبعدها رفض أي تدخل في شؤون الدول.

وهذا ينبع من أساس العقيدة العسكرية الجزائرية لأنها ترى أن أي تدخل عسكري في أي جبهة لا يفيد في حل الأزمة بل يؤزمها أكثر بالإضافة على طرح السؤال لصالح من يكون التدخل ؟ بالرغم من أن الجزائر أصبحت قوة إقليمية ، وقد تم تصنيف جيشها على أنه أقوى جيش عربي وإفريقي ، كانت هناك عديد المحاولات للدفع بالجيش الجزائري في حروب وتوريطه في دول الجوار¹ ، بداية بالتدخل في شمال مالي ، والهدف منه توريط الجيش ليغرق في مستنقع لا خروج منه ، ورفض الجزائر كان صائبا بدليل تورط فرنسا في المنطقة ، والمحاولة الثانية كانت في ليبيا ، والجزائر رفضت لأن التدخل لم يكن لغرض حل الصراع في المنطقة².

1. رفض الحرب ضد اليمن:

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في أوائل 2011 ، بقيادة أحزاب المعارضة الإسلامية والاشتراكية ، وانضمت إلى الاحتجاجات جماعات متمردة مثل الحيثيون و الحراك الجنوبي ، رد الرئيس صالح بحملة قمع عنيفة ، تفككت خلالها البلاد تقريبا إلى حرب أهلية شاملة ، كما أنضم قادة عسكريين بوحداتهم العسكرية إلى المحتجين ، إبتداء من شهر مارس .

¹ - قاسم باحمانى مرجع سابق ، ص 66.

² - مزيان إيجر نعيمة، مرجع سابق ، ص 40.

كاد صالح أن يقتل عندما انفجرت قنبلة في مسجد كان يصلي فيه هو والعديد من كبار المسؤولين في الحكومة¹، في 3 يونيو وعاد للعمل في 23 سبتمبر بعد عدة أشهر من العلاج الطبي في السعودية وكان نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي خلال فترة غيابه "رئيسا بالوكالة" ، التقى هادي مع المعارضة حينها وأعرب عن انفتاحه على الإصلاحات السياسية. ومع ذلك ، قال هادي انه رفض فكرة إجبار صالح من السلطة دون موافقته.

ضغط مجلس التعاون الخليجي على صالح من أجل تنحيته ، بعد أسابيع من عودته من المملكة العربية السعودية وافق صالح ي 23 نوفمبر على الاستقالة مقابل الحصانة . وكجزء من الصفقة ، وافقت المعارضة للسماح لعبد ربه منصور هادي ليكون مرشحا توافقيا لرئاسة الجمهورية في 2012 ضغط مجلس التعاون الخليجي على صالح من أجل تنحيته ، بعد أسابيع من عودته من المملكة العربية السعودية ، وافق صالح أخيرا في 23 نوفمبر على الاستقالة مقابل الحصانة وكجزء من الصفقة ، وافقت المعارضة للسماح لعبد ربه منصور هاديليكون مرشحا توافقيا لرئاسة الجمهورية في 2012 ، وتوالى الأحداث فحاصر الحوثيون مدينة دماج شمال اليمن ، و تحددت الاشتباكات في أكتوبر 2013 ، تم توقيع الاتفاق لوقف إطلاق النار ولكن تم خرقه بسرعة و اشتد القتال ، و في 2014 .

عاد الحوثيون إلى الاحتجاجات و سيطروا على العاصمة صنعاء وفي يناير 2015 احتل الحوثيون متزل الرئيس بعد إشتباكات مع الحرس الجمهوري، وهو ما اعتبر انقلابا من طرف عدة دول².

كغيرها من الأزمات حافظت الجزائر على موقفها ضد التدخلات الاجنبية العسكرية ، و قد رفضت الحكومة الجزائرية التدخل العسكري في اليمن على لسان وزير خارجيتها السابق رمضان لعمامرة ، مطالبة بضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية بحيث تعتبر الحوثيون طرفا أساسيا في المعادلة السياسية اليمنية ، ودعا للتركيز على إجراء الحوار السياسي مثلما كان الحال سابقا مع الأزمات التي ارتبطت بأولوياتها لاسيما امن المنطقة و الأمن الحدودي ، كما أكدت ذلك في القمة 26 للجامعة العربية (شرم الشيخ بمصر بترجيح كفة العقل و الحكمة و

¹ - عبد القادر معلوي، الحوثية في اليمن أطماع في ظل التحولات الدولية ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، صنعاء، 2011، ص30.

² - بن جانة عمر، التدخل العسكري في اليمن لن يكون مجديا ، جريدة النصر 30 مارس 2015 ص7.

تغليب لغة الحوار لتجاوز الظرف العصيب الذي يمر به اليمن و دعوة كافة الفرقاء للعودة إلى طاولة الحوار ونبذ أسلوب العنف المسلح و التصعيد و التشدد في الموقف¹

كما جاء على لسان عبد القادر بن صالح رئيس البرلمان الجزائري "إن تطور الأوضاع في اليمن تدعونا إلى ترجيح لغة الحوار و دعوة الفرقاء اليمنيين إلى طاولة الحوار وفق المرجعية الأساسية للعملية السياسية و المتمثلة في المبادرة الخليجية و مخرجات الحوار الوطني الشامل" ، وثمرت الجزائر دعوة المملكة السعودية لاستضافة مؤتمر الحوار الوطني اليمني بالرياض كما نوهت بجهود مبعوث الأمم المتحدة و تأمل في أن تفضي كافة هذه الجهود و المساعي إلى إيجاد حل سياسي توافقي بين كل الأطراف اليمنية و تماسكه المجتمعي.

إن إنهاء العملية العسكرية التي نفذها التحالف جاءت لتؤكد ضرورة العودة إلى الحوار و بمبادرة "منية داخلية كسبيل وحيد لحل الأزمة كما أن التدخل العسكري للتحالف الذي أطلق عليه "عاصفة الحزم" لم يؤدي إلى تسوية الأزمة و إنما عاد عليها بالسلب و زادها تعقيد.²

2. موقف الجزائر من القضية السورية:

الاحتجاجات السورية 2011 هي انتفاضة شعبية انطلقت يوم الجمعة/ 18 مارس عام 2011 م ضد القمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر حادثة أثارت غضب أهالي حوران جنوب سورية حيث تم اعتقال خمسة عشر طفلاً في 27 / 2011/ وتعتيبيهم لأهم كتبوا عبارات مناهضة للنظام متأثرين ب الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك .

قاد هذه الثورة الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا مجموعة من شعارات الحرية والكرامة ، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية واجهتهم بالرصاص الحي في مدينة درعا البلد ما أدى لمقتل أربعة أشخاص فسرعان ما تحول الشعار إلى " إسقاط النظام " وعمت المظاهرات مدن وبلدان محافظة درعا ومعظم المدن السورية وفي مقدمتها اللاذقية و دوما وداريا وحمص و بانياس ، وتوالى الأحداث ولا زالت مستمرة لحد

¹ - احمد محمد ابو زيد ، معضلة الأمن اليمني دراسة في المسببات و الابعاد و المالات ، مركز الأبحاث الدولي الدبلوماسية (HCD) الإمارات ص 13.

² - احمد محمد ابو زيد ، مرجع سابق ، ص 16.

الآن بين مد و جزر بين السلطة و المعارضة و ظهور مايسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

نفس الشيء بالنسبة للقضية السورية أصدرت وزارة الشؤون الخارجية بيانا تصرح فيه "إن موقف الجزائر من الأزمة السورية ليس غامضا بل هو واضح يدور حول ثلاث نقاط ، الأولى تتمثل في الإدانة الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أيا كان الجانب الذي استخدمها ، ونحن ندين بأشد العبارات أي استعمال للأسلحة الكيميائية بغض النظر عن الجانب عنه لأنه جريمة بغیضة وانتهاك غير مقبول للقانون الدولي".¹

النقطة الثانية تتعلق بأن الجزائر ترى أن استخدام القوة في إطار تدخل عسكري محتمل ضد سوريا أمر غير قانوني إذا تم خارج إطار مجلس الأمن والأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. " النقطة الثالثة تتمثل في حال حصول مجلس الأمن ، باعتباره الهيئة المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين ، على أدلة دامغة تؤكد تورط الحكومة السورية ، فإن الجزائر ، بل والمجتمع الدولي كله ، سيجد نفسه مضطرا إلى إعادة النظر في موقفها من الأزمة في سوريا في ضوء هذه التطورات.²

3. موقف الجزائر من التدخل العسكري في مالي :

تواجه الجزائر تحديا جديدا على الحدود الجنوبية نتيجة لإعلان الانقلابيين عن تبنيهم لخيار الحسم

العسكري ضد الطوارق ، وإن هذا قد يؤدي إلى ترحيل المزيد من السكان المحليين وهي لا شك ستكون فرصة للجماعات الإرهابية لتعزيز وجودها و مناسبة لعصابات الجريمة المنظمة والمهربين لتكثيف نشاطاتهم ، وهذا كله يجعل من هذه المنطقة الرمادية بركانا متحر كا يصعب الوقوف في وجهه ، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية عمار بلاني الجزائر تتابع الوضع في

¹ - محمد صلاح ، "لماذا لا تشارك الجزائر في الحروب " جريدة النهار ، 2013/07/01 ، متوفر على الرابط التالي :
www.echroukonline.com/ara/articles/238479/html(25.04.2019).

² - حسان حويشة ، موقف الجزائر من الأزمات الدولية الراهنة ، 01 مارس 2015 متوفر على الرابط التالي :
WWW.echroukonline.com/ara/articles/238479/html/02/02-05-2019).

مالي ببالغ القلق انطلاقا من موقفنا السياسي وانسجاما مع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، ندين استخدام القوة ونرفض رفضا قطعيا التغيير غير الدستوري".¹

الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا ، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.

ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تمديد الأمن واستقرار الجزائر ، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة المجاهد عندما قال «أي تدخل أجنبي في مالي ، سيمثل تمديدا أمنيا مباشرا للجزائر»² « وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح «الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض».³

إن أهم محور تركز عليه الإستراتيجية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي ، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها ، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي ، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر ، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة ، حيث تتخذ الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم و بالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل ، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا ، لذلك فإن التحرك الجزائري

¹ - عائشة محمد الامين ، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية الإستراتيجية 2013 ص 15.

² - مادي إبراهيمي كانتى ، الأزمة السياسية في مالي ، دراسات و أفاق إفريقية المجلد العاشر ، العدد السادس والثلاثون 2012 ص 109-110 .

³ - أنس جواد، الأزمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة طوارئ، جريدة البلاد ، متوفرة على الرابط التالي :

يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدهما الترابية ، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف ، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسية الجزائر لوقف الخطر القادم من شمال مالي .¹

لم تهدأ الجزائر منذ سنة 2012 ، مع تفجر الأحداث في شمال مالي ، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في التراع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل الترقية المسلحة وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد بتجنب لإعطاء الشرعية الجهادية للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة حرب عالمية تتداخل فيها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة ، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود.

في الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا ، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلو متر² ويشكل هذا الشريط الحدودي الممتد عبر الحدود مع الدول ، مصدر قلق محتمل للسلطات الجزائرية فيما لو تفجر الوضع في المنطقة بفعل التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي واستفحال تواجد الجماعات الإرهابية بما ، وهو قلق يجد أسبابه لدى الجزائر في كون هذه الجماعات ستلجأ أكثر إلى تحار الأسلحة ومهربي المخدرات التمويل وتأمين عملياتها ضمن مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها في الساحل ولا سيما بعد انهيار نظام معمر القذافي منذ أكثر من عام وشيوع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في المنطقة أكثر من أي وقت مضى³.

¹ - غربي بومدين أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن - العدد: 3893 متوفر على الرابط التالي :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspaid=32994>

² - Adib Bencherif, Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et talibanisation, programme paix et sécurité internationale , aout 2012, p35.

³ - غربي بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص90.

هذه الاعتبارات هي التي كانت وراء تحرك الدبلوماسية وفق مقارنة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمالي مالي وهي مقارنة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم .

سعت الجزائر أيضا في هذا الإطار إلى تقريب وجهات النظر بين فصيلين ترقبين في الشمال هما "حركة أنصار الدين و" حركة تحرير الأزواد " الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين ، وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر من سنة 2012 وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية «لبنة» في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو فضلا عن كون هذا الاتفاق الذي تم برعاية جزائرية .

قد حقق أحد الأهداف المرجوة منه وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي لا تزال تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين تم اختطافهم في القنصلية الجزائرية في غاو شمال مالي، في ال5 أبريل 2012 ، وذلك بعد سيطرة المتمردين عليها بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في هذا البلد وتراخي القبضة المركزية على مناطقه الشمالية لفائدة الفصائل المتمردة ورغم أن فرنسا ، و من خلال نقلها الدبلوماسي استطاعت تمرير قرار على مستوى مجلس الأمن الدولي من أجل تدخل عسكري في شمال مالي ، تكون جيوش دول غرب إفريقيا "الإيكواس" بمثابة ذراع العسكري على الأرض .

إلا أن الدبلوماسية الجزائرية التي لا تحبذ هذا الأمر كخيار وحيد لحل الأزمة في هذا البلد سعت منذ البداية إلى شرح مقاربتها والعمل على تحقيق إجماع من حولها ، إن على الصعيد الدولي من خلال الشركاء وفي منابر الأمم المتحدة ، أو من خلال مشاوراتها المكثفة مع دول الساحل ، وظهر ذلك جليا من خلال تحركات الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغربية عبد القادر مساهل .

هذا الأخير أكد خلال اجتماع تم تنظيمه حول مالي والساحل على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على ضرورة الحل السلمي للأزمة في مالي أو حتى من خلال زيارته إلى دول في الساحل معنية مباشرة بتعقيدات الوضع في المنطقة كما حدث من خلال زيارته مؤخرا إلى

موريتانيا وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجزائر قاومت أيضا عدة ضغوط دولية ، ولا سيما الفرنسية منها ، من أجل التخلي عن موقفها ومقاربتها للأزمة المالية¹.

عموما فقد نالت الدبلوماسية الجزائرية أيضا حظها من الفشل خلال سنة 2012 ، على اعتبار أنها فشلت في منع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز التدخل العسكري الأجنبي في مالي وهي الدبلوماسية التي لا يزال المسؤولون وبعض المحللين يقولون أنهما «دبلوماسية صامته» بعيدة عن التصريحات وأن ذلك لا يجعلها غير فعالة.

يمكن القول و بناء على ما سبق أن المقاربة الجزائرية لحل أزمة مالي اعتمدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالإضافة إلى تشجيع الحل السياسي بدلا من الحل العسكري ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة. ويظهر هذا الاستنفار الدبلوماسي الذي تحسد في الجولات المتعددة التي يقوم بها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية ، عبد القادر مساهل ، إلى دول الجوار والدول الكبرى ، حيث تخشى الجزائر من خروج الأزمة المالية عن نطاق السيطرة، و تحول مالي إلى «ساحة جهاد» عالمي ما يؤثر على أمن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر ، خاصة إذا لم تفرق الضربات العسكرية الفرنسية بين الجماعات الإرهابية والمدنيين.

تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون المليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم و عليه فان تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة².

توصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد إستراتيجية على مستوى الأمم المتحدة ، و ترى الجزائر في هذا الخصوص انه من أجل الحصول على أفضل فرص النجاح فان البحث عن مخرج للأزمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط.

¹ - الحوار و رفض الحل العسكري... مقاربة الجزائر لحل الأزمة مالي ، في موقع جريدة البلاد متوفر على الرابط التالي : <http://www.elbilad.net/archives/59744> 14.05.2020.

² - بوحنية قوي ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الإفريقي، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات جانفي 2012 ص 12.

يتعلق الأمر أولاً بأن المالبين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم و أن الأمر يتعلق بالمساعدة و الدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية ، أما الجانب الثاني فيتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة و مسار أو حد لجهودهم تأخذ بعين الاعتبار إرادة المالبين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و كذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي الجزائر والنيجر وموريتانية.

و أكد كذلك على ضرورة الأخذ بالحسبان بمسؤوليات الإشراف و التنسيق المنوطة بالاتحاد الإفريقي في مجال الحفاظ على السلم والأمن و الدعم المنتظر من الأمم المتحدة أما بخصوص النقطة الثالثة التي رافعت من أجلها الجزائر فتتخلص في ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في اقرب الآجال الممكنة و ذلك لتفادي أي انزلاق يجر معه الأطراف التي تتبذ بشكل صريح الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة و يرفضون أي مساس بالسلامة الترابية لمالي.

في هذا الصدد أكد الجنرال الأمريكي “ كارتر ف. هام ” Carter. Ham " القائد الأعلى القيادة القوات المسلحة الأمريكية بإفريقيا (أفريكوم) أن الولايات المتحدة ليس لها نفس فهم ”الجزائر فيما يخص ما يجري في مالي ولذلك -كما قال - ”نحن نحاول فهم الدور الذي تضطلع به جماعة أنصار الدين أو ذلك الخاص بحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أو الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

المنتبع للوضع في المنطقة يدرك حقيقة أنه لا تزال مستويات التفاعل مع تطورات الوضع الميداني محدودة ، ذلك أن الجزائر التي تعتبر القوة العسكرية الإقليمية الأهم ترفض وبشكل شبه مقدس ، أي عمل عسكري خارج حدودها ، كما تعترض على كل صيغة للتعاون مع أطراف أخرى من خارج دول الميدان قد يكون من انعكاساتها المباشرة نشر قوات أجنبية على حدودها.

على صعيد آخر حاولت الجزائر مبكرا ربط اتصالات مباشرة و متكررة مع جماعي أنصار الدين والتوحيد والجهاد في مسعى إلى مهادنتها من أجل الحصول على تحرير دبلوماسيها الثلاثة المختطفين، من قنصليتها في غاو يوم 5 أبريل 2012 ، ولا تزال الجزائر تصر على تغليب الحلول السياسية والدبلوماسية لتجاوز الأزمة السياسية في باماكو ومشكلة الشمال المالي مع إمكانية النظر في السبل الأخرى الكفيلة بتقزيم القاعدة في المنطقة و بالفعل

نجحت الجزائر في جمع الفرقاء الماليين وتوقيعهم على "إنفاق سلام و مصالحة" في مارس 2015 توج خمس جولات من المحادثات ترأست فيها الجزائر الوساطة الدولية ،على أن يكون التوقيع النهائي باماكو في ال 26 الذي يصادف يوم الشهيد في دولة مالي ، علما أن الاتفاق الموقع عليه يتحدث عن سلامته الترابية وتأخذ بعين الاعتبار التنوع العرقي والثقافي بالإضافة إلى خصوصياته الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية¹. مصالحة وطنية وإعادة بناء الوحدة الوطنية لمالي على أسس مبتكرة.

¹ - إمام بوتلحي ، الجزائر لا تشارك في حرب خارج البلاد ، جريدة البلاد ، 2014/04/01.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

تشكل ظاهرة الإرهاب التي امتدت شبكاته في العالم كله مشكلا حقيقيا للدول أي تحديات جديدة والملاحظ أن هذه الظاهرة تعرف تطورا كبيرا ، وتعد الجزائر من البلدان السبّاقة التي وضعت إستراتيجية ملائمة و شاملة لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه من خلال قوانينها الداخلية من خلال مصادقتها على جميع الاتفاقيات مكافحة الإرهاب ، كما استطاعت إقناع جميع دول العالم بعالمية الظاهرة الإرهابية و بضرورة التعاون لمحاربتها ، ايمانا منها أن التعاون الدولي أحسن من أن تدخل الدول مع بعضها في حروب من اجل مكافحة الإرهاب ، وقد استطاعت أن تؤثر في رؤية هذه الإيديولوجية ، الجديدة من خلال تبنيها عدة مقاربات من خبرتها العميقة التي اكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب. قمنا بتفكيك هذه الإستراتيجية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول يتعلق بدراسة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والمبحث الثاني يتعلق بتجريم دفع الفدية ، اما المبحث الثالث يتعلق برفض التدخل الأجنبي.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب

تسعى الجزائر دائما إلى المقاربة الجماعية ، من خلال دعوتها للتعاون وتبني سياسات موحدة بين الدول فيما يخص الأمن والتنسيق ومكافحة الإرهاب من خلال المصادقة على الاتفاقيات سواء جماعية ، او ثنائية على المستوى الإقليمي و الدولي .

المطلب الأول: التعاون الإفريقي:

الفرع الأول: الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب و منعه (جويلية 1999):

ساهمت الجزائر في إخراج هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، منع و مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي انعقدت في الجزائر في الدورة العادية 35 لقمة منظمة الوحدة الإفريقية و دخلت حيز التنفيذ في 06 جوان 2002 حين صادقت عليها 40 دولة إفريقية ، من خلال تعهد الدول بمكافحة الإرهاب داخليا و إعطاء الأولوية للمصادقة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ، وهي الاتفاقية التي سعت الجزائر من خلالها إلى خلق تعاون إفريقي بغية التصدي للظاهرة.

اجتماع الفريق الرفيع المستوى لحكومات دول الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية: عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002 حيث كانت المقاربة الجزائرية بزاعمة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تنص على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب ، و تعزيز قدرة الدول على مراقبة الحدود و إقامة تربيصات تدريبية للجمارك و حرس الحدود و قمع جريمة تمويل الإرهاب و تعزيز تبادل المعلومات الأمنية و الإستخباراتية المتعلقة بالجماعات الإرهابية في محاولة لتجفيف منابع الإرهاب في القارة السمراء¹.

إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب (ACSRT): في إطار الاهتمام بمسألة الإرهاب و محاولة معالجة هذه الظاهرة سعت الجزائر في إطار الإتحاد الإفريقي إلى إعطاء الظاهرة أبعادا علمية من خلال إنشاء منبر فكري أكاديمي علمي يساهم في تقديم المعلومات و المساعدة التقنية و التكنيكية و الإستراتيجيات اللازمة لوقف المد الإرهابي كما أن هذا المركز يقوم بالدراسات المتخصصة و المعمقة حول الجماعة الإرهابية ، أين تحوي على قاعدة بيانات مهمة حول الجماعات الإرهابية وإستراتيجيتهم ، وكان للجزائر الدور الأبرز في

¹ - الندوة الجزائرية الدولية ، دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية" مجلة الجيش (العدد 579، الجزائر ، أكتوبر 2011)،

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

إنشاء المركز بعد إلحاحها على معرفة الأبعاد السوسيو-سياسية الانتشار الظاهرة بشكل متسرع باعتبار هذا المركز جهاز تابع لمنظمة الإتحاد الإفريقي سنة 2004.

ندوة حول الأمن و الاستقرار في الساحل الإفريقي في 16 مارس 2010: في ظل تزايد الاهتمام الأجنبي منطقة الساحل الإفريقي المتمثل في النفوذ التقليدي الفرنسي و الحضور الأمريكي المتزايد بوتيرة سريعة خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 كما تم بيانه في أجزاء سابقة من الدراسة ، وهو الأمر الذي تنظر إليه الجزائر بريبة و تحفظ معتبرة ذلك تمديدا على أمنها الوطني انطلاقا من هذه الاعتبارات نظمت الجزائر ، تشاد ، ليبيا ، موريتانيا ، النيجر ، بوركينا فاسو و مالي ، حيث سعت الجزائر خلال الاجتماع إلى التأكيد على أن المشاكل المنطقة الأمنية و التنمية من اختصاص دول المنطقة في المقام الأول معتمدة على مبدأ عدم التدخل اي من الأطراف الخارجية في القضايا الداخلية لدول الساحل¹.

ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة و الأمن و التنمية: احتضنتها الجزائر بتاريخ 7، 8، 9 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات الاجتماع الوزاري لدول الميدان المنعقد بتاريخ 20 ماي 2011 بالعاصمة المالية باماكو أين التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية ثنائية فيها فضلا عن دول الميدان (38 وفد مابين دول و شركاء إقليميين و مؤسسات مانحة و منظمات إقليمية لتعتبر أول ندوة تبحث في إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن و التنمية ، حيث استطاعت ندوة الجزائر توحيد الرؤى التي أنتجت مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب الدول الميدان و الشركاء من خارج الإقليم.

سعت هذه الندوة إلى تقريب وجهات النظر وتبني سياسيات موحدة بين دول الميدان فيما يخص مسائل التنمية و الأمن في المنطقة ، وهو مايقراً من خلال الندوة الصحفية التي عقدها "عبد القادر مساهل" مع وزير الخارجية المالي و وزير خارجية النيجر ، إثر اختتام أشغال "ندوة الامن و الشراكة و التنمية في منطقة الساحل بقصر الامم"

إن المنطقة عبرت عن حاجتها لمواصلة التنسيق فيما يخص تبادل المعلومات و الدعم بالوسائل الكفيلة لمواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة و كل دول المنطقة بمن فيها الدول الملاحظة ، قدمت إستراتيجيتها الخاصة لمعالجة الظاهرة بمنطقة الساحل ، و تلمس هذه الرؤية

¹ - الإذاعة الجزائرية ، **ندوة الجزائر حول منطقة الساحل**، (8 سبتمبر 2011) ، متوفر على الرابط التالي:

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

من خلال المستشار برئاسة الجمهورية " عبد الرزاق بارة " : " ما تمخض عن هذه الندوة يعد خريطة طريق للشراكة بين دول الميدان و الشركاء خارج الإقليم.. " ، فضلا عن تصريح وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" : "... هذا اللقاء هام و هو الأول من نوعه و تنتظر منه أن يفضي إلى تطوير التنسيق و التكامل الجهوي و الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب (النواة الصلبة التي تشكلها البلدان الأربعة الا وهي النيجر ومالي و موريطانيا والجزائر) ، إضافة إلى التعاون الدولي خدمة للإنسان في دول الساحل الإفريقي..."¹

المبادرات العملية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: تعتبر الجزائر دولة محورية في فضاء الساحل الإفريقي و تتمتع بمكانة إقليمية متميزة ، ما جعلها تطرح جملة من المبادرات الأمنية في المنطقة لتكريس دورها الريادي و مكانتها الإقليمية للحفاظ على أمنها الوطني والأمن الإقليمي فضلا عن الوقوف ضد التدخل الأجنبي العسكري في الساحل الإفريقي².

اتفاق تمراست و مؤسسة العمل الأمني: إنعقد هذا الاتفاق في 12-13/05/2009 تطبيقا لنتائج مؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في باماكو في نوفمبر 2008 ، ويمكن اعتبار هذا الاتفاق آلية من آليات التشاور و التعاون الجهوي قصد مواجهة التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي مؤكدا على ضرورة حل المشاكل الأمنية ، في إطار جهوي إقليمي دون التدخل الأجنبي.

ويمكن القول أن هذا الاتفاق جاء بتجسيد للتعاون المشترك بين دول الساحل على الصعيد الأمني و ضرورة ملحة أملتتها مختلف التحديات الأمنية التي ما فتئت تضعف بناء الدولة في هذه المنطقة على غرار نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود و كذا الأعمال الإرهابية. ولإعطاء صبغة عملية لمجلس رؤساء الأركان المنبثق عن اجتماع تمراست تقرر تجسيد مشروع إنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة بتعداد قوامه 25 ألف جندي منهم 05 آلاف من طوارق مالي لملاحقة عناصر الجماعات الإرهابية و الإجرامية

تجسيد ذلك من خلال عقد بمدينة سيرت الليبية بتاريخ 22/07/2009 ضم كل من دول مالي النيجر و ليبيا و الجزائر ، وقد تقرر تفعيل هذه القوة الأمنية المشتركة بعد إجتماع رؤساء اركان الدول الساحل بالجزائر في افريل 2010. كما قرر المؤتمرين في 15/09/2010.

¹ - الإذاعة الجزائرية، مرجع سابق

² - عربي بومدين ، مرجع سابق الذكر، ص206.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

تكوين خلية إستخبارتية يكون مقرها تمارست و هي بمثابة العقل المدبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة ، و تتم هذه الأخيرة برصد نشاطات القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و الجريمة العابرة للحدود عن طريق التنصت على إتصالاتهم ، و توظيف أشخاص بغية اختراقهم و تحديد اماكن تواجدهم ¹.

وحدة التنسيق والإتصال : انشأت بالجزائر في 6 أبريل 2010 ، بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة : الجزائر ، مالي ، موريتانيا ، بوركينا فاسو ، ليبيا ، و تشاد ، الذي انعقد بتاريخ 16 مارس 2010 ، وهي الوحدة المختصة و المكلفة بتأمين المعلومات الأمنية و التكتيكية و العملياتية الضرورية القيادة "للجنة" للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب و غيره من أشكال الإجرام المنظم في الساحل الإفريقي ²

لجنة الأركان العملياتية المشتركة: أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أبريل 2010 بمدينة تمارست التي اتخذت مقرا لقيادتها العملياتية من طرف رؤساء الأركان الجيوش الاربعة للدول الأعضاء (دول الميدان) : الجزائر ، موريطانيا ، مالي ، و النيجر . وقد جاءت اللجنة من اجل العمل على التنسيق و التبادل المعلوماتي و الإستخباراتي الذي تقتضيه مكافحة الميدانية للإرهاب و الجريمة المنظمة ، الاتجار بالمخدرات ، و التي تعد اخطارا عابرة للوطن ما يستلزم ضرورة التعاون و التنسيق ما بين الدول للتغلب على هذه الأخطار ، ذلك أنها تستوجب حولا جماعية يمكن اعتبار اللجنة مبادرة لقطع الطريق أمام المساعي الخارجية للتدخل العسكري في الساحل الإفريقي بحجة ضعف دوله و عدم القدرة على التصدي و مواجهة مختلف التهديدات الأمنية و في سياق ضبط تدخلاتها الميدانية و تحديد اليات عملها حددت اللجنة منطقة مشتركة للنشاط أعملياتي تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كم و عمق 933 كم يغطي المنطقة المشتركة للدول الأربعة. تحددت مهام اللجنة أساسا في ³ :

- متابعة و تحليل و تنسيق أعمال المنطقة العملياتية .

¹ - منصور خضاري، إستراتيجية الامن القومي الجزائري 2006-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2013، ص 346.

² - بشكيط خالد بدور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنسان في الساحل الأفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إفريقية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 2011. ص 138.

³ - عربي بومدين ، مرجع سبق ، ص 201. ص 211

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

- مباشرة عمليات البحث و تحديد اماكن تواجد الجماعات الإرهابية و شبكاتها و القضاء عليها.

- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة و التخطيط و التنفيذ للعمليات المشتركة.

أما هيكلها متمثلة في اربع خلايا أساسية هي : الخلية العملياتية ، خلية الإشارة في الخلية المكلفة باللوجيستيك خلية الاستعلامات.

فإن هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية الأمنية سوف تضاعف من عدم الاستقرار الذي سوف يزيد من استنزاف الخزينة المالية للدول الأفريقية ، و منها الجزائر بالأخص في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه ، فخارج إطار التنمية و الحوار الشامل فإن منطقة الساحل و المنطقة المغاربية بحكم الحوار الجغرافي سوف تظل مهددة ، و سيظل البديل الأساسي لحل أزمات المنطقة هو مقاربة السلم الإيجابي¹ او بناء الأمن التي يطرحها المفكر "يوهان غلتونغ" والتي تترجم من خلال الإنصاف ، العدل و التنمية ، وغياب ظاهرة الاستغلال و العنف بكل إشكاله ، وعدم التكرار للشعب في ممارسة حقوقه الإنسانية ، وهي المقاربة التي تعتمد أيضا على الجهد المتعدد الأطراف بين كل الدول المغاربية في إطار تفعيل اتفاقية إتحاد المغرب العربي و التعاون العربي - الإفريقي.

الفرع الثاني : تقييم الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

أولا : على المستوى المحلي

لقد كانت أول خطوة على المستوى المحلي لمكافحة الإرهاب قانون الوئام المدني، تلاه كإجراء مكمل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفي الحديث عن مدى نجاعة هذه الإجراءات السياسية في استتباب الأمن فإنه تجدر الإشارة أولا إلى أن هناك حدود أو خطوط حمراء تحد من الكتابة النقدية، وهو ما أقرته المادة 46 من المراسيم التنفيذية له، كما ترى الحكومة في الطابع الإلزامي والردعي لميثاق المصالحة ضرورة لحماية مكسب استعادة السلم المدني من دعاة الفرقة و استمرار النزاع، وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة بقوله: "إنني لا أضع مصلحة الجزائر بين أيدي من قرروا التلاعب بأمن الشعب

¹ - تتحدد شروط السلم الإيجابي بما يلي : سلم اجتماعي ، معتقدات ثقافية ، قيم ومعايير ، وجود عدالة في كل المستويات : إقتصادية ، واجتماعية و سياسية ، القيم الديمقراطية المشتركة في استعمال القوة و نبذ العنف.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الجزائري و أمالها ، وقد حققت المصالحة الوطنية نجاحا نسبيا في الأهداف المتوخاة ، حيث تم استرجاع و بموجب الإجراءات و الشروط السلم المدني ووقف إراقة الدماء التي طالت جميع شرائح المجتمع الجزائري طيلة عقد من الزمن وهو ما نلمسه في معظم مناطق الوطن¹.
إنه و من بين أهم أسباب النجاح النسبي للمصالحة الوطنية ، هو زيادة مدا خيل النفط منذ سنة 1999 إلى غاية اليوم ، حيث استخدمت مدا خيل النفط في تمويل مشروع المصالحة الوطنية عبر تقديم التعويضات المادية للمتضررين، و كذا نجاحه في الحصول على دعم رموز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمشروعه السياسي داخل الجزائر مدني مزراق، بوعلام كرتالي، وحتى خارجها القيادي البارز أنور هدام اللاجئ في الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى القيادي الجبهوي راج كبير حيث اعتبر هؤلاء القادة المصالحة الوطنية" خطوة حضارية وضرورية لإستتباب السلم المفقود ،ووعدوا بالمساهمة في إنجاح المبادرة عبر تقديم نداءات للمتمردين في الجبال للنزول وإلقاء السلاح ، والإستفادة من مراسيم السلم والمصالحة الوطنية
فعل فقد تراجعت وتيرة العمليات المسلحة في البلاد، كما تراجع العديد من قادة الجماعة الإسلامية المسلحة وفي مقدمتهم المدعو "حسان حطاب"، الذي تخلى عن الأعمال الإجرامية و استفادة بدوره من تدابير المصالحة الوطنية، كما ساعد السلطة على فتح قنوات حوار مع من بقي يحمل السلاح في الجبال داعيا إياهم إلى التنازل و العودة إلى أحضان الجزائر وشعبها²
ومن ثمرات المصالحة الوطنية إلغاء قانون الطوارئ الذي فرض في الجزائر بتاريخ 09 فيفري 1992 لمدة سنة لكن ولظروف سياسية أمنية إمتد العمل بهذا القانون لمدة 19 سنة ، وتم رفع قانون الطوارئ يوم 23 فيفري 2011³
هذا الجانب الإيجابي في المصالحة الوطنية، أما ما يعاب عليها بداية ، فهو تركيزها على تسوية الجوانب الإجتماعية للأزمة دون حل الأزمة السياسية العالقة ، وهو ما إنعكس سلبا على مصداقيتها ومن ثمة نجاحها،

¹ - اعصام بن الشيخ الفرص والقيود، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلى عفو شامل" جريدة العرب الأسبوعي، 03 أكتوبر 2009 ص.10

² - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر (روت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013 ص 210-212

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أمر رقم 11-01، مؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق ل 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، ع. 12، 23 فيفري 2011، ص. 04

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

وفيما يخص إنهاء حالة الطوارئ في الجزائر، فإن هناك من يعتبر هذا القرار مخادعة ، وقد جاء كرد فعل على الثورات العربية ، حيث يخفي وراءه تفاقما للقيود المفروضة على الحريات المدنية والشخصية والانتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يثبتته إدماج معظم مضمون قوانين الطوارئ في القانون العادي.

وفي المجال العسكري نجد أن الجزائر - خاصة في الآونة الأخيرة - تعالج ليس فقط قضية الإرهاب، بل هي مجبرة على معالجة سياسات خاطئة للنااتو و فرنسا وغيرها، صحيح أن الجزائر مجبرة على دعم وتقوية قواتها العسكرية في ظل ما تشهده المنطقة من اضطرابات أمنية تضرب العمق الأمني للجزائر، لكن على الجزائر أن تدرك جيدا أنها في ظل حرب استنزاف باهظة التكاليف، ويجب عليها تحملها، رغم محدودية الجيش الجزائري بالوسائل والتقنيات الضرورية لمواجهة التهديدات ، وعليه فإن استمرار القوات العسكرية للجزائر على حدودنا الجنوبية التي تقارب 6000 كلم في حالة استنفار سوف يؤدي إلى الرفع من ميزانية وزارة الدفاع، وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ويأخذ من نصيبها، وهو بالفعل ما تسعى إليه القوى الغربية سواء مع الجزائر أو الدول الإفريقية.

ثانيا: على المستوى الإقليمي الدولي

إنه ومنذ بروز الظاهرة الإرهابية كتهديد أمني والجزائر في مسعى لتعبئة الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة ، التي عانت و إستفحلت طيلة عقد من الزمن في المجتمع والشعب الجزائري، ولم تلق الجزائر آذانا صاغية لنداءاتها إلا بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث أدرك العالم ما كانت تحذر منه الجزائر، وتجد بعدها العالم بعد - إذن أمريكي - في حرب عشواء لمحاربة هذه الآفة.

وفي أولى الجهود الدبلوماسية للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي ،فقد سعت الجزائر إلى محاولة إقناع العالم بضرورة إيجاد تعريف موحد للإرهاب التحديد العدو المشترك وبلورة إستراتيجية شاملة ، وتعزيز وحدة الصف في مكافحة هذه الظاهرة ،كما حثت الجزائر جاهدة عبر مختلف المحافل الدولية المجتمع الدولي، على ضرورة التمييز وعدم الخلط بين ما أصطلح على تسميته الإرهاب وحركات التحرر، لكن جهود الجزائر في ذلك وجدت صعوبات ، حيث أن كل دولة تتصرف وتفسر هذه الظاهرة وفقا لمصالحها الذاتية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

باتت مكافحة الإرهاب على المستوى الأولى تخضع للممارسات الانفرادية للدول الكبرى التي تضرب بعرض الحائط كل الآليات القانونية والشرعية الدولية التي تتنافى ومصحتها، وفي إطار الجهود الدبلوماسية دائما للجزائر إقليميا ودوليا نجد أن الجزائر كانت من الدول السبابة إلى إيجاد قانون دولي يجرم الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي وينمي من نشاطاته ، وقد كثفت الجزائر من نشاطاتها من أجل ذلك.

فعلا فقد لاقت مجهوداتها ترحيبا إقليميا ودوليا إذ تمكنت من إقناع مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2009 بتبني القرارين 1904 الذي يكمل القرار 1373، المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب .

والقرار 1267، المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، و كذا إقناع الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 بتبني القرار 652، الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية ويطالب المجتمع الدولي بتجريمها¹

كما صادق مجلس الأمن يوم 27 جانفي 2014 ، على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الإختطافات من أجل طلب الفدية للجماعات الإرهابية والقضاء على المزايا المنجزة عن ذلك، ودعى المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار و هو ما إنتصارا دبلوماسيا للجزائر²

كما بدأت الجزائر بالتحرك في فضائها الإقليمي (الساحل) باعتباره يمثل العمق الإستراتيجي لها و البطن الرخو لأمنها الوطني ، وعليه بادرت الجزائر بجملة من الإستراتيجيات على المستوى الإقليمي.

عملت على دعم مساعي التنمية في دول المنطقة ، من خلال توفير شروط التنمية المستدامة والعدالة وإحترام كرامة الإنسان، والتأكيد على مشاركة أكثر إنصافا للعالم النامي حتى يعم الاستقرار والأمن المجتمع الدولي، ولأن الجزائر تدرك تمام الإدراك أنه من بين الأسباب الرئيسية لنمو الإرهاب وتطور نشاطاته هو غياب التنمية .

¹ - التزام وصرامة"، مجلة الجيش، ع. 607 (فيفري 2014)، ص.18.

² - في مجلس الأمن الدولي يشير إلى مذكرة الجزائر ضد نفع القية للإرهابيين مجلة الجيش، ع. 607 (فيفري 2014)، ص.15.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

حثت الدول الكبرى على ضرورة مساعدة دول القارة الأفريقية لتحقيق التنمية وتخفيض مديونيتها من خلال عدة مبادرات، لكن المسعى الجزائري تحد من نجاعته عدة صعوبات ، لعل أهمها ما تفرضه الدول الكبرى من سياسات وشروط ، مقابل الحصول على المساعدات والقروض، وتهدف الدول الكبرى أو المانحة للمساعدات من وراء هذه الإجراءات إلى جعل الدول الأفريقية دائما في وضع استئدانة وتبعية ، أي الحفاظ على علاقة المركز والمحيط وبالتالي فإن تضارب مصالح الدول الكبرى في القارة الإفريقية حال دول تحقيق الجهود التي تسعى إليها الجزائر لدحر و قهر الأسباب المؤدية إلى تفاقم الإرهاب في المنطقة.

إن محاولة الجزائر بلورة إستراتيجية شاملة في أفريقيا لا تعني بها سوى الدول الأفريقية تهدف أولا وقبل كل شيء إلى منع التدخلات الأجنبية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، فالجزائر حاولت في ظل مجهوداتها سواء الدبلوماسية أو العسكرية على المستوى الإفريقي في محاربة ظاهرة الإرهابين التأكيد على مبدأ "أفرقة الحلول"، لأنها تدرك خطورة التدخل الأجنبي في المنطقة على أمنها القومي، والذي سيولد الضغط على الجماعات الإرهابية التي لا تجد ملاذا ومأوى سوى لصحراء الجزائر المتاخمة للمناطق الساخنة في أفريقيا ، ومع ذلك فقد فشلت الدبلوماسية الجزائرية في منع الوجود العسكري الأجنبي في القارة ،حيث تدخلت فرنسا ويتواطأ مع بعض الحكومات الأفريقية في الساحل الإفريقي، بحجة تحرير الرهائن الفرنسيين ، وبذلك ضربت فرنسا عرض الحائط المنظومة التشريعية الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، بما فيها القرار 13-73، حين عمدت إلى إستبدال الرهينة بإرهابيين مطلوبين دوليا، كذلك قامت بتحرير رهينة محتجزة بمالي بواسطة دفع الفدية ، وهو ما يتنافى مع القرار الأممي 04-19 ، الذي يجرم دفع الفدية من جهة ، ويحد من الجهود الجزائرية في المنطقة من جهة أخرى، لكن فشل التدخل الفرنسي في المنطقة أثبت صحة ما تصبو إليه الجزائر، وهي أحقية دول المنطقة بمشاكلها والتي من بينها الإرهاب.

ومن جهة نظر الباحثة فإن قصور الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والتي تعد الفضاء الإقليمي لها بالدرجة الأولى، تكمن في عدم اهتمامها بالمنطقة ومشاكلها، فالملاحظ أن الجزائر تتدخل وتفعل من مجهوداتها فقط ، عندما تستشعر وجود خطر حقيقي يهدد أمنها القومي ، وهو ما يوفر فرصا أكبر للقوى الأجنبية التغطية الفراغ الجزائري وزيادة تموقعها أكثر في المنطقة.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

إنه على الجزائر أن تدرك أن هناك تنافس كبير بين القوى الكبرى على المنطقة والثروات التي تزخر بها، لذلك فإن كل الإستراتيجيات التي ترسمها هذه الدول والتي تشارك فيها الجزائر هي إستراتيجيات تعكس مصالح هذه الدول وتعمل على ترسيخ وجودها في المنطقة، وما الجزائر إلا دولة محورية ليس في حفظ الأمن، بل في حماية مصالحهم الأناثية الدول الكبرى في القارة الإفريقية حال دول تحقيق الجهود التي تسعى إليها الجزائر لدحر و قهر الأسباب المؤدية إلى تفاقم الإرهاب في المنطقة.

كما تهدف الإستراتيجيات الغربية إلى تقليص وتطوير الدور الجزائري وتهميشه ، وجعله تابعا لمخططاتها، و كذا حصر دورها في إطار مكافحة الإرهاب فقط ، بعيدا عن مشاكل القارة الأخرى ، وذلك لإدراكها أهمية الطرح الجزائري على مستوى القارة خاصة في الجانب الاقتصادي والتنموي والحل السياسي، الذي في رأيها لو نجحت الجزائر والدول الإفريقية في "أفرقة الحلول" فإن ذلك سوف يؤدي إلى إبعادها و إنسحابها، وهو ما لا يخدم مصالحها، خاصة في ظل الاستكشافات الكبيرة للنفط في النيجر، وبعض دول أفريقيا هذا من جهة الدول الكبرى في القارة الإفريقية حال دول تحقيق الجهود التي تسعى إليها الجزائر لدحر و قهر الأسباب المؤدية إلى تفاقم الإرهاب في المنطقة.

من جهة أخرى فإن إستراتيجيات الدول الغربية في أفريقيا عموما وفضاء الساحل خاصة، تركز على تقوية ودعم القوات والجوانب العسكرية ، بدل دعم الجوانب التنموية التي بقيت محصورة فقط في المساعدات دون تطويرها ، وهو ما يحافظ على بقاء علاقات المركز بالمحيط وعليه فإن الباحثة ترى أنه من بين العوامل الأولى التي تطوق وتحد من فاعلية ونجاح الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب ، هو التدخلات الأجنبية سواء بطريقة مباشرة كالتدخلات العسكرية أو في صيغة التعاون الإقليمي، بل وحتى دوليا فإن الدول الغربية تتعاطى مع الظاهرة وفقا لمصالحها الذاتية ،وليس خدمة للاستقرار والسلم الدوليين، وهو ما يقف حجر بحر عثر أمام كل محاولة جادة ، سواء من طرف الجزائر، أو أي دولة أخرى ترى في الإرهاب تهديدا حقيقيا، وليس مسوغا لتحقيق مكاسب مختلفة.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني : التعاون العربي لمكافحة الإرهاب:

الفرع الأول: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998.

لقد أبرمت على هذا المستوى عدة اتفاقيات وعقدت عدة لقاءات ومنتديات ومؤتمرات تصب في مكافحة الظاهرة الإرهابية وكانت الجزائر عضوا بارزا فيها ، ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر " الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" ، هذه الاتفاقية التي صدرت بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك الذي عقد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 22 /04/ 1998 و تاريخ النفاذ هو 07 ، ماي 1999 ، وقد أنبأت هذه الاتفاقية عن رغبة الدول العربية الموقعة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها وتشكل خطرا على مصالحها الحيوية.¹

تنص الديباجة على أنها جاءت رغبة في تعزيز التعاون بين الدول العربية الموقعة لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية ، وعرفت مفهوم الإرهاب الذي ترمي إلى مكافحته مؤكدة على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها وتحتوي الاتفاقية على اثنين وأربعين مادة شملت التعريف ومجالات التعاون المطلوبة كالمجال الأمني وتدابير المكافحة من تبادل للمعلومات والخبرات وتسليم المجرمين ، و شرط ذلك الدول الكبرى في القارة الإفريقية حال دول تحقيق الجهود التي تسعى إليها الجزائر لدحر و قهر الأسباب المؤدية إلى تفاقم الإرهاب في المنطقة.

كذا التعاون القضائي وإجراءات الإنابة القضائية وإجراءات التسليم للمجرمين وحماية الشهود والخبراء ثم أحكام ختامية و ذيلت بلائحة الدول الموقعة على الاتفاقية حيث كان التوقيع من طرف وزير الداخلية والعدل لكل دولة . جاءت الاتفاقية كنتويج لمسار طويل ابتداء منذ سنة 1992 يقصد بشكل غير معلن محاصرة المد الإسلامي ومواجهة الحركة الإسلامية بدفع من الجزائر و تونس و مصر ، حيث كانت مصر تعيش من قبل مواجهة قوية مع الجماعات الإسلامية ترتبت عنها أحداث عنف متكررة ودخلت تونس في معركة شرسة مع الإسلاميين وصدرت أحكام قاسية في حق قيادات وأطر حركة النهضة وصلت إلى السجن بالمؤبد والإعدام

¹ - بلعيز ليلي، التحديات الأمنية العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، تخصص علاقات دولية، جامعة بلعباس 2012-2013 ، ص 60 . 61 .

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

اضطر البعض منهم اللجوء إلى الجزائر سنة 1989 ، لتصل العدوى إليها فيما بعد عندما أُلغيت الانتخابات التشريعية في يناير 1992.

بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بأكثر من 45% من المقاعد في الدور الأول من الانتخابات التشريعية و ثم الانقلاب على الديمقراطية ورحيل الرئيس الشاذلي بن جديد من الحكم وتنفيذ الجهاز العسكري فيه فيما بعد ، مما أدخل البلاد في دوامة من العنف واللا استقرار ومواجهة مباشرة مع جبهة الإنقاذ و الإسلاميين عموما وسعيًا من الجزائر للخروج من الأزمة الداخلية اتجهت دبلوماسيتها بكل ثقل للبحث في مجال خارجي جهوي بل دولي لتطويق مشاكلها فوجدت استجابة لدى مصر وتونس لما يعيشانه من حالة صدام مع الحركة الإسلامية.¹

صادف هذا كله ظهور توجه أوروبي مساعد لها في مواجهتها لما تسميه الخطر الإسلامي وعلى رأسها فرنسا على عهد وزير الداخلية شارل باسكوا الذي وضع صحبة الجزائر إستراتيجية حازمة في الموضوع فيما أيد ميتران رئيس فرنسا يومها صراحة رب تجفيف منابع الإسلامية في تونس وجاء مؤتمر وزراء الداخلية العربي في دورته العاشرة الذي انعقد في مطلع سنة 1993 ليناقد الخطة الأمنية العربية الخماسية الثانية لفترة (1993-1998) .

تطرقت مداولات وزراء الداخلية العرب حول الاتفاق على التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والعنف ، حيث حصل تقارب جزائري تونسي ومصري حول الدعوة للاعتماد إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف الديني² ، إلا أنه لم يحصل أي اتفاق بشأنه لعدم وجود إجماع حول مفهوم الإرهاب وأبعاده الاختلاف نظم الحكم والسياسات المتبعة في العالم العربي إزاء هذه القضايا بينما عقدت الدول الثلاثة المنقارية في الموضوع لقاء عقب اختتام الدورة وشكلت لجنة أمنية ثلاثية بمبادرة مصرية لتكثيف التنسيق حول مكافحة التطرف الديني والإرهاب. وجاء ذلك بعد تعذر إقناع المغرب بالدخول في هذه الإستراتيجية لأنه يعتبر نفسه غير معيني وأن له منظور مخالفًا للتطرف.

¹ - شرقي عبد الغني الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2008. 2009 ص 160.

² - اليمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978 - 2008، مطبوعات إي - كتب - لندن 2014، ص 101.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

ترى الجزائر أن الإرهاب لا بد أن يتضمن المس بأمكان العبادة او وتدنيها واستخدام العنف أو التهديد به أو الترويع بأي شكل من الأشكال ضد رجال الدين. وقدمت الجزائر 15 توصية أبرزها توحيد التشريعات الداخلية للدول العربية وجعلها تتماشى مع الأوضاع العالمية الراهنة في مكافحة الإرهاب والجريمة والالتزام بعدم تسهيل أو التسامح مع المشاريع الإجرامية الإرهابية والموجهة ضد أمن وسلامة أحد البلدان العربية والعمل على تجميد الحسابات المالية المخصصة للأعمال الإرهابية ومصادر تما مع العقارات والمنقولات التي لها علاقة بهذه الأعمال، وإحداث تعديلات قانونية تكفل السرية المصرفية عند تعلق الأمر بأموال مخصصة لتمويل الأعمال الإرهابية، والتزام عدم منح حق اللجوء السياسي الأعضاء الجماعات الإرهابية.

الفرع الثاني: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998 وحقوق الإنسان :

و تبدأ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أيضا بتأكيد الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية ، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1373 الذي نص على تشكيل لجنة في مجلس الأمن تضم جميع الدول الأعضاء فيه لمراقبة تنفيذ هذا القرار ، مع الاستعانة بالخبرة المناسبة .

دعا "جميع الدول إلى تقديم تقارير إلى اللجنة في فترة أقصاها 90 يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار وبعد ذلك وفق جدول زمني ستقترحه اللجنة ، وذلك حول الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار". ومنذ 11 سبتمبر/أيلول 2001 ، كثفت دول عديدة ، بما فيها دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التدابير التي اتخذتها باسم "جهود مكافحة الإرهاب" ، وباسم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1373.

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن العديد من هذه الإجراءات تبدو جامعة وممانعة وتضحي بضمانات حقوق الإنسان واحترامها باسم محاربة "الإرهاب". وقد دخلت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب حيز النفاذ في 7 مايو/أيار 1999 ، بعد مضي شهر على المصادقة السابعة من جانب دولة عضو في الجامعة العربية. وتستخدم دول المنطقة نصوص الاتفاقية فضلا عن روحيتها لإظهار التزامها بهذه الجهود وكمؤشر على التدابير التي يمكن اعتمادها في هذا الصدد. ولدى منظمة العفو الدولية بواعت قلق واسعة حول العديد من نصوص هذه

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الاتفاقية ، التي لا تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي يترتب على الدول الأعضاء في الجامعة العربية واجب احترامها وتنفيذها قانونا وممارسة.¹

تقر منظمة العفو الدولية بأن أعمال العنف في الدول الأعضاء في الجامعة العربية وفي المنطقة ليست جديدة. وقد اعتمدت حكومات المنطقة على مدى سنوات عديدة قوانين وسياسات باسم محاربة العنف أو "الإرهاب" لا تتماشى مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب قانون حقوق الإنسان ومعاييرها. لكن في السنوات القليلة الماضية ، اتخذ المزيد من الحكومات بعض الخطوات الإيجابية باتجاه إدخال إصلاحات في مضمار حقوق الإنسان ، بما فيها اعتماد قوانين جديدة تنص على ضمانات أوسع ، والتصديق على المزيد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات التي قدمتها منظمة العفو الدولية وغيرها من هيئات أو منظمات حقوق الإنسان ، وإنشاء هيئات لحقوق الإنسان ، ووضع برامج التعليم لحقوق الإنسان.

في ضوء ذلك ، تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن تنفيذ الاتفاقية سيعيد الدول إلى الوراء بدل أن يسير بما إلى الأمام في احترام الالتزامات المترتبة عليها بموجب قانون و معايير حقوق الإنسان. وتبين دروس الماضي أنه لا يمكن توطيد الأمن والاستقرار بصورة دائمة إلا عندما يتم احترام حقوق الإنسان الأساسية وعدم التضحية كما تحت أية ذريعة.

تعتقد منظمة العفو الدولية أنه لا يجوز للدول الأعضاء في الجامعة العربية تنفيذ الاتفاقية بنصها الحالي لأن عددا من نصوصها لا يتفق مع الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء ، بموجب القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وينبغي على الجامعة والدول الأعضاء فيها إعادة تأكيد التزامها بحقوق الإنسان قانون و ممارسة على أن يشمل ذلك الجهود المكثفة التي تبذل حاليا لمحاربة ومكافحة الأعمال التي صنف بأنها "أعمال إرهابية".²

قد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء التشريعات أو التدابير الجديدة المقترحة في أجزاء عديدة من العالم بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. فمثلا ، أصدرت منظمة العفو الدولية ، بيانات شديدة اللهجة تتعلق بالاتحاد الأوروبي ، وبالمثل أصدرت بيانات

¹ - ناصري محمد ، التعاون العربي الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة سعيدة، 2010-2011 . ص 85.

² - شرقي عبد الغني ، سابق الذكر ص 125.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

حول قرارات مجلس الأمن الدولي أو المباحثات الأخرى التي جرت في الأمم المتحدة فيما يتعلق بإجراءات "مكافحة الإرهاب".

تتابع منظمة العفو الدولية عن كذب المناقشات الدائرة حاليا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسودة اتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب الدولي وقد سبق لها أن أعربت عن قلقها العميق إزاء بعض النصوص الواردة فيها وإزاء هذه الخلفية ،رصدت منظمة العفو الدولية عن كذب الاعتداءات التي جرت ضد الجماعات المعرضة للانتهاكات بمن فيها الجماعات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، فضلا عن طالبي اللجوء وسواها من الهجمات ذات الدوافع العنصرية .¹

المطلب الثالث : التعاون الأوروبي في مكافحة الإرهاب.

الفرع الأول: المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب :

أسسته 30 دولة بمدينة نيويورك الأمريكية بتاريخ 22 سبتمبر 2011 على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فقد قدمته كاتبة الدولة الأمريكية على انه:"هيئة غير رسمية متعددة الأطراف ، تسعى لأن تكون إطارا لحشد الخبرات و الموارد الضرورية لمستلزمات مكافحة الإرهاب بما يساعد على بلورة سياسة عالمية ضد التهديد". كما أكد عبد القادر مساهل " الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية الأسبق إقتناع الجزائر بان مكافحة الإرهاب ممكنة بفضل التزام المجموعة الدولية ، مشيرا إلى أن المنتدى العام لمكافحة الإرهاب ممكنة بفضل الأمن الدولي و ضمان الأمن و الاستقرار في العالم".²

¹ - ناصري محمد، مرجع سابق، ص 90.

² - المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منتدى غير رسمي متعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب يركز اهتمامه على تحديد الاحتياجات المدنية الحاسمة الأهمية لمكافحة الإرهاب، و يحشد الخبرات و الموارد الضرورية لتلبية هذه الاحتياجات ، و يعزز التعاون العالمي حولها. ساهم في إطلاق المنتدى في 22 سبتمبر 2011 ، ويضم عددا من دول العالم بالإضافة إلى الدول العربية والتي من بينهم الجزائر .

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الفرع الثاني: التعاون الأورو متوسطي.

تعتبر الجزائر أن السلام والأمن في حوض المتوسط يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وبحكم طبيعته العابرة للحدود يشكل الإرهاب تمديدا خطيرا للأمن و الاستقرار في المنطقة و المؤسسات الدولية و الدولة القانون مما يقتضي التعاون بين كافة دول المتوسط لاستتصاله و جاء هذا في التقرير الذي قدمته الحكومة الجزائرية للأمين العام للأمم المتحدة ، وكانت الجزائر في لقاء الخبراء المتوسطي سنة 1998 الذي جمع الدول المتوسطية قد قدمت وثيقة مقترحات تحت عنوان "الخطوط الموجهة لمكافحة الإرهاب " ¹ التي كان مقرا أن يفصل فيها الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي المعقود في مرسيليا 2000 إلا أنه تم تأجيلها لموعد لاحق وبعد تفجيرات 11 سبتمبر التي أكدت الأطروحة الجزائرية بعالمية الظاهرة الإرهابية أعيد النظر في محددات إلى هذه المقترحات العملية لتطويق الشبكة الإرهابية من بين ما جاء في هذه المقترحات:

- وضع مدونة للسلوك ضد الإرهاب.

- وضع مقاييس للشراكة لمكافحة الإرهاب تتضمن:

- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب .

- تبادل المعلومات و المشاورات حول مكافحة مكافحته عن طريق القنوات المناسبة .

- تفكيك شبكات تدعيم الإرهاب.

وقد اعتبر المفوض الأوربي خافيي رسولانا في حوار خصبة جريدة الخبر الجزائرية في إجابة عن سؤال حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في مجال مكافحة الإرهاب ، و الهجرة غير الشرعية" ، أجاب : " إن الإتحاد الأوروبي يعول على الدور الفعال و النشط للجزائر في هذا المجال و نوه بالمناسبة بالدور الريادي الذي تلعبه الجزائر في كامل القارة الإفريقية بواسطة مركز الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب ، كما اعتبر أن الجزائر شريكا أساسيا للإتحاد الأوروبي في هذا المجال وأضاف: "نتعاون بصورة وثيقة مع الجزائر إن على المستوى الثنائي او على مستوى الإتحاد الأوروبي".

¹ - قسmani باحمان الراعي ، الامن و الدفاع في غرب المتوسط الواقع و الرهانات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012 . ص 37.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

يمكن القول إن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي كان بمثابة إعلان من الجزائر على قبول الدور الاوروبي القوي في المنطقة و الذي يبرز من خلال الدعوة إلى تعزيز تعاون أمني مشترك حتى يتسنى له مواجهة التهديدات و الأخطار ، مثل ظاهرة الإرهاب. ركزت المادة 50 من إتفاقية الشراكة و التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية على إحترام المعاهدات الدولية و تشريعها و قوانينها المتعلقة بالتعاون من أجل الوقاية و قمع الأعمال الإرهابية في إطار التنفيذ الكامل للاتحة الأممية رقم 1373 الصادرة عن مجلس الأمن عقب هجمات 11 سبتمبر 2001¹ ، الداعية إلى مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وتبادل الخبرات حول وسائل و طرق مكافحة الإرهاب فضلا عن المجالات التقنية و التكوينية .

سعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق و تعاون و تقارب عبر اتجاهين هما العمودي الجزائر - اروبيا - إفريقيا و الإتجاه الأفريقي، الجزائر - اسيا - إفريقيا إلى الان ، حيث يبقى التعاون العمودي أكثر إمكانية التحقيق بسبب الإمكانيات و التقارب الجغرافي و حجم التعاملات و التبادلات الجغرافية.

مضت الجزائر في طرح برامج و اليات و خطط مل لإستعاب المخاطر الأمنية المنطقة المتوسط و على رأسها ظاهرة الإرهاب ، موظفة ذلك تجربتها الطويلة في مكافحته مما جعلها تملك تصورا و خطوطا عريضة للوقاية و مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، وتذكر الجزائر بأهم المبادئ في مكافحة الإرهاب لتقوية الشراكة السياسية و الامنية لاسيما في مكافحة الإرهاب ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

أ- الانضمام للإتفاقيات الدولية حول الإرهاب و تطبيقها.

ب- الانضمام و تأييد الوسائل الدولية لحقوق الإنسان .

ج- تبادل المعلومات و المشاورات حول مكافحة الإرهاب عن طريق القنوات المناسبة² .

¹ - حمدان الطيب ، الشراكة الامنية في حوض المتوسط مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، جامعة وهران 2009 ص 70.

² - قرن محمد إسلام ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية الإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والامن الدولي ، جامعة وهران 2014. ص 66.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

د- العمل على اقتحام وسائل الإعلام و المجتمع المدني من اجل الإرهاب للاستقرار و الدولة القانون و

الديمقراطية و حقوق الإنسان.

الفرع الثالث : التعاون مع الحلف الأطلسي

كانت الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر لحضور فعاليات ملتقى حول التحديات البحرية في سبتمبر 1998 ، مما يدل ضمنا على قبول الجزائر في الحوار الأطلسي وفي مرحلة عرفت فيها الجزائر تحسنا امنيا و إستقرار نسبي للأوضاع الداخلية ، و السيطرة على وحدة النظام و القضاء على الإرهاب الذي هز اركان الجمهورية هذا من جهة وإقتناع الرأي العام العالمي بخطورة الإرهاب و إمكانية إنتشاره في العالم من جهة أخرى ، فانضمت الجزائر رسميا إلى الحوار المتوسطي في 14 مارس 2000 مؤكدة على إسهامها و مسؤوليتها في التضامن الامني و الدفاعي و إستعدادها لرسم السياسات التعاونية ذات طابع سياسى و عسكري في المنطقة وقد صرح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة" خلال زيارته للمقر العام للحلف في بلجيكا سنة 2001 بان الإضمام يعد خيارا إستراتيجيا و أن التعاون و التشاور و حدهما يبينان التقارب و السلام ، ثم تلتها زيارة أخرى سنة 2002 ، حيث أعرب فيها رئيس الجمهورية عن شمولية الحوار المتوسطي على كل الأصعدة¹ .

بعد احداث 11 سبتمبر 2001 لم يعد الإرهاب عنوانا تعرف به الدول الجنوبية للمتوسط وإنما ظاهرة عالمية تمدد دول الحلف فسارعت إلى تعزيز وتيرة التعاون ورفع حظر التسليح على الجزائر ، وقد تم قبوله و إدراجه في إتفاق الشراكة و التعاون بعنوان "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب".

إن الإرادة الجزائرية تبحث عن توحيد المواقف الدولية اتجاه الازمة التي عرفتھا خلال عشرية كاملة و هذه المصادقية التي حظيت بما لمحاربة الظاهرة ، إذ سمح الحوار في التفكير الإستراتيجي في المتوسط وإعادة تشكيل المشهد الإقليمي. كما سمح الحوار بفك العزلة المفروضة عليها ، بالإضافة لإستفادتها من الخبرات العسكرية عن طريق التكوين ، الإحترافية ، واثناء إنعقاد مؤتمر حول التعاون بين الجزائر و الحلف في نوفمبر 2005 تحت شعار "من

¹ - سمايلي شريف، التقارب الأمني بين الجزائر ومظمة حلف شمال الأطلسي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص70.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الحوار إلى الشراكة¹ الذي كرس فكرة التعاون على أساس وحدة أمنية غير قابلة للتجزئة ، ويمكن تحديد أبعاد التعاون في إطار سياسي عسكري عملي يوفر اجواء واسعة من الثقة على مستوى ، و التركيز على الأهداف البراغمة لكل الاطراف وإستعداد الجزائر للأحداث من خلال عملية إصلاح الاجهزة العسكرية. حيث أن الجزائر في إطار التعاون العسكري لها إهتمامات إستراتيجية خاصة في نوعية التبادل العسكري ، إذ أن الجيش الوطني الشعبي يستفيد من التكوين و التمارين إلى جانب تواجد القوات البحرية للحلف على شواطئ الجزائر ، فمجالات التعاون العسكري إذن هي مجالات مقترحة من قبل الحلف وهي : الحرب على الإرهاب وهو المحور الإستراتيجي للحوار الأمني من حيث النظام المعلومات و المعطيات حول الجماعات الإرهابية و كذا الإجراءات الواجب إتخاذها: بالإضافة لمجالات اخرى كامن الحدودن الإغاثة من الكوارث ، قوات حفظ السلام ، ويأتي اهتمام الجزائر بالحلف الإهتمامه بظاهرة الإرهاب و إنضمامها إلى العملية العسكرية "active endeavour"².

أكد مسؤول بمنظمة حلف شمال الأطلسي ببروكسيل أن تطورا " ايجابيا" يطبع العلاقات بين الجزائر و منظمة حلف شمال الأطلسي خلال السنوات الأخيرة واصفا حصيلة هذا التعاون ب " الايجابية". أوضح ذات المسؤول أن علاقات الجزائر مع منظمة حلف شمال الأطلسي مرشحة لتتطور بشكل أهم مؤكدا على الإمكانيات العديدة المتاحة لتعزيز هذه الشراكة³ كما أبرز الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل توجيه التعاون وفقا للمصالح الخاصة و الاستراتيجية لدول الحوار المتوسطي و تكييف التعاون مع الوقائع الجديدة طبقا لترتيبات البرنامج الفردي للشراكة و التعاون الموقع عليه من قبل الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أكتوبر 2014.

تبرز الوثيقة التي ستمثل إطارا قانونيا للعلاقة الثنائية مع منظمة حلف شمال الأطلسي المبادئ المديرة السياسة الخارجية والدفاع الجزائرية و مرجعا للبعد الاستراتيجي للحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتتضمن أيضا محاور التعاون المتعلقة بالأبعاد التأسيسية للحوار السياسي و العملي و المدني و العلمي. كما تشارك الجزائر التي انضمت إلى

¹ - قرن محمد إسلام ، مرجع سبق ذكره ص 75.

² - حمدان طيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

³ - عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق الذكر ، ص 94

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

هذا الحوار منذ 14 مارس 2000 في الجانب متعدد الأطراف للحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (7+28).

أشار مسؤولو منظمة حلف شمال الأطلسي إلى أن العلاقة بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي تتميز بتنظيم اجتماعات و زيارات رفيعة المستوى موضحين أنه يجري تحديد الأهداف العسكرية المصنفة حسب الأولوية وفقا لترتيبات هذه الوثيقة. وتم التوضيح أن الجزائر تشارك بشكل مكثف" في نشاطات التعاون العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي بحيث ساهمت سنة 2013 في 33 نشاطا و في تربصات مدرسة المنظمة

كما تم تسجيل توقفات منتظمة لفرق بحرية تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في الجزائر آخرها كانت للفريق البحري الدائم الثاني لمكافحة الألغام في سبتمبر الفارط من سنة 2014. وفيما يتعلق بالذكرى ال 20 للحوار المتوسطي أكد مصدر بحلف شمال الأطلسي أن الإستشارة الدائمة بين الحلف و الدول المتوسطية

سمحت بتطوير أبعاد سياسية و عملية للحوار المتوسطي.¹

في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012 تم إجراء 30 تدريب مفتوح للدول الشريكة في الحوار المتوسطي بحيث ساهمت 4 دول شريكة في هذه الآلية السياسية في مراحل التخطيط و تسيير تدريبات منظمة حلف الشمال الأطلسي منهم الجزائر . وقد جددت منظمة حلف شمال الأطلسي التزامها فيما يخص الحوار المتوسطي بهدف تعميق الحوار السياسي و التعاون العملي. وحسب مسؤولي المنظمة فإن الحلفاء مستعدون للعمل مع الشركاء في الحوار المتوسطي قصد الإستفادة من أفضل الفرص المتاحة من طرف الشراكة في إطار هذه الإستشارة.

¹ - مقال عن جريدة الشباب، العدد 315، الصادر في 20/10/2014 ص7.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني : تجريم دفع الفدية

تولت الجهود الجزائرية في مكافحة الارهاب و بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب فكانت اول من اقترح تحريم دفع الفدية و قادت في سبيل ذلك جهود دبلوماسية واسعة ، بل ودعت حتى إلى معاقبة الدول التي تقوم بذلك ، وإستطاعت أن تحرز نجاحا في ذلك .

المطلب الأول: مفهوم تجريم دفع الفدية

و سندرسه من خلال ثلاث فروع:

الفرع الأول: إستراتيجية موحدة لمواجهة ظاهرة غير معروفة :

وجود حد ادن من التوافق الدولي حول الموقف الواجب إتخاذها من ظاهرة الإرهاب ، إذ تجمع كل الدول على ضرورة التصدي للظاهرة رغم عدم تعريفها لحد الان ، و كثرة الإعتبارات السياسية التي تعيق وضع تعريف الإرهاب ، بالإضافة على إعتقاد إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في 08 سبتمبر 2006 بموافقة 192 دولة عضو في الامم المتحدة ، والتي تتخذ تدابير ترمي إلى معالجة الظروف المؤدية إلى إنتشار الارهاب ، و منعه و مكافحته ، وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد ، احترام حقوق الإنسان للجميع و سيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب. وقد تم تخصيص إتفاقية في إطار الامم المتحدة لقمع تمويل الارهاب عام 1999 ، وقع على الاتفاقية في 1999-132 دولة و تاخرت عملية التصديق التسارع العملية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 و بلغ عدد الدول الأطراف في الإتفاقية إلى غاية سنة 2010-173 دولة¹.

الفرع الثاني: إهمال الفدية كأحد طرق تمويل الجماعات الارهابية .

رغم أن اسلوب الإختطاف والمطالبة بالفدية لتحرير الرهائن حظي بإهتمام مبكر من طرف هيئة الأمم المتحدة ، حيث خصصت له إتفاقية دولية خاصة في 1979 فلم يتم التطرق إليه في إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 ، كما أن جميع قرارات مجلس الأمن التي تطرقت إلى تمويل الإرهاب لم تتطرق إلى عدم مشروعية دفع الفدية بإستثناء

¹ - نصر الدين بوسماحة ،"مسعى تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة" مداخلة غير منشورة في إطار يومي دراسي، إستراتيجية الأمن في دول الساحل"، من تنظيم مخبر البحث: القانون، المجتمع و السلطة، جامعة وهران ، يوم 6 ديسمبر 2010 . ص 3.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

القرار 1904 ، و كذلك الشأن بالنسبة للوثائق الصادرة عن المنظمات الإقليمية ، نتج عن عمليات الإختطاف الدخول في مفاوضات انتهت في مجملها بإطلاق سراح الرهائن مقابل الإستجابة لمطالب الخاطفين .

فعدم وجود ارقام دقيقة حول الاموال المحصل عليها من جمع الفدية يزيد من خطورتها ،وفي تصريح لمستشار رئيس الجمهورية السيد عبد الرزاق بارا" يفيد أن الفدية جلبت الجماعات الإرهابية 50 مليون أورو بشكا مباشر ، و 100 مليون أورو بشكل غير مباشر و في تصريح اخر النائب مدير المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب (التابع للاتحاد الإفريقي السيد "إلياس بوكراع" يفيد أن الجماعات الإرهابية تحصلت على مبلغ 100 مليون أورو من جمع الفدية وإبتزاز المهربين ، و ما يزيد الغموض هو قيمة المبلغ الحقيقي المحصل عليه و إلتزام الجهات التي تدفع الفدية الصمت وإنكار الدفع اصلا.¹

الفرع الثالث: المواقف الرسمية للدول المستهدف رعاياها بعمليات الاختطاف.

الموقف الأمريكي: الموقف الأمريكي هو الأكثر وضوحا و تعبيراً عن كيفية التعامل في مثل هذه الحالات ويتلخص في ثلاث نقاط هي : عدم قبول دفع الفدية ، عدم موافقة على إطلاق سراح الأشخاص المسجونين مقابل إطلاق سراح الرهائن ، وعدم الموافقة على تعديل مواقف سياسية معينة.

جميع الدول و بالأخص الأوروبية منها تعلن بشكل رسمي تبنيها لمبادئ السياسة الأمريكية في التعامل مع الإرهاب لكنها عمليا تخالف سياسيتها الرسمية بالنظر إلى إعتبارات متعددة لا تأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الخطيرة على أمن الدول التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية

الفرع الرابع : تجريم دفع الفدية بدل الإدانة.

التعريف الاول عبارة عن سلوك محظور يقع تحت طائلة الجزاء الجنائي ، الذي ينفذ ويطبق بإسم المجموعة الدولية .

التعريف الثاني كل عمل او امتناع عن عمل يصيب المصالح الدولية أو الإنسانية الكبرى بضرر يمنع العرف الدولي ويدعو إلى المعاقبة عليه باسم المجموعة الدولية.

¹ - نصر الدين بوسماحة، مرجع سابق ، ص.5.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: الموقف الجزائري و دوره في تجريم دفع الفدية.

التطرق للموقف الجزائري بالنظر إلى خبرة المكتسبة في مجال مكافحة الإرهاب ، وكونهما أكثر الدول قدرة على تقديم مقترحات تعارض دفع الفدية من بين الدول المعرضة لمخاطر إستعمال اموال الفدية في اعمال تمدد أمنها ، و نلمس الموقف الجزائري في هذا الشأن على مستويين¹ وذلك من خلال مستوى إقليمي حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على تاييد دول الإتحاد الإفريقي في دورته العادية بمدينة "سرت" الليبية في جويلية 2009 لتبني مقترح تحريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية و على المستوى العالمي من خلال الدور الرائد الذي لعبته في إستصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1904 بتاريخ 17. 12 . 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الافراج عن الرهائن المختطفين ، وهو الأمر الذي سعت فيه الجزائر إلى إقناع الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية بضرورة تبنيه ، الامر الذي عبرت عنه من خلال وزير الخارجية انذاك " مراد مدلسي " على هامش إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر سبتمبر 2010¹: "العمل الذي تقوم به الجزائر على مستوى شبه الإقليمي و الإفريقي و في الامم المتحدة في مجال مكافحة افة إحتجاز الرهائن و دفع الفدية سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف و التحريض على الإرهاب".

بذلك تسعى الجزائر إلى تخفيف المنابع المالية التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية . لقد كان اثر المقاربة الجزائرية واضحا على العمل المشترك في مكافحة الإرهاب وقد أكد المستشار بكتابة الدولة الأمريكية المكلف بمكافحة الإرهاب ، الذي تم تنظيمه من قبل وزارة الشؤون الخارجية بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر والمعهد الدولي للعدالة ودولة القانون وكذا المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب ، أن العالم ينظر إلى الجزائر كنموذج حقيقي في مكافحة الإرهاب ، داعيا المشاركين في الورشة ، إلى ضرورة التفكير في طريقة لمحاربة هذه الظاهرة ، مسجلا "سداد" مذكرة الجزائر كأداة مرجعية بخصوص محاربة ظاهرة الاختطاف مقابل دفع الفدية² .

¹ - غربي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 201.

² - برياش رتيبة الإمن و الإرهاب في المغرب العربي مقاربة إستراتيجية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر ، 2012 ص 90.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

وأشار المتحدث إلى عديد الاجتماعات التي نظمت ، في إطار المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة ودولة القانون ولائحة مجلس الأمن الأممي المصادق عليها شهر مارس الماضي التي أشارت إلى مذكرة الجزائر ووثائق أخرى تسمح بمساعدة الدول في تعاملها مع ظاهرة الاختطاف دون دفع الفدية ولوحظ خلالها مدى تزايد خطورة التهديد الإرهابي الذي بات يستهدف الأمن والاستقرار في العالم لدرجة أنه بات انشغالا هاما بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

وفي السياق ، حذر رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة ، من أن الفدية تدر أموالا ضخمة على التنظيمات الإرهابية ، وصلت إلى غاية 220 مليون دولار، فيما أكد وزير العدل حافظ الأختام ، على أهمية إيجاد صيغ لتجريم منح الفدية وإدراجها في الاتفاقية العربية لمكافحة تمويل الإرهاب ، مشيرا إلى ضرورة فرض عقوبات على الدول المخالفة .

ويعد تحرير الدبلوماسيين الجزائريين دليلا قاطعا على احترام الجزائر لمبدأ عدم دفع الفدية والتفاوض المباشر مع الإرهابيين ، يعد الاجتماع الثاني من نوعه لمكافحة الإرهاب وتحريم الفدية ، بعد ذلك الذي نظم بمالطا شهر نوفمبر 2014¹.

حيث حضره عدد من الخبراء في قضايا الإرهاب والأمن من عدة دول أبرزها كندا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، تونس وجنوب إفريقيا ، إلى جانب مختصين من الجزائر وهيئات جزائرية وإقليمية والاتحاد الإفريقي والمركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب ، للإشارة ، فإن الاجتماع يستمد محاوره من قانون مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال المصادق عليه .

¹ - ير باش رتيبة ، ، مرجع سبق ذكره ص 95

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المطلب الثالث: تجفيف مصادر تمويل الإرهاب:

لا يمكن الحديث عن الإرهاب دون الحديث عن التمويل ، لأن هذا الأخير هو بمثابة الدماء في الجسم بالنسبة للعمليات الإرهابية ، حيث يأتي المال في مقدمة حاجيات التنظيمات الإرهابية ، سواء لإعداد عناصرها وتدريبهم ، أو توفير الوسائل اللوجستكية من حيث الإقامة ، والملبس والمأكل ، والتنقل ، أو اقتناء الأسلحة والمتفجرات.¹

وقد عمدت التنظيمات الإرهابية في إطار وعيها بأهمية التمويل في المحافظة على كيانها وضمان استمرارية نشاطها الإجرامي ، إلى تنويع مصادر تمويلها بالاعتماد على مصادر مشروعة من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارات التي تقوم بها ، بالإضافة إلى الأموال التي تتوصل بها من الجمعيات أو الجهات المساندة لها. ومصادر غير مشروعة ، وهي كثيرة ومتنوعة ، ومن أهمها الأموال المتحصل عليها من جرائم غسل الأموال ، وتجارة المخدرات والأسلحة وتزوير النقود واختطاف الرهائن وطلب الغدية عنهم ، والسرقه والسطو المسلح ، وغيرها. ونظرا لهذه الأهمية ، فقد أولت مختلف الدول اهتماما بظاهرة تمويل الإرهاب ، وقامت أغلبها بتجريم الوسائل المعتمدة في تمويل العمليات الإرهابية ، وإدماجها ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب.

وانتقل الاهتمام بهذا الجانب إلى المستوى الدولي حيث صدرت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1999 ، إلا أن موضوع تمويل الإرهاب ازداد أهمية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي صدر بعدها القرار رقم 1373 عن مجلس الأمن في الجلسة 4385 بتاريخ 28 سبتمبر 2001 والذي جاء بمجموعة من الالتزامات ذات الطابع التشريعي والهادفة إلى تحريم ومتابعة جميع أشكال الدعم والتمويل المقدم للإرهابيين.

وقد اتخذت دول العالم إجراءات مختلفة لتجفيف منابع الإرهاب في محاولة منها لخنق الظاهرة الإرهابية والحد منها ومحاصرتها ، ومن هذه الدول الجزائر باعتبارها من الدول المتضررة من هذه الظاهرة. حيث صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة من أجل منع تمويل الإرهاب المعتمدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 09 ديسمبر 1999م وقد صادقت

¹ - محمد السيد عرفة ، تجفيف تمويل مصادر الإرهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر . 2009 ، ص 199 .

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الجزائر على هذه الاتفاقية بتحفظ عن طريق مرسوم رئاسي رقم 445/ 2000 المؤرخ في 2000/09/23.¹

كما واصلت الجزائر احتلال موقع طبيعي و قيادي إقليمي فعال و نشط في مجال التعاون الدولي والإقليمي و الدولي ضد الإرهاب ،داعمة جهود التحالف ضد القاعدة ، و متخذة في الوقت نفسه إجراءات حاسمة ضد المجموعات الإرهابية المحلية . وقد اثبتت ذلك من خلال خطوات واسعة نحو إجتناب الإرهاب من معظم انحاء البلد. وقد ركزت الجزائر في جهودها الخاصة بمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي على إيجاد اجماع دولي للتوصل غلى ميثاق على تحديد ما يشكل عملا إرهابيا و مايميز الأعمال الإرهابية عن عمليات "التحرير الوطني" ، و كانت الجزائر من اوائل الدول التي أعلنت أن تمويل الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون ، حيث وسع قانون التمويل لعام 2003 ، هذه الجهود بإلغاء قوانين سرية المصارف ووضع إجراءات رسمية. كما قامت بتقييم شامل للنظام البنكي الجزائري ، وتم التركيز على الإجراءات المعمول بها من قبل البنوك الجزائرية في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. كما قامت في فبراير 2005 ، بسن قانون جديد حول الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتها وهو القانون الذي جاء ليكمل مجموعة الادوات القانونية التي تم التاكيد فيه على دور البنوك و المؤسسات المالية المختصة وحدها في تحويل الأموال أو السندات أو القيم إلى الخارج.²

¹ - محمد السيد عرفة ، مرجع سابق ، ص 200.

² - برياش رتيبة ، مرجع سابق ، ص 102.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

كما إحتضنت الجزائر في فيفري 2015 ، إجتماعا حول مكافحة تمويل الإرهاب و تحريم دفع الفدية الذي كانت قد اقترحتة في إطار الندوة حول مكافحة التطرف بواشنطن ، حيث اقترحتة في إطار الندوة الدولية حول مكافحة التطرف بواشنطن ، حيث لقيت مبادرة الجزائر ترحيبا من طرف المشاركين ، و استمد الإجتماع محاوره من قانون مكافحة تمويل الإرهاب و تبييض الأموال المصادف عليها مؤخرا من طرف غرفتي البرلمان ومن بين أهم مقترحاته إضافة بند ينص على معاقبته الدول التي تدفع الفدية في إطار الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، كما إقترحت الجزائر من خلال وزيرها ، وزير العدل ، بانه¹ "يجب إيجاد صيغ فيما يخص تحريم دفع الفدية و إدارجها في الإتفاقية العربية لمكافحة تمويل الإرهاب و أضاف انه تم تكوين لجنة تدرس هذا الإقتراح وماهي العقوبات بالنسبة للدول التي تخالف ذلك ، كما أن الجزائر كانت سباقة على الإنضمام على الموثيق الدولية و الإقليمية لمكافحة تمويل الإرهاب ومن هذا المنطلق جاء قانون تمويل الإرهاب المعدل مؤخرا عن مجلس الأمن لتجميد او حجز أموال الإرهابيين

وقد درس مجلس الوزراء و صادق على مشروع تمهيدي لتعديل قانون 06 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما ومن شأن هذا التعديل أن يناغم بشكل اكبر القانون الوطني مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المسألة² . و في هذا الصدد ، سيعزز هذا القانون القاعدة القانونية القرارات بنك الجزائر و الخلية الوطنية لمعالجة المعلومات المالية جتي تقوم البنوك و المؤسسات المالية المحلية بتنفيذ إجراءات وقائية ضد هذه الافات كما سيوسع من صلاحيات المحاكم الوطنية حول جنحي تمويل الإرهاب و تبييض الاموال حتى عندما يتعلق الأمر بأفعال أرتكبت في الخارج ، و تستهدف مصالح جزائرية و يعزز هذا النص كذلك الإجراءات التي يتخذها قاضي الموضوع من أجل تحميد الاموال الموجهة للإرهاب .

¹ - إجتماع حول مكافحة تمويل الإرهاب و تحريم دفع الفدية بالجزائر ، الإذاعة الجزائرية ، متوفر على الرابط التالي :

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2020/04/15/15.00.html.

² - محمد كريوش، مجلة الجيش ، العدد 618، جانفي 2015 ، ص.6.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المبحث الثالث: رفض التدخل الأجنبي لمكافحة الإرهاب.

بالإضافة لأنه من الثابت الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية ، واصبح كذلك ضمن إستراتيجيتها ، فالجزائر ترفض كل المقاربات التدخلية في المنطقة و تعتبرها تمديدا للامن الوطني و مساسا للسيادة الوطنية .

المطلب الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

تستمد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها من ثورة 1 نوفمبر 1954 إذ أن هناك إرتباطا مباشر مع إندلاع الكفاح من أجل التحرير البلاد على صعيد بشري بما أن عدد من الدبلوماسيين قد بدأو مشوارهم بصفة ممثلين بجبهة التحرير الوطني ، ومن حيث الأهداف أيضا لأن المحاول الرئيسية السياسية الخارجية الجزائرية تحددت قبل الإستقلال منذ بيان نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام إلى فترة ما بعد الإستقلال من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر 1963-1976-1989-1996 حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد إبتداء من المادة 86 إلى المادة 93 حيث تبنت الجزائر هذه المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ، الإتحاد الإفريقي ، الجامعة العربية ، و حركة عدم الإنحياز ، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي افرنما العديد من المنظمات الدولية.

حيث إستمرت السياسة الخارجية الجزائرية تسير وفق هذه المبادئ منذ إستقلالها مرورا بمرحلة الازمة الأمنية و في فترة ما بعد الأزمة الأمنية وما بعد الازمة حيث أكد صناع القرار الخارجي أن الجزائر ستواصل إحترام مبادئها في تسيير السياسة الخارجية.

يقول أغلب المراقبين أن الجزائر بخلاف عدد من الدول لها حساسية اتجاه قضاياها السيادية و ترفض رفضا مطلق كل ما بإمكانه أن يمس هذه السيادة لأنها دفعت ثمنا من أجل إنتزاع حريتها وإستقلالها ، وفي هذا الإطار رفضت الجزائر إستضافة قواعد عسكرية أمريكية في اراضيها معتبرا أن "وجود مثل هذه القواعد على ترابنا لا يتوافق و سيادتنا و الإستقلالنا و على رغم تشديده على أن التعاون بين الجزائر وواشنطن في مجال مكافحة الإرهاب مثمر لغايته فإنه رأى أن قرار تأسيس قيادة إقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي و

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الصحراء الكبرى امر "يخص الولايات المتحدة وحدها" ، وقالت إن الجزائر "لن تقبل إقامة قواعد عسكرية على ترابها مهما كان البلد الذي تنتسب إليه هذه القواعد" .

من جهة ثانية تصر الجزائر على إحترام المواثيق الدولية و هذا ما يفسر السلوك الجزائري الذي رفض الانقلاب في موريتانيا في 2008 بحيث أكدت الجزائر تشبثها و إلتزامها بالمسار الدستوري في موقف ينبع من إحترامها للشرعية الدولية و إحترام للنظام الدستوري رفضت الجزائر إنقلاب السادس من اوت 2008 على الرئيس الموريتاني المنتخب ، وأكدت أن الإتحاد الإفريقي لن يتعامل مع أي حكومة في إفريقيا تتولى السلطة عن طريق الإطاحة بالحكومات القائمة و دعت إلى العودة إلى النظام الدستوري في البلاد.

إضافة إلى هذا فالجزائر تعطي أهمية بالغة لمبدأ حسن الجوار الإيجابي ، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه لو يتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور و قصد تدعيم علاقات الجوار ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة . نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها .

وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة ، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها ، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية . وحق الدفاع عن النفس كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتنفذ بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها ، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية¹.

¹ - مزيان إيجر نعيمة ، المرجع سابق ، ص 37.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

و مبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس ، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة.

و بالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار ، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء و تمديد كيان الدولة المعترف كما ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار . و بخصوص الحراك الذي شهدته بعض الدول المجاورة تشبثت السياسة الخارجية الجزائرية بمبدئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وأعلنت الجزائر إحترامها الإرادة الشعب التونسي ، وانها مستعدة لتقديم المساعدة ، خاصة في الجانب الأمني و مكافحة الإرهاب ، خاصة بعد إنتشار الأسلحة بالمنطقة و تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل بعد سقوط نظام القذافي في 2011.

المطلب الثاني الحوار السياسي المنتج للأمن:

إن الجزائر في تعاملها مع ظاهرة الإرهاب يمكن أن تكون نموذجا يحتذى به ، خاصة تجربة المصالحة الوطنية التي تبثت نجاحها بنسبة كبيرة لحد الان. بحيث أن الإتجاه العقلاني في معالجة هذه الظاهرة و دراسة اسبابها و الإحاطة بظروفها و الوقاية من عدم تكرارها و يكون هدف الدول الواقعة في أزمات أو حروب البحث عن الطريقة الأنجع للخروج من الوضع الذي هيبي عليه ، فعادة تلجأ هذه الدول الى إستيراد الحلول التي وضعتها مثلتها للخروج من وضعها ، أن دول أخرى تركز على إيجاد حلول بنفسها انطلاقا من واقعها على إعتبار أن الحلول المبنية على نجاح تجربة في دولة ما ليس بالضرورة أن تنجح فيه دولة أخرى .

و خلاصة التجربة هي في الاخير تحقيق الإستقرار السياسي ولو كان بأية وسيلة بإعتباره عامل مهم في الإرتقاء بمكانة الدولة داخليا وخارجيا ، ذلك أن الفرق يبدو واضحا بين دولة تتمتع بإستقرار سياسي و أخرى تفتقد لذلك ، خاصة إذا كان سبب ذلك العنف او الأعمال المشاجرة له كالإرهاب و القتل و الفوضى... الخ .

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

و يستمد هذا التصور القائم على أسبقية الحوار و العمل السياسي من العقيدة الأمنية الجزائرية¹ ، و التي تكتسي أهميتها من إعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسية الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي ، إنطلاقا من ذلك تظهر العلاقة الوطيدة بين السياسة الخارجية و العقيدة الامنية للدولة ببعدها فهي الإطار المنظم للمبادئ التي تساعد صانع القرار على تحديد المصالح الجيوسياسية و إدراك التهديدات و التحديات و التفاعل معها.²

فقد ساهمت عديد العوامل في بلورة العقيدة الامنية الجزائرية ، كالتاريخ و الجغرافيا و الإيديولوجيا منذ الاستقلال حيث تمثل الثورة التحريرية احد مقومات هذه العقيدة الامنية و روافدها فبالدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها و رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يتماشى و مبادئ القانون الدولي ، بالإضافة إلى الجغرافيا التي تعد بدورها عاملا محددًا للأمن الجزائري .

إن العقيدة الامنية الجزائرية تنطلق من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية ، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تفضيل الاليات السياسية و الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف الأزمات ، وهو ما تجلى بصورة واضحة في التحرك الجزائري حيال الازمة في ليبيا و مختلف الدول التي شهدت ما اطلق على تسميته " الربيع العربي " ، وصولا إلى الازمة السياسية و الأمنية في مالي وهي الرؤية المحددة قانونيا ودستوريا³، فالتصور الجزائري السلمي الذي يتخذ من مبدأ الحوار السياسي و السلمي أهم مبادئها كون الكثير من المؤشرات البنيوية لا تحل إلا بشكل سياسي و كذلك من خلال احترام الشرعية الدستورية.

¹ - سعادة إبراهيم ، الجزائر والأمن الإقليمي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص85.

² - غربي بومدين ، مرجع سبق ذكره ص 218.

³ - صالح الزباني ، "التحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي التهديدات العولمة" مجلة المفكر ، (العدد05، بسكرة، جامعة محمد خيضر ، مارس 2010)، ص 292.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

المطلب الثالث: نماذج عن موقف الجزائر الثابت لرفض التدخل الأجنبي :

إن الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية والشمال إفريقية ومنطقة الساحل تؤكد دائما المقاربة الجزائرية المتحفظة على القيام بأي دور عسكري خارج حدودها ، هذا الموقف الذي تجاوز عمره نصف قرن ، لا سيما وأن هناك دولا أقل إمكانات وقدرات باتت تستغل الاوضاع للعب الدور الريادي. كما يبين الموقف الجزائري على المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية المستندة إلى : مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها و تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي.

لأن مهمة الجيش الأولى والأخيرة هي الحفاظ على الوحدة الترابية. ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، شارك الجيش مرتين خارج الحدود ، سنتي 67 و 73 ، ضد الجيش الإسرائيلي ، وبعدها رفض أي تدخل في شؤون الدول. وهذا ينبع من أساس العقيدة العسكرية الجزائرية ، لأنها ترى أن أي تدخل عسكري في أي جبهة لا يفيد في حل الأزمة بل يؤزمها أكثر بالإضافة على طرح السؤال لصالح من يكون التدخل ؟ بالرغم من أن الجزائر أصبحت قوة إقليمية ، وقد تم تصنيف جيشها على أنه أقوى جيش عربي وإفريقي ، كانت هناك عديد المحاولات للدفع بالجيش الجزائري في حروب وتوريطه في دول الجوار .

بداية بالتدخل في شمال مالي ، والهدف منه توريط الجيش ليغرق في مستنقع لا خروج منه ، ورفض الجزائر كان صائبا بدليل تورط فرنسا في المنطقة ، والمحاولة الثانية كانت في ليبيا ، والجزائر رفضت لأن التدخل لم يكن لغرض حل الصراع في المنطقة ، وكلما كان هناك موقف سعودي مصري إلا وكان لصالح أمريكا لضرب المصلحة العربية ، و كإجراء وقائي الحماية الحدود يمكن القيام بوسائل أخرى عن طريق الدبلوماسية والجوسسة ، والتأثير على سياسة البلد وليس فقط التدخل الأجنبي من أجل التدخل.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

وعموما فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية ، وتجسد ذلك في مرات كثيرة في العالم العربي ، مثل رفضها لحرب الخليج الثانية وغزو العراق والضربات العسكرية الدولية في ليبيا ورفضها الدائم لاستعمال القوة العسكرية ضد نظام الأسد¹.

1. رفض الحرب ضد اليمن:

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في أوائل 2011 ، بقيادة أحزاب المعارضة الإسلامية والإشتراكية ، وأنضمت إلى الإحتجاجات جماعات متمردة مثل الحوثيون و الحراك الجنوبي ، رد الرئيس صالح بحملة قمع عنيفة ، تفككت خلالها البلاد تقريبا إلى حرب أهلية شاملة ، كما أنضم قادة عسكريين بوحداتهم العسكرية إلى المحتجين ، إبتداء من شهر مارس . كاد صالح أن يقتل عندما انفجرت قنبلة في مسجد كان يصلي فيه هو والعديد من كبار المسؤولين في الحكومة²، في 3 يونيو وعاد للعمل في 23 سبتمبر بعد عدة أشهر من العلاج الطبي في السعودية وكان نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي خلال فترة غيابه "رئيسا بالوكالة" ، التقى هادي مع المعارضة حينها وأعرب عن انفتاحه على الإصلاحات السياسية. ومع ذلك ، قال هادي انه رفض فكرة إجبار صالح من السلطة دون موافقة.

اضغط مجلس التعاون الخليجي على صالح من أجل تنحيته ، بعد أسابيع من عودته من المملكة العربية السعودية وافق صالح ي 23 نوفمبر على الاستقالة مقابل الحصانة . وكجزء من الصفقة ، وافقت المعارضة للسماح لعبد ربه منصور هادي ليكون مرشحا توافقيا لرئاسة الجمهورية في 2012 ضغط مجلس التعاون الخليجي على صالح من أجل تنحيته ، بعد أسابيع من عودته من المملكة العربية السعودية ، وافق صالح أخيرا في 23 نوفمبر على الاستقالة مقابل الحصانة . وكجزء من الصفقة ، وافقت المعارضة للسماح لعبد ربه منصور هاديلكون مرشحا توافقيا لرئاسة الجمهورية في 2012 ، وتوالت الأحداث فحاصر الحوثيون مدينة دماج شمال اليمن ، و تحددت الإشتباكات في أكتوبر 2013 ، تم توقيع الاتفاق لوقف إطلاق النار ولكن تم خرقه بسرعة و اشتد القتال ، و في 2014 . عاد الحوثيون إلى

¹ - مزيان إيجر نعيمة، مرجع سابق الذكر ، ص 40.

² - عبد القادر معلوي، الحوثية في اليمن أطماع في ظل التحولات الدولية ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، صنعاء، 2011، ص30.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الإحتجاجات و سيطروا على العاصمة صنعاء وفي يناير 2015 احتل الحوثيون متزل الرئيس بعد إشتباكات مع الحرس الجمهوري، وهو ما أعتبر إنقلابا من طرف عدة دول¹.
كغيرها من الأزمات حافظت الجزائر على موقفها ضد التدخلات الاجنبية العسكرية ، و قد رفضت الحكومة الجزائرية التدخل العسكري في اليمن على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية بحيث تعتبر الحوثيون طرفا أساسيا في المعادلة السياسية اليمنية ، ودعا للتركيز على إجراء الحوار السياسي مثلما كان الحال سابقا مع الأزمات التي إرتبطت بأولوياتها لاسيما امن المنطقة و الأمن الحدودي ، كما أكدت ذلك في القمة 26 للجامعة العربية (شرم الشيخ بمصر بترجيح كفة العقل و الحكمة و تغليب لغة الحوار لتجاوز الظرف العصيب الذي يمر به اليمن و دعوة كافة الفرقاء للعودة إلى طاولة الحوار ونبذ أسلوب العنف المسلح و التصعيد و التشدد في الموقف²

كما جاء على لسان عبد القادر بن صالح رئيس البرلمان الجزائري "إن تطور الأوضاع في اليمن تدعونا إلى ترجيح لغة الحوار و دعوة الفرقاء اليمنيين إلى طاولة الحوار وفق المرجعية الاساسية للعملية السياسية و المتمثلة في المبادرة الخليجية و مخرجات الحوار الوطني الشامل" ، وثمرت الجزائر دعوة المملكة السعودية لإستضافة مؤتمر الحوار الوطني اليمني بالرياض كما نوهت بجهود مبعوث الامم المتحدة و تأمل في أن تفضي كافة هذه الجهود و المساعي إلى إيجاد حل سياسي توافقي بين كل الأطراف اليمنية و تماسكه المجتمعي. كما أن إنهاء العملية العسكرية التي نفذها التحالف جاءت لتؤكد ضرورة العودة إلى الحوار و بمبادرة "منية داخلية كسبيل وحيد لحل الأزمة كما أن التدخل العسكري للتحالف الذي اطلق عليه "عاصفة الحزم" لم يؤدي إلى تسوية الأزمة و إنما عاد عليها بالسلب و زادها تعقيد.

¹ - بن جانة عمر ، التدخل العسكري في اليمن لن يكون مجديا ، جريدة النصر، 30 مارس 2015 ص7.

² - احمد محمد ابو زيد ، معضلة الأمن اليمني دراسة في المسببات و الابعاد و المالات ، مركز الأبحاث الدولي الدبلوماسية (HCD) الإمارات ص 13.

2. موقف الجزائر من القضية السورية:

الاحتجاجات السورية 2011 هي انتفاضة شعبية انطلقت يوم الجمعة/ 18 مارس عام 2011 م ضد القمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر حادثة أثارت غضب أهالي حوران جنوب سورية حيث تم اعتقال خمسة عشر طفلا في 27 / 20112 / وتعذيبهم لأهم كتبوا عبارات مناهضة للنظام متأثرين ب الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك . قاد هذه الثورة الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا مجموعة من شعارات الحرية والكرامة ، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية واجهتهم بالرصاص الحي في مدينة درعا البلد ما أدى لمقتل أربعة أشخاص فسرعان ما تحول الشعار إلى " إسقاط النظام "وعمت المظاهرات مدن وبلدان محافظة درعا ومعظم المدن السورية وفي مقدمتها اللاذقية و دوما وداريا وحمص و بانياس ، وتوالت الاحداث ولا زالت مستمرة لحد الآن بين مد و جزر بين السلطة و المعارضة و ظهور مايسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

نفس الشيء بالنسبة للقضية السورية أصدرت وزارة الشؤون الخارجية بيانا تصرح فيه ، "إن موقف الجزائر من الأزمة السورية ليس غامضا بل هو واضح . يدور حول ثلاث نقاط ، الأولى تتمثل في الإدانة الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أيا كان الجانب الذي استخدمها ، ونحن ندين بأشد العبارات أي استعمال الأسلحة الكيميائية بغض النظر عن الجانب عنه لأنه جريمة بغیضة وانتهاك غير مقبول للقانون الدولي".¹

النقطة الثانية تتعلق بأن الجزائر ترى أن استخدام القوة في إطار تدخل عسكري محتمل ضد سوريا أمر غير قانوني إذا تم خارج إطار مجلس الأمن والأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة." النقطة الثالثة تتمثل في حال حصول مجلس الأمن ، باعتباره الهيئة المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين ، على أدلة دامغة تؤكد تورط الحكومة السورية ، فإن الجزائر ، بل

¹ - محمد صلاح ،"ماذا لا تشارك الجزائر في الحروب " جريدة النهار ، 2020/04/18 ، متوفر على الرابط التالي:

على الساعة 14:00 . [www.echroukonline.com/ara/articles/238479/html\(25.04.2020\)](http://www.echroukonline.com/ara/articles/238479/html(25.04.2020))

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

والمجتمع الدولي كله ، سيجد نفسه مضطرا إلى إعادة النظر في موقفها من الأزمة في سوريا في ضوء هذه التطورات.¹

3. موقف الجزائر من التدخل العسكري في مالي :

تواجه الجزائر تحديا جديدا على الحدود الجنوبية نتيجة لإعلان الانقلابيين عن تبنيهم لخيار الحسم العسكري ضد الطوارق ، وإن هذا قد يؤدي إلى ترحيل المزيد من السكان المحليين وهي لا شك ستكون فرصة للجماعات الإرهابية لتعزيز وجودها و مناسبة لعصابات الجريمة المنظمة والمهربين لتكثيف نشاطاتهم ، وهذا كله يجعل من هذه المنطقة الرمادية بركانا متحر كا يصعب الوقوف في وجهه ، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية عمار بلاني الجزائر تتابع الوضع في مالي ببالح قلق انطلاقا من موقفنا السياسي وانسجاما مع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، ندين استخدام القوة ونرفض رفضا قطعيا التغيير غير الدستوري".²

الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا ، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي ، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تمديد الأمن واستقرار الجزائر ، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة المجاهد عندما قال «أي تدخل أجنبي في مالي ، سيمثل تمديدا أمنيا مباشرا للجزائر»³ وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح «الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض».⁴

¹ - حسان حويشة ، موقف الجزائر من الأزمات الدولية الراهنة ، 01 مارس 2020 متوفر على الرابط التالي :

على الساعة 18:30. (WWW.echroukonline.com/ara/articles/238479/html/02/02-05-2020)

² - عائشة محمد الامين ، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية الإستراتيجية 2013 ص 15.

³ - مادي إبراهيمي كانتني ، الأزمة السياسية في مالي ، دراسات و أفاق إفريقية المجلد العاشر ، العدد السادس و الثلاثون ، 2012، صص 109-110 .

⁴ - أنس جواد، الأزمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة طوارئ، جريدة البلاد ، متوفرة على الرابط التالي :

على الساعة 17:30 (<http://www.elbilad.net/archives/7328702/02/2013.10.04.2020>)

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

إن أهم محور تركز عليه الإستراتيجية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي ، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها ، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي ، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر ، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضعف من الأزمة ، حيث تتخذ الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم ، و بالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل ، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا ، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية ، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف ، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي .¹

لم تهدأ الجزائري منذ سنة 2012 ، مع تفجر الأحداث في شمال مالي ، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في التراع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل الترقية المسلحة وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد بتجنباً لإعطاء ”الشرعية الجهادية للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة حرب عالمية تتداخل فيها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة ، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود

في الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من

¹ - غربي بومدين أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن - العدد: 3893 متوفر على الرابط التالي :

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

دول الساحل وهي موريتانيا ، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلو متر¹ ويشكل هذا الشريط الحدودي الممتد عبر الحدود مع الدول ، مصدر قلق محتمل للسلطات الجزائرية فيما لو تفجر الوضع في المنطقة بفعل التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي و استفحال تواجد الجماعات الإرهابية بما ، وهو قلق يجد أسبابه لدى الجزائر في كون هذه الجماعات ستلجأ أكثر إلى تحار الأسلحة ومهربي المخدرات التمويل وتأمين عملياتها ضمن مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها في الساحل ولا سيما بعد انهيار نظام معمر القذافي منذ أكثر من عام وشيوع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في المنطقة أكثر من أي وقت مضى².

هذه الاعتبارات هي التي كانت وراء تحرك الدبلوماسية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمالي مالي وهي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم ، وقد سعت الجزائر أيضا في هذا الإطار إلى تقريب وجهات النظر بين فصيلين ترقيين في الشمال هما "حركة أنصار الدين و" حركة تحرير الأزواد " الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين ، وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر من سنة 2012 وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية «لبنة» في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو فضلا عن كون هذا الاتفاق الذي تم برعاية جزائرية ، قد حقق أحد الأهداف المرجوة منه وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي لا تزال تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين تم اختطافهم في القنصلية الجزائرية في غاو شمال مالي، في ال5 أبريل 2012 ، وذلك بعد سيطرة المتمردين عليها بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في هذا البلد وتراخي القبضة المركزية على منطقتة الشمالية لفائدة الفصائل المتمردة ورغم أن فرنسا ، و من خلال نقلها الدبلوماسي استطاعت تمرير قرار على مستوى مجلس الأمن الدولي من أجل تدخل عسكري في شمال مالي ، تكون جيوش دول غرب إفريقيا "الإيكواس" بمثابة ذراعه العسكري على الأرض³.

¹ – Adib Bencherif, Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et talibanisation, programme paix et sécurité internationale , aout 2012, p35.

² – غربي بومدين ، مرجع سابق ، ص90.

³ – الحوار و رفض الحل العسكري... مقاربة الجزائر لحل الأزمة مالي ، في موقع جريدة البلاد متوفر على الرابط التالي : [http://www.elbilad.net/archives/59744\(14.05.2020\)](http://www.elbilad.net/archives/59744(14.05.2020)).

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

وعموما ، فقد نالت الدبلوماسية الجزائرية أيضا حظها من الفشل خلال سنة 2012 ، على اعتبار أنها فشلت في منع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز التدخل العسكري الأجنبي في مالي وهي الدبلوماسية التي لا يزال المسؤولون وبعض المحللين يقولون أنهما «دبلوماسية صامتة» بعيدة عن التصريحات وأن ذلك لا يجعلها غير فعالة.

يمكن القول و بناء على ما سبق أن المقاربة الجزائرية لحل أزمة مالي اعتمدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالإضافة إلى تشجيع الحل السياسي بدلا من الحل العسكري ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة. ويظهر هذا الاستنفار الدبلوماسي الذي تحسد في الجولات المتعددة التي يقوم بها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية ، عبد القادر مساهل ، إلى دول الجوار والدول الكبرى ، حيث تخشى الجزائر من خروج الأزمة المالية عن نطاق السيطرة، و تحول مالي إلى «ساحة جهاد» عالمي ما يؤثر على أمن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر ، خاصة إذا لم تفرق الضربات العسكرية الفرنسية بين الجماعات الإرهابية والمدنيين تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم. و عليه فان تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة¹

اذ توصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد استراتيجية على مستوى الأمم المتحدة ، و ترى الجزائر في هذا الخصوص انه من أجل الحصول على أفضل فرص النجاح فان البحث عن مخرج للأزمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط.

يتعلق الأمر أولا بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم و أن الأمر يتعلق بالمساعدة و الدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية ، أما الجانب الثاني فيتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على اجندة واحدة و مسار أو حد لجهودهم تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و كذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي الجزائر و النيجر و موريتانية.

¹ - بوحنية قوي ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات ،جانفي

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

و أكد كذلك على ضرورة الأخذ بالحسبان بمسؤوليات الإشراف و التنسيق المنوطة بالاتحاد الإفريقي في مجال الحفاظ على السلم والأمن و الدعم المنتظر من الأمم المتحدة. أما بخصوص النقطة الثالثة التي رافعت من أجلها الجزائر فتتلخص في ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في اقرب الآجال الممكنة و ذلك لتفادي أي انزلاق يجر معه الأطراف التي تتبذ بشكل صريح الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة و يرفضون أي مساس بالسلامة الترابية لمالي.

في هذا الصدد أكد الجنرال الأمريكي " كارتر ف. هام " Carter. Ham " القائد الأعلى القيادة القوات المسلحة الأمريكية بإفريقيا (أفريكوم) أن الولايات المتحدة ليس لها نفس فهم "الجزائر فيما يخص ما يجري في مالي ولذلك -كما قال - "نحن نحاول فهم الدور الذي تضطلع به جماعة أنصار الدين أو ذلك الخاص بحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أو الحركة الوطنية لتحرير الأزواد¹.

المتتبع للوضع في المنطقة يدرك حقيقة أنه لا تزال مستويات التفاعل مع تطورات الوضع الميداني محدودة ، ذلك أن الجزائر التي تعتبر القوة العسكرية الإقليمية الأهم ترفض وبشكل شبه مقدس ، أي عمل عسكري خارج حدودها ، كما تعترض على كل صيغة للتعاون مع أطراف أخرى من خارج دول الميدان قد يكون من انعكاساتها المباشرة نشر قوات أجنبية على حدودها.

على صعيد آخر حاولت الجزائر مبكرا ربط اتصالات مباشرة ومتكررة مع جماعي أنصار الدين والتوحيد والجهاد في مسعى إلى مهادنتها من أجل الحصول على تحرير دبلوماسيها الثلاثة المختطفين، من قنصليتها في غاو يوم 5 أبريل 2012 ، ولا تزال الجزائر تصر على تغليب الحلول السياسية والدبلوماسية لتجاوز الأزمة السياسية في باماكو ومشكلة الشمال المالي مع إمكانية النظر في السبل الأخرى الكفيلة بتقزيم القاعدة في المنطقة و بالفعل نجحت الجزائر في جمع الفرقاء الماليين وتوقيعهم على "إنفاق سلام و مصالحة" في مارس 2015 توج خمس جولات من المحادثات ترأست فيها الجزائر الوساطة الدولية ،على أن يكون التوقيع النهائي باماكو في ال 26 الذي يصادف يوم الشهيد في دولة مالي ، علما أن الإتفاق

¹ - عزيز لحول ، مرجع سبق ذكره .

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الموقع عليه يتحدث عن سلامته الترابية وتأخذ بعين الاعتبار التنوع العرقي والثقافي بالإضافة إلى خصوصياته الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية¹. مصالحه وطنية وإعادة بناء الوحدة الوطنية لمالي على أسس مبتكرة.

¹ - إمام بوتلجي ، الجزائر لا تشارك في حرب خارج البلاد ، جريدة البلاد ، 2014/04/01.

خاتمة

خاتمة: (إستنتاجات وتوصيات)

يشهد العالم اليوم نموا متسارعا لظاهرة الإرهاب ، التي باتت تؤرق كاهل المجتمع الدولي، نظرا لإتخاذه أبعادا أكثر خطورة من ذي قبل، بفعل عوامل ساعدت على إتساعه وإنتشاره، وهو ما استدعى بذل جهود وطنية إقليمية ودولية للحد والقضاء على هذه الظاهرة ،حتى أصبح التعاون والتنسيق الدولي بين مختلف دول ومؤسسات المجتمع الدولي ضرورة ملحة يفرضه الواقع - المفروض - ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وما أفرزته هذه الأخيرة من تداعيات على الأمن والسلم الدوليين وكذا الأجهزة والمؤسسات الأممية المنوط لها حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي إتخذت عام 2006 إستراتيجية عالمية مشتركة لمكافحة الإرهاب تعمل على تطوير التعاون الدولي في هذا المجال، من خلال دعم جهود التنمية والعمل على كبح جماح الأسباب المباشرة التي تكون وراء خلق الإرهاب ، لكن هذه الإستراتيجية لم تحقق ولو بنسبة قليلة الأهداف المرجوة منها ، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة لعل أهمها:

غياب تعريف موضوعي موحد ومحدد للإرهاب، تجسده إتفاقية دولية توضح على أساسها وتميز بين مفهوم الإرهاب والمفاهيم الأخرى ذات الصلة كحركات التحرر والمقاومة ،وغياب إطار قانوني محدد على مستوى السياسة الدولية ،يحدد معالم الإرهاب وصوره يرجع أساسا إلى تغليب المصالح السياسية الضيقة للدول التي باتت تتصرف مع الظاهرة بما يتفق ونظرتها ومصالحها، وهو ما أعطى لبعض الدول حق التعامل أو مكافحة الإرهاب بشكل فردي ، أدخل المجتمع الدول يفوضى، فرضتها سياسات الدول الكبرى التي ضربت بعرض الحائط مبادئ منظمة الأمم المتحدة ، بل أخضعتها لمنطق الهيمنة، وأصبحت على أساسه قرارات المنظمة مهمشة تماما بل، أخضعت قراراتها كذلك لنفس المنطق، حيث أصبحت تصدر و تصادق على قرارات تتماشى ومصالحة هذه القوة و تدين كل من لا يلتزم بها.

افتقار منظمة الأمم المتحدة إلى قوة مادية و بشرية لتطبيق إستراتيجيتها العالمية، وهو ما يفسح المجال أكثر لتذرع القوى الكبرى بالنقص الذي تعاني منها المنظمة والتدخل وراء غطاء ومسوغ حماية السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن الأمم المتحدة.

وعليه أمام مثل هذه المعوقات وغياب إطار قانوني يعطي تعريفا دقيقا واضحا للظاهرة الإرهابية بعيدا عن التأويل والغموض، فإنه يصعب تجسيد إستراتيجية عالمية ناجحة، ويزيد من السياسات الانفرادية للدول الكبرى التي فعلت من النهج العسكري في سياساتها الأمنية لمواجهة الظاهرة، مما زاد من تعنت الإرهاب نتيجة المظالم الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، أدخل العالم برمته في حرب لا تحمد عقباها، الحرب على الإرهاب التي نادى بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أثبتت أن المصلحة القومية الأمريكية تتقدم على أي دور يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، كذلك انعكاسات هذه الحرب التي كانت من بين أهم نتائجها تقسيم الدول إلى دويلات متناحرة مجزأة مقسمة (العراق، ليبيا...)، تخدم بالدرجة الأولى مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أثبت إبتاع النهج العسكري لقمع العمليات الإرهابية عدم نجاعته، ولعل خير مثال على ذلك الجزائر، التي تعد الآن دولة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب بشهادة دولية، بعد النجاح النسبي الذي حققته، حيث عمدت الجزائر طيلة عقد من الزمن إلى التعامل مع الظاهرة بطريقة عسكرية إستأصالية، ما زاد من تأزم الوضع الذي جعل البلاد قابقوسين أو أدنى من تدخل دولي لتسوية الوضع، لكن التغير الذي حصل في إستراتيجية الجزائر تعتبر الجزائر من أولى الدول التي عاشت تجربة مريرة مع الإرهاب، استنزفت من قواها البشرية والمادية إلى حد بعيد، وحسب دراستنا فإنه نتيجة تضافر أسباب وعوامل عدة، بل نتيجة انحرافات عن توجهات الشعب الجزائري ومصادرة حقوقه (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية...)، وكذا تطلعاته، أدخلت البلاد في دوامة من العنف المسلح لم يشهد لها العالم الحديث مثيلا، أمام هذا الوضع المأساوي اعتمدت السلطات الجزائرية مع نهاية التسعينات من

القرن المنصرم جملة من الإستراتيجيات مست جميع الميادين والمستويات السياسية الإقتصادية الإجتماعية... وذلك بعدما تبين فشل السياسات الأمنية -العسكرية في إيجاد مخرج للأزمة.

و في الحديث عن إستراتيجية الجزائر الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب، فإنه يجب التذكير بداية إلى أن الجزائر باعتبارها قوة اقتصادية، بشرية، لها من الإمكانيات ماي وهلهما للعب دور الفاعل الأمني لا المنسق مع قوى إقليمية وأجنبية تريد تحقيق مصالحها على حساب الجزائر ، صحيح أن هناك أخطار مباشرة تترص بالأمن الجزائري ،خاصة في ظل التطورات والانفلات الأمني الذي تشهده بعض الدول المجاورة للجزائر، لكن هذا لا يعني أن الخطر موجود بالصورة أو الضخامة التي تحاول القوى الغربية تصويره، بغية تحقيق أهدافها في المنطقة، فهذه الأخيرة تريد من الجزائر أن تلعب دور الدر كي في المنطقة لمحاربة الإرهاب، الجريمة، السلاح، وهو ما سيعمل على استنزاف طاقات الجزائر، ويلهبها بالدرجة الأولى عن التنمية الداخلية، وعليه فالجزائر صراحة مجبرة على حماية وتأمين حدودها من تحركات الجماعات الإرهابية وتجارة السلاح والجريمة المنظمة، لكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب المشاريع الأخرى، فالإنفاق العسكري المتزايد أرهق ميزانية الدولة خاصة في السنوات الأخيرة ، كما يتعين على الجزائر فيظل التكاليف اللامتناهي على ثروات المنطقة وتضارب المصالح، بلورة وصياغة إستراتيجية متكاملة بحسب مواردها وإمكاناتها، كما يتوجب عليها المحافظة على مقاربة مستقلة لعقيدة أمنها القومي، مقاربة تجعلها مستقلة عن المظلات الأجنبية التي تعمل على تطويق الدور الجزائري، وجعله يدور فقط في مدار مصالحها الضيقة، وأخيرا يجب أن تكون إستراتيجية شاملة متكاملة على المستوى المحلي الإقليمي والدولي، والأكثر من ذلك يجب أن تكون إستراتيجية جزائرية بعيون جزائرية، لدرء كل التهديدات والمخاطر الآتية والمحتملة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع: باللغة العربية

1. النصوص القانونية:

- 1) الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب 1999 .
- 2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 08، 15 فبراير 2012.
- 3) مرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 5 شعبان الموافق ل 9 فيفري 1992، إعلان حالة الطوارئ الجريدة الرسمية ع.10، 09 فيفري 1992
- 4) أمر رقم 11-01، مؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق ل 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، ع. 12، 23 فيفري 2011،

2. الموسوعات و القواميس:

- 1) فيراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج 1 ، عمان ، دار أسامة 2003.
- 2) المعجم الوسيط ، ج1 ، القاهرة ، دار عمران ،2003.
- 3) سامي عوض، معجم المصطلحات العسكرية الاردن ، دار السلامة للنشر و التوزيع ، الطبعة1، 1986

3. الكتب :

- 1) كامل الخزرجي تامر العلاقات السياسية الدولية و الإستراتيجية وإدارة الأزمات ، الاردن ، محدلاوي للنشر و التوزيع ،2005.
- 2) عنتر عبد النور البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر - اروبا والملف الأطلسي ، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005.
- 3) إبراهيم مجدي ، الإستراتيجية العسكرية المبادئ و المقومات ، دمشق ، دار العلوم للنشر و التوزيع.2004.
- 4) زيد زكي حسن الاستخبارات و دورها في تحقيق الأمن للدولة في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي، دار الكتاب القانوني ،طنطا ، الطبعة 2 ،.2006
- 5) علاوي خليفة حسن النظرية الإستراتيجية المعاصرة ، دار الحكمة ،2012.
- 6) مكنامرا روبرت بجوهر الامن، ترجمة : يوسف شاهين ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970.

- (7) زين الدين محمد بن هادي المدخلي بالإرهاب أثره على الافراد و الأمم السعودية ، مكتبة الملك فهد الوطنية الطبعة الأولى ، 2002.
- (8) يوسف التل أحمد ، الإرهاب في العالمين العربي و الغربي، دمشق ، الطبعة الأولى 1998.
- (9) محمد وليد أحمد جرادي الإرهاب في الشريعة و القانون ، النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.2008.
- (10) محمد سلامة دحال الحرب ضد الإرهاب ، زهران للنشر والتوزيع 2007.
- (11) مختار شعب الإرهاب صناعة عالمية ، القاهرة ، النهضة للطباعة و النشر ،2004.
- (12) تركي ظاهر ،إرهاب الدول والعمليات الإرهابية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، دار الحسام للطباعة و النشر 1999.
- (13) محمد عزيز شكري ، الإرهاب الدولي ، دراسة قانونية ناقدة ، لبنان ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 1992.
- (14) اليمين زرواطي التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1998-2008. مطبوعات إي لندن.2014.
- (15) وقاف العياشي مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون ،2006.
- (16) عبد الناصر جندي التنظير في العلاقات الدولية بين التفسيرية و النظريات التكوينية ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007.
- (17) عمار بن سلطان ، كيفية حل المشاكل الدولية، و كيفية تنظيم المجتمع الدولي، مداخل نظرية التحليل العلاقات الدولية، الجزائر اكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، 2011.
- (18) اليمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978 - 2008، مطبوعات إي - كتب - لندن 2014،
- (19) محمد عبد المطلب الخشن ،تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والموضوعية ،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ،2007.
- (20) مصطفى أحمد أبو الخير ،تحالفات العولمة العسكري والقانون الدولي مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1، 2005.

- ²¹ - عمير نعيمة ،دمقرطة الأمم المتحدة الجزائر: الجزائرية للكتاب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- ²² ناعوم شومسكي، الإرهاب الدولي الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري القاهرة: سين للنشر، ط1 ، 1990.
- ²³ بطرس بطرس غالي ،خمس سنوات في بيت من زجاج القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1999.
- 4 - المجالات:**
- (1) سليمان عبد الله الحربي ، "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر" المجلة الدولية للعلوم السياسية، العدد19، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، جويلية 2008
- (2) مالك عوني ، "رهان الثورات تصاعد المشكلات الامن غير التقليدي في المنطقة" مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام العدد 186، اكتوبر 2008.
- (3) حسام اكرم، "الفعل الفرد ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية"، مجلة السياسية الولية ، القاهرة مؤسسة الأهرام ، العدد 186 ، اكتوبر 2001 .
- (4) ندوة الجزائر الدولية الدفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية"، مجلة الجيش ، العدد 579، الجزائر اكتوبر 2011.
- (5) بوحنية قوي ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الإفريقي، إصدارات مركز الجزيرة للدراسات ،جانفي 2012
- عبد الله العربي ،" بعض الملاحظات حول الآثار القانونية لقرارات الجمعية العامة"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، م.31 1975.
- 5 الرسائل الجامعية:**
- (1) عباسة الطاهر ، التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي ، جامعة وهران 2011.
- (2) لخضر موساوي ، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2013.

- (3) شرقي عبد الغني، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008.
- (4) قرن محمد إسلام السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه التطورات الأمنية الإقليمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة وهران ، 2014.
- (5) غربي بومدين ، واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي واثره على الأمن الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة وهران 2012.
- (6) حمدان الطيب، الشراكة الامنية في حوض المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي ، جامعة وهران 2009.
- (7) العمري منير ، الإستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية بعد فترة الأزمة، 1999. 2013 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجلفة 2014.
- (8) برياش رتيبة ، الامن و الإرهاب في المغرب العربي مقارنة إستراتيجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2013.
- (9) ناصري محمد، التعاون الأمني العربي الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2011.
- (10) بلعيز ليلي، التحديات الأمنية العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بلعباس 2011.
- (11) منصوري لحضاري، إستراتيجية الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر . 2009.
- (12) العربي بومدين ، واقع الأمن الانسان في الساحل الأفريقي و أثره على الأمن الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي ، جامعة وهران 2013 - 2014
- (13) منصوري حضاري، إستراتيجية الامن القومي الجزائري 2006-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2013،

- 14) بشكيظ خالد بدور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنسان في الساحل الأفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إفريقية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 2011
- 15) برباش رتيبة الامن و الإرهاب في المغرب العربي مقارنة إستراتيجية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر ، 2012
- 16) قرن محمد إسلام ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية الإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والامن الدولي ، جامعة وهران .2014
- 17) حمدان الطيب ، الشراكة الامنية في حوض المتوسط مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، جامعة وهران 2009
- 18) محمد السيد عرفة ، تحفيظ تمويل مصادر الإرهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر . 2009،
- 19) مادي إبراهيمي كانتي ، الأزمة السياسية في المالي ، دراسات و أفاق إفريقية المجلد العاشر ، العدد السادس و الثلاثون ،2012
- 20) عائشة محمد الامين ، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية و السياسية الإستراتيجية 2013
- 21) سعادة إبراهيم ، الجزائر والأمن الإقليمي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2013 ،
- 22) صالح الزباني ، "التحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي التهديدات العولمة" مجلة المفكر ، (العدد05، بسكرة، جامعة محمد خيضر ، مارس 2010)
- 21) بلعيز ليلي، التحديات الأمنية العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، تخصص علاقات دولية، جامعة بلعباس 2012-2013
- 22) مزيان إيجر نعيمة، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2007
- 23) العمري منير ، الاستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الازمة الأمنية 1999-2013 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص تحليل السياسة الخارجية ، جامعة الجلفة ،.2014

- (24) سمايلي شريف، التقارب الأمني بين الجزائر ومظمة حلف شمال الأطلسي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009/2008
- (25) قسmani باحمان الراعي ، الامن و الدفاع في غرب المتوسط الواقع و الرهانات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012
- (17) - ناصري محمد ، التعاون العربي الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة سعيدة ،2010-2011
- (17) شرقي عبد الغني الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2008. 2009
- (18) لونيبي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012.
- (6) الندوات و الملتقيات:**
- (1) جمال مناصر ، تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني "مداخلات الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و افاق جامعة قسنطينة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2008
- (2) جميلة علاق ، خيرة وبفي، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة ، مداخلات الملتقى الدولي : " الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و أفاق " : جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008
- (3) جمال الدين بوزغاية، مفهوم الدفاع الوطني الجزائر : مجلس الأمة الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، 11 نوفمبر 2001،
- (4) صالح دعاس عميور، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري : التحدي والاستجابة ، مداخلات الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع و افاق جامعة قسنطينة،2008.
- (5) اعصام بن الشيخ الفرص والقيود، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلى عفو شامل" جريدة العرب الأسبوعي، 03 أكتوبر 2009

6) الندوة الجزائر الدولية ، دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية" مجلة الجيش، (العدد 579، الجزائر ، أكتوبر 2011)،

التزام وصرامة"، مجلة الجيش، ع. 607 (فيفري 2014)،

7) عبد القادر معلوي، الحوثية في اليمن أطماع في ظل التحولات الدولية ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، صنعاء ، 2011،

8) منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013

7) دراسات غير منشورة:

1) امحمد برقوق "دراسة الامن الدولي : مقارنة نظرية : محاضرة غير منشورة مقدمة لطلبة السنة اولى ماجستير في مقياس العلاقات الإستراتيجية و جيوبوليتيكية تخصص العلاقات الدولية و الامن الدولي كلية الحقوق والعلوم سياسية وهران 20 افريل 2012.

2) اعصام بن الشيخ الفرص والقيود، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلى عفو شامل" جريدة العرب الأسبوعي، 03 أكتوبر 2009

3) نصر الدين بوسماحة ،"مسعى تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة" مداخلة غير منشورة في إطار يومي دراسي، "إستراتيجية الأمن في دول الساحل"، من تنظيم مخبر البحث: القانون، المجتمع و السلطة، جامعة وهران يوم 6 ديسمبر 2010.

4) نصر الدين بوسماحة ،"مسعى تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة" مداخلة غير منشورة في إطار يومي دراسي، إستراتيجية الأمن في دول الساحل"، من تنظيم مخبر البحث: القانون، المجتمع و السلطة، جامعة وهران ، يوم 6 ديسمبر 2010

8) مقالات الإنترنت

1) الأمم المتحدة ،فرع منع الإرهاب ،وثيقة عمل دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية و اليمن، 2009.

2) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان الدورة 22 بند2 و 3 من جدول الأعمال ،تعزيز و حماية جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية بما في ذلك الحق في التنمية،17 ديسمبر 2012.

- (3) عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج في البحث الأمن المجتمعي ، متوفر على الرابط التالي:
- <http://www.politics.ar.com/ar/index.php/permalink.html>
- (4) إجتماع حول مكافحة تمويل الإرهاب و تحريم دفع الفدية بالجزائر ، الإذاعة الجزائرية ، متوفر على الرابط التالي :
- www.radioalgerie.dz/news/ar/article30/05/2020.html.
- (5) الازمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة الطوارئ، جريدة البلاد:
- <http://www.elbilad.net/archives/7528702.html>.. .
- (6) محمد صلاح ،"لماذا لا تشارك الجزائر في الحروب " جريدة النهار ، 2020/05/01 ، متوفر على الرابط التالي :
- [www.echroukonline.com/ara/articles/238479/html\(25.04.2020\)](http://www.echroukonline.com/ara/articles/238479/html(25.04.2020)).
- (7) حسان حويشة ، موقف الجزائر من الأزمات الدولية الراهنة ، 01 مارس 2015 متوفر على الرابط التالي :
- [WWW.echroukonline.com/ara/articles/238479/html/02/02-05-2020](http://www.echroukonline.com/ara/articles/238479/html/02/02-05-2020)).
- (8) أنس جواد، الأزمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة طوارئ، جريدة البلاد ، متوفرة على الرابط التالي :
- <http://www.elbilad.net/archives/7328702/02/2013.10.04.2020>
- (9) غربي بومدين أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن - العدد: 3893 متوفر على الرابط التالي :
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspaid=32994>
- (10) الحوار و رفض الحل العسكري... مقاربة الجزائر لحل الأزمة مالي ، في موقع جريدة البلاد متوفر على الرابط التالي
- [http://www.elbilad.net/archives/59744\(14.05.2019\)](http://www.elbilad.net/archives/59744(14.05.2019)).
- (11) حسان حويشة، موقف الجزائر من الأزمات الدولية الراهنة، 01. مارس.2020.
- www.echouroukonline.com/ara/articles/238479/html
- (12) عربي بومدين ، أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن العدد3893.

[.http://www.elhiwar.org/delat/show.art.spaid32994](http://www.elhiwar.org/delat/show.art.spaid32994)

(13) محمد صلاح لماذا لا تشارك الجزائر في الحروب، جريدة النهار 2020/05/10

[.www.ennaharonline.com/ara/artical25947](http://www.ennaharonline.com/ara/artical25947)

(14) إمام بوتلجي ، الجزائر لا تشارك في حرب خارج البلاد ، جريدة البلاد ،

2014./04/01

(15) الإذاعة الجزائرية ، ندوة الجزائر حول منطقة الساحل ، (8 سبتمبر 2011) ، متوفر على

الرابط التالي:

<http://wwwVradioalgerie.dz/ar/2020-04-29-13-30-51-20>

(2019/04/17)

16)–www.cairm.info

9 المراجع باللغة الأجنبية

1) Mariana stone."security According to Buzan :A comprehensive security analysis " security

discusion papers series . colombia university.school of international and public affairs :new York U.S.A sepring 2009.

2Adib Bencherif, Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et talibanisation, programme paix et sécurité internationale , aout 2012.

Aucune source spécifiée dans le document actif.

– Adib Bencherif, Le nord du Mali, entre risques de balkanisation et talibanisation, programme paix et sécurité internationale , aout 2012, p35.

–Georg Nolte, **le droit international farce au défi américain, cours et travaux (6)**, (Paris université Pnathéon – Assas, paris II, institut des hautes études internationales de Paris, les presses de la nouvelle imprimerie Laballery, 2005),

¹ – Butros Butros Gali : "Peut on reformer les nations – unies, pouvoir", 2004/2, No 109, p.514.

الفهرس

الفهرس

إهداء

شكر و عرفان

01	مقدمة
08	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري
08	المبحث الاول : الإطار المفاهيمي للدراسة
08	المطلب الأول : ماهية الأمن
08	الفرع الأول: تعريف الأمن
15	الفرع الثاني: المقاربات التقليدية لمفهوم الأمن
19	الفرع الثالث: الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن
21	المطلب الثاني : مفهوم الإستراتيجية
21	الفرع الأول : تعريف الإستراتيجية
22	الفرع الثاني : متطلبات ومقومات الإستراتيجية
26	الفرع الثالث: الإستراتيجية الأمنية
28	المطلب الثالث : الظاهرة الإرهابية مقارنة معرفية
28	الفرع الأول : تعاريف الظاهرة الإرهابية
34	الفرع الثاني : علاقة الارهاب ببعض المفاهيم
38	الفرع الثالث : الأسباب والدوافع
42	الفرع الرابع: الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالميين
46	المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب
46	المطلب الأول: التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب
46	الفرع الأول: التعاون الإفريقي:

- 57..... الفرع الثاني : التعاون العربي :
- 62..... الفرع الثالث : التعاون الأوروبي في مكافحة الإرهاب.
- 67..... المطلب الثاني: إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب
- 67..... الفرع الأول: مفهوم الإرهاب من منظور الأمم المتحدة.
- 70..... الفرع الثاني: معالم إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب
- 73..... الفرع الثالث: إشكالية تطبيق الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.
- 75..... المطلب الثالث: رفض التدخل الأجنبي لمكافحة الإرهاب.
- 75..... الفرع الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .
- 78..... الفرع الثاني : الحوار السياسي المنتج للأمن: .
- 80..... الفرع الثالث: نماذج عن موقف الجزائر الثابت لرفض التدخل الأجنبي :
- 91..... الفصل الثاني :الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة في مكافحة الإرهاب
- 92..... المبحث الأول: التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب
- 92..... المطلب الأول: التعاون الإفريقي:
- 92..... الفرع الأول: الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب و منعه (جويلية 1999):.
- 96..... الفرع الثاني : تقييم الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.
- 102..... المطلب الثاني : التعاون العربي لمكافحة الإرهاب:
- 102..... الفرع الأول: الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب 1998 .
- 104..... الفرع الثاني: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998 وحقوق الإنسان.
- 106..... المطلب الثالث : التعاون الأوروبي في مكافحة الإرهاب.
- 106..... الفرع الأول: المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب
- 107..... الفرع الثاني: التعاون الأورو متوسطي.
- 109..... الفرع الثالث : التعاون مع الحلف الأطلسي

المبحث الثاني : تجريم دفع الفدية	112
المطلب الأول: مفهوم تجريم دفع الفدية	112
الفرع الأول: إستراتيجية موحدة لمواجهة ظاهرة غير معروفة :	112
الفرع الثاني: إهمال الفدية كاحد طرق تمويل الجماعات الارهابية	112
الفرع الثالث: المواقف الرسمية للدول المستهدف رعاياها بعمليات الاختطاف.	113
الفرع الرابع : تجريم دفع الفدية بدل الإدانة.....	113
المطلب الثاني: الموقف الجزائري و دوره في تجريم دفع الفدية.....	114
المطلب الثالث: تجفيف مصادر تمويل الإرهاب:.....	116
المبحث الثالث: رفض التدخل الأجنبي لمكافحة الإرهاب.	119
المطلب الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .	
.....	119
المطلب الثاني الحوار السياسي المنتج للأمن	121
المطلب الثالث: نماذج عن موقف الجزائر الثابت لرفض التدخل الأجنبي	123
خاتمة	134
قائمة المراجع	138

ملخص مذكرة الماستر

تناولت هذه الدراسة إستراتيجية الأمنية الجزائرية المشتركة لمكافحة الإرهاب، تمحورت الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها: ماهي ركائز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في ظل التعاون الدولي؟

بينت الدراسة الدور الذي لعبته الجزائر إقليميا ودوليا في مجال مكافحة الإرهاب حيث أصبحت الجزائر فاعلا استراتيجيا في هذا المجال وهذا بحكم خبرتها الطويلة في مكافحة هذه الظاهرة.

توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية هي أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في توظيف مقاربتها الخاصة بمكافحة الإرهاب سواء على مستوى الإقليمي أو العالمي.

الكلمات المفتاحية:

- 1/ الإرهاب 2/ الجزائر 3/ المقاربة الامنية 4/ محاربة الإرهاب
- 5/ إستراتيجية الأمنية 6/ التعاون الدولي

Abstract of The master thesis

This study examined the joint Algerian security strategy to combat terrorism. The study focused on a major problem: What are the pillars of the Algerian security strategy in combating terrorism in light of international cooperation?

The study showed the role played by Algeria regionally and internationally in the field of combating terrorism, as Algeria has become a strategic actor in this field, and by virtue of its long experience in combating this phenomenon.

The study reached a basic conclusion that Algeria has largely succeeded in employing its approach to combating terrorism, both regionally and globally.

The study reached a basic conclusion that Algeria has largely succeeded in employing its approach to combating terrorism, both regionally and globally.

keywords:

- 1/ terrorism 2/ Algeria 3 / the security approach
- 4/ the war on terror 5/ security strategy
- 6/ international cooperation